

جامعة الإسكندرية  
كلية التجارة  
قسم المحاسبة والمراجعة

رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتور الفلسفة فى المحاسبة

بعنوان

أثر تطبيق إدارة مخاطر فعالة على

جودة التقارير المالية

( دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية )

مقدمة من :

الطالب / حسام حسن محمود الشعراوى

إشراف

الأستاذ الدكتور / محمد عبد الحميد طاحون  
أستاذ المحاسبة المالية  
كلية التجارة – جامعة الإسكندرية

الأستاذ الدكتور / إسماعيل إبراهيم جمعه  
أستاذ المحاسبة والمراجعة  
كلية التجارة – جامعة الإسكندرية

لجنة المناقشة و الحكم على الرسالة

مشرفاً ورئيساً

الأستاذ الدكتور/ إسماعيل إبراهيم جمعه

أستاذ المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة- جامعة الإسكندرية

عضواً

الأستاذ الدكتور/ كمال خليفة أبوزيد

أستاذ المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة- جامعة الإسكندرية

عضواً

الأستاذ الدكتور/ محمد سامي راضي

أستاذ المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة- جامعة طنطا

مشرفاً وعضواً

الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الحميد طاحون

أستاذ المحاسبة المالية

كلية التجارة- جامعة الإسكندرية

## إهداء

إلى أبي وأمي رحمهما الله وأدخلهما فسيح جناته.

إلى زوجتي وأبنائي جزاهم الله عني خيراً.

إلى إخوتي وأخواتي متعهم الله بالصحة والعافية.

## شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على معلم البشرية وهادي الإنسانية وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

### أما بعد،،،

بعد توجهي بالشكر لله العلى القدير ، فإنني أتقدم بالشكر والتقدير لأستاذي الجليل الأستاذ الدكتور/ **إسماعيل إبراهيم جمعه** ، أستاذ المحاسبة والمراجعة بالكلية على ما قدمه للباحث من علم غزير وجهد قيم ساعده في تعلم الكثير في مجال البحث العلمي بشكل عام، تمنياتي لسيادته بدوام الصحة والعافية.

كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى أستاذي المخلص الأستاذ الدكتور/ **محمد عبد الحميد طاحون**، أستاذ المحاسبة المالية بالكلية على ما قدمه للباحث من وقت وعلم وجهد ساعد الباحث كثيراً في إنجاز البحث في صورته الحالية، ولا يسعني إلا أن أدعو الله لسيادته بموفور الصحة والعافية.

ومن دواعي الفخر والشرف أن أتقدم بالشكر والإمتنان إلى أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور/ **كمال خليفة أبو زيد** ، أستاذ المحاسبة والمراجعة بالكلية على قبول سيادته الإشتراك في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة ، والذي يعتبره الباحث وساماً على صدره، داعياً الله لسيادته بموفور الصحة والعافية.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور/ **محمد سامي راضي** ، أستاذ المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة طنطا على تفضل سيادته بقبول الإشتراك في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة رغم كثرة مسؤولياته ومشاغله ، والذي يعتبره الباحث إثراء للبحث، ومصدر اعتزاز للباحث، فجزاه الله عني خيراً.

اللهم اجعل عملي هذا مقبولاً، وسعبي فيه مشكوراً مبتغياً به وجهك الكريم . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

والله الموفق والمستعان ،،، الباحث

## قائمة محتويات البحث

1	الفصل الأول : الإطار العام للبحث
1	مقدمة
3	1-1 مشكلة البحث
6	2-1 هدف البحث
6	3-1 أهمية البحث
8	4-1 حدود البحث
8	5-1 خطة البحث
9	الفصل الثاني : الإطار النظري وإشتقاق فروض البحث
9	مقدمة
10	1-2 الدراسات التي تناولت تطبيق إدارة المخاطر
15	1-1-2 أهم المعايير والإصدارات المتعلقة بتطبيق إدارة مخاطر فعالة
19	2-1-2 أهم الدراسات المتعلقة بتطبيق إدارة مخاطر فعالة
21	3-1-2 المقاييس المستخدمة لقياس فعالية تطبيق إدارة المخاطر
26	2-2 الدراسات التي تناولت جودة التقارير المالية
28	1-2-2 الدراسات المتعلقة بالعوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية
29	2-2-2 المقاييس المستخدمة لقياس جودة التقارير المالية
40	3-2 الدراسات التي تناولت العلاقة بين إدارة المخاطر وجودة التقارير المالية
40	1-3-2 الإفصاح عن المخاطر كآلية لإدارة المخاطر
48	2-3-2 أثر التحفظ المحاسبي كآلية لإدارة المخاطر على جودة التقارير المالية
50	3-3-2 علاقة إدارة المخاطر بالرقابة الداخلية
56	4-3-2 أثر الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر على جودة التقارير المالية
62	خلاصة الفصل
64	الفصل الثالث : منهجية البحث
64	مقدمة
64	1-3 مجتمع الدراسة
64	2-3 عينة الدراسة
65	3-3 مصادر البيانات
66	4-3 متغيرات ونماذج الدراسة
66	1-4-3 : قياس أثر تطبيق إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية
66	1-1-4-3 المتغير التابع
68	2-1-4-3 المتغير المستقل
68	3-1-4-3 متغيرات الرقابة
69	1-3-1-4-3 حجم الشركة
69	2-3-1-4-3 معدل دوران المخزون

69	3-3-1-4-3 معدل دوران الأصول
70	4-3-1-4-3 نسب التداول
70	5-3-1-4-3 مكتب المراجعة للشركة محل الدراسة
70	6-3-1-4-3 الإفصاح عن الضعف الجوهرى في الرقابة الداخلية
70	7-3-1-4-3 إعادة إصدار (تعديل) القوائم المالية
71	8-3-1-4-3 طبيعة الصناعة
72	2-4-3 : أثر تطبيق إدارة مخاطر فعالة على جودة التقارير المالية
72	1-2-4-3 المتغير التابع
72	2-2-4-3 المتغير المستقل
75	3-2-4-3 متغيرات الرقابة
75	3-4-3 : أثر العوامل المكونة لفعالية إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية
76	1-3-4-3 المتغير التابع
76	2-3-4-3 المتغير المستقل
76	3-3-4-3 متغيرات الرقابة
78	4-4-3 : أثر التطبيق الفعال ، والتطبيق غير الفعال ، وعدم تطبيق إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية
78	1-4-4-3 المتغير التابع
79	2-4-4-3 المتغير المستقل
79	3-3-4-3 متغيرات الرقابة
80	5-3 الأساليب الإحصائية المستخدمة
81	خلاصة الفصل

## 83 الفصل الرابع : تحليل نتائج الدراسة

83	مقدمة
83	1-4 أثر تطبيق إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية
96	2-4 أثر فعالية تطبيق إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية
102	3-4 تأثير العوامل المكونة لفعالية إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية
109	4-4 التفرقة بين أثر التطبيق الفعال ، والتطبيق غير الفعال ، وعدم تطبيق إدارة مخاطر على جودة التقارير المالية
114	خلاصة الفصل

## 116 الفصل الخامس : الخلاصة والتوصيات

116	مقدمة
116	1-5 خلاصة البحث
120	2-5 نتائج البحث
124	3-5 توصيات البحث
124	4-5 المساهمة العلمية للبحث
125	5-5 مجالات البحث المقترحة

## 127 مراجع البحث

127 أولاً : المراجع العربية

### قائمة الجداول

- 10 جدول رقم (1-2) مقارنة بين المدخل التقليدي والمدخل الحديث لإدارة المخاطر
- 55 جدول رقم (2-2) مقارنة بين إطار COSO (2004) و ISO 31000 (2009)
- 74 جدول رقم (2-3) مؤشر قياس فعالية إدارة المخاطر
- 84 جدول رقم (1-4) الإحصاءات الوصفية لنموذج جونز المعدل لقياس جودة التقارير المالية (الاستحقاقات الاختيارية كمؤشر عكسي لها)
- 85 جدول رقم (2-4) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لنموذج جونز المعدل لقياس جودة التقارير المالية (باستخدام الاستحقاقات الاختيارية كمؤشر عكسي لها)
- 86 جدول رقم (3-4) إختبار مدى وجود مشكلة ارتباط ذاتي خطي بين المتغيرات المستقلة في نموذج جونز المعدل
- 87 جدول رقم (4-4) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذجين (5A,5B)
- 88 جدول رقم (5-4) الإحصاءات الوصفية التكرارية لمتغيرات النموذجين (5A,5B)
- 89 جدول رقم (6-4) معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات النموذجين (5A,5B)
- 91 جدول رقم (7-4) إختبار مدى وجود مشكلة ارتباط ذاتي خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذجين (5A,5B)
- 93 جدول رقم (8-4) نتائج تحليل الانحدار لإختبار فرض الدراسة الأولى باستخدام نموذجي الانحدار (5A,5B)
- 96 جدول رقم (9-4) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات فعالية إدارة المخاطر
- 97 جدول رقم (A10-4) الإحصاءات الوصفية التكرارية لمتغيرات فعالية إدارة المخاطر
- 98 جدول رقم (B10-4) الإحصاءات الوصفية التكرارية لفعالية إدارة المخاطر
- 100 جدول (11-4) نتائج إختبار فرض الدراسة الثاني
- 103 جدول (12-4) تحليل نتائج إختبار أثر عوامل فعالية إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية
- 109 جدول رقم (13-4) الإحصاءات الوصفية التكرارية للترفة بين تطبيق إدارة المخاطر وفقا لعوامل فعالية إدارة المخاطر
- 110 جدول رقم (14-4) بعض الإحصاءات الوصفية التكرارية للترفة بين تطبيق إدارة المخاطر وفقا للأداء المالي للشركة
- 111 جدول رقم (15-4) تحليل نتائج الانحدار المتعدد للترفة بين تطبيق (فعال أو غير فعال) وعدم تطبيق لإدارة المخاطر
- 112 جدول (16-4) تحليل إختبار t للترفة بين التطبيق الفعال وغير الفعال لإدارة المخاطر على جودة التقارير المالية
- 113 جدول (17-4) تحليل مان ويتنى للترفة بين التطبيق الفعال وغير الفعال لإدارة المخاطر على جودة التقارير المالية

### قائمة الأشكال

- 54 شكل رقم (2-2) : معيار ISO 31000 الصادر عام 2009 بعنوان "مبادئ ، وإطار عمل ، وخطوات عملية إدارة المخاطر"
- 59 شكل رقم (3-2) علاقة حوكمة الشركات وآلياتها بجودة التقارير المالية

### قائمة الملاحق

- 144 ملحق (1) الإختبارات الوصفية لنموذج جونز المعدل لقياس جودة التقارير المالية
- 144 ملحق (2) تحليل التباين بين متغيرات نموذج جونز المعدل لقياس جودة التقارير المالية

- 145 ملحق (3) نتائج تحليل الانحدار لنموذج جونز المعدل لقياس جودة التقارير المالية
- 145 ملحق (4) الإحصاء الوصفية لمتغيرات الدراسة
- 146 ملحق (5) الإحصاء الوصفي التكراري لمتغيرات الدراسة
- 149 ملحق (6) معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة
- 152 ملحق (7) نتائج تحليل الانحدار لأثر تطبيق إدارة مخاطر (تعيين مدير للمخاطر) على جودة التقارير المالية
- 153 ملحق (8) نتائج تحليل الانحدار لأثر تطبيق إدارة مخاطر (وجود لجنة مخاطر) على جودة التقارير المالية
- 154 ملحق (9) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر فعالية تطبيق إدارة مخاطر على جودة التقارير المالية
- 155 ملحق (10) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر حجم لجنة المخاطر ( كأحد عوامل فعالية إدارة المخاطر ) على جودة التقارير المالية
- 156 ملحق (11) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر استقلال لجنة المخاطر ( كأحد عوامل فعالية إدارة المخاطر ) على جودة التقارير المالية
- 157 ملحق (12) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر الخبرة المالية للجنة المخاطر ( كأحد عوامل فعالية إدارة المخاطر ) على جودة التقارير المالية
- 158 ملحق (13) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر قوة لجنة المخاطر ( كأحد عوامل فعالية إدارة المخاطر ) على جودة التقارير المالية
- 159 ملحق (14) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر التزام لجنة المخاطر بدليل الحوكمة ( كأحد عوامل فعالية إدارة المخاطر ) على جودة التقارير المالية
- 160 ملحق (15) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر الإفصاح عن المخاطر ( كأحد عوامل فعالية إدارة المخاطر ) على جودة التقارير المالية
- 161 ملحق (16) نتائج تحليل الانحدار المتعدد للتفرقة بين أثر تطبيق إدارة مخاطر فعالة ، وغير فعالة (وفقاً لعوامل فعالية إدارة المخاطر) على جودة التقارير المالية
- 162 ملحق (17) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر تطبيق إدارة مخاطر فعالة (وفقاً للأداء المالي للشركة ) على جودة التقارير المالية
- 163 ملحق (18) تحليل إختبار t للتفرقة بين علاقة إدارة المخاطر الفعالة وغير الفعالة بالنسبة لجودة التقارير المالية ( وفقاً لعوامل فعالية لجنة المخاطر)
- 164 ملحق (19) تحليل إختبار t للتفرقة بين علاقة إدارة المخاطر الفعالة وغير الفعالة بالنسبة لجودة التقارير المالية ( وفقاً للأداء المالي )
- 164 ملحق (20) تحليل مان ويتنى اللامعلمي للشركات المطبقة وغير المطبقة لإدارة المخاطر بالاعتماد على عوامل فعالية إدارة المخاطر
- 165 ملحق (21) تحليل مان ويتنى اللامعلمي للشركات المطبقة وغير المطبقة لإدارة المخاطر بالاعتماد على الأداء المالي للشركة



## الفصل الأول

### الإطار العام للبحث

#### مقدمة

تُعد المعلومات المحاسبية أساساً لإتخاذ القرارات الاستثمارية بواسطة كل من المنشأة، والملاك، وواضعي السياسات المحاسبية، حيث تعتمد أسعار الأوراق المالية لأي منشأة على المعلومات المتاحة عنها. كما تلعب المعلومات المحاسبية دوراً مهماً في تحقيق التوازن في سوق الأوراق المالية بين درجة المخاطر المحيطة بالاستثمار في الأوراق المالية، وبين ما تحققه تلك الأوراق من عوائد للمستثمرين فيها.

ونظراً لأهمية أن تُعبر المعلومات المحاسبية بصدق وعدالة عن الوضع الحقيقي للمنشأة، فقد تزايد إهتمام الأدب المحاسبى بدراسة جودة التقارير المالية، وجودة ما تفصح عنه تلك التقارير من معلومات محاسبية، ومدى نفعية تلك المعلومات المحاسبية لمستخدميها . وقد تناول العديد من الدراسات الآثار المترتبة على جودة التقارير المالية وما تحويه من معلومات محاسبية، وأثر نشر هذه المعلومات على تعديل كافة الأطراف ذات الصلة بالمنشأة لتوقعاتهم المستقبلية عن قيمة تلك المنشأة بوجه عام، وأثر ذلك على قراراتهم الاستثمارية بوجه خاص (Kevin & Vicki 2008; Xio & Min 2011)

كما تناول العديد من الدراسات العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية والتي يُمثل بعضها محددات لجودة التقارير المالية مثل آليات حوكمة الشركات، وجودة معايير المحاسبة. كما يُمثل بعضها الآخر المناخ العام الذي تُعد في ظلّه القوائم المالية مثل النظم القانونية، والنظم السياسية. بينما يُمثل بعضها الثالث دوافع أو حوافز إعداد التقارير المالية مثل تطوير الأسواق المالية، والنظم الضريبية (Soderstrom & Sun 2007; Gaio 2009; Brochet et al. 2013).

ومن الجدير بالذكر ، أن معظم الدراسات قد تعرض لإختبار أثر تبني المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS على جودة التقارير المالية (e.g., Paananen 2008; Houque et al. 2012; Brochet et al. 2013; Jansson et al. 2013). بينما اهتم بعض الدراسات بأثر العوامل المؤسسية مثل النظم القانونية ، والنظم السياسية ، وخصائص الشركة ، وخصائص الدولة على جودة التقارير المالية (Gaio 2009; Paiva & Lourenco 2010; Soderstrom & Sun 2007). كما ركز (Xio & Min 2011) على أثر إعادة إصدار القوائم المالية على جودتها. بينما تناول العديد من الدراسات أثر آليات حوكمة الشركات على جودة

التقارير المالية (Agrawal & Chadha 2005; Ballesta & Meca 2007; Mark & Rebecca 2011) (Klai & Omri 2010 ; 2010). كما ركز بعض هذه الدراسات على إختبار أثر كل من جودة المراجعة متمثلة في وجود مكتب مراجعة دولي، واستقلال المراجع الخارجي، وتخصصه في أعمال العميل، والتغيير الدوري لمكتب المراجعة على جودة التقارير المالية (Balsam et al. 2003; Hamilton et al. 2005) .

ومن ناحية أخرى ، تلقى إدارة المخاطر إهتماماً كبيراً من جانب العديد من الشركات في ظل البيئة التنافسية العالمية الحالية ، وذلك للتحوّل الكبير في طريقة التعامل مع المخاطر في السنوات الأخيرة نتيجة للأزمة المالية العالمية . إذ تحوّل العديد من الشركات من التعامل مع المخاطر من منطلق فردي وغير مخطط إلى إدارة هذه المخاطر من منظور شامل يركز على كافة المخاطر المحتملة ، استناداً إلى إطار منهجي منظم ، وهو ما أطلق عليه إدارة مخاطر المشروع (ERM)<sup>1</sup>، والتي تُعد إحدى الآليات الداخلية لحوكمة الشركات (OCED,2009)<sup>2</sup>. وقد إنتشرت إدارة المخاطر بمفهومها الحديث داخل الشركات، حيث أصبحت هذه الشركات أكثر مبادرة، وإيجابية في الرقابة على المخاطر، بالإضافة إلى زيادة درجة المسؤولية ، والمساءلة المحاسبية عن إدارة المخاطر، وهو ما ترتب عليه تحسين أداء الشركات نتيجة تمكنها من تخفيض احتمالات حدوث المخاطر، وتجنب آثارها العكسية.

وقد ظهرت أهمية إدارة المخاطر حديثاً من خلال إهتمام العديد من المنظمات والهيئات بها. ففي أستراليا ونيوزيلندا صدر أول معيار لإدارة المخاطر في عام 1995 ، وفي بريطانيا أصدر معهد إدارة المخاطر معياراً يتناول أهم المصطلحات المتعلقة بالمخاطر. كما قدمت لجنة المنظمات الراعية والمعروفة بإسم لجنة COSO<sup>3</sup> في عام 2004 إطاراً متكاملًا لإدارة المخاطر بما يساعد الشركة على تطوير وتطبيق إدارة متكاملة للمخاطر. وفي نفس السياق ، قدمت المنظمة الدولية للمعيرة ISO معياراً رقم (31000)<sup>4</sup> عام 2009 يتضمن

<sup>1</sup> أشار Jorion and Garp(2010) إلى تطور إدارة المخاطر عام 1975 من مجرد نشاط تأميني إلى التركيز على إدارة العوامل التي تؤدي إلى نشأة الخطر. وفي نفس الوقت تم استخدام المدخل الفردي a silo based approach حيث يتم التعامل مع كل خطر بشكل فردي ، ولا يتم دراسة التفاعل بين المخاطر. وفي التسعينات ظهر تحول رئيسي في مجال إدارة المخاطر، فبدلاً من الاعتماد فقط على المدخل الفردي تم تحليل ومعالجة الخطر، وبدأت المنظمات في الاتجاه نحو مدخل شامل a holistic approach لإدارة المخاطر والذي يعرف بإدارة مخاطر المشروع(ERM) Enterprise Risk Management

<sup>2</sup> (OECD) The Organisation for Economic Co-operation and Development منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هي منظمة دولية مكونة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية واقتصاد السوق الحر. وقد تم إنشاؤها عام 1948 عن منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (OEEC) ، والتي يتزعمها الفرنسي روبر مارجولين ، للمساعدة في إدارة خطة مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وبعد فترة تم توسيعها لتشمل عضويتها بلدان غير أوروبية، وفي سنة 1960 أصبحت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

<sup>3</sup> تم إنشاء لجنة المنظمات الراعية (COSO) The Committee of Sponsoring Organizations عام 1985 لتكوين وتوصيف أسس ادارة المخاطر وإرشاد المنظمات الراعية في تطبيق هذا المفهوم لحماية أصولها. ومنذ عام 2004 أصبحت ERM استراتيجية معروفة لادارة المنظمة تساعدها في ادارة مخاطر ها بشكل شامل.

<sup>4</sup> المنظمة الدولية للمعيرة (ISO) International Organization for Standardization هي منظمة تعمل على وضع المعايير، وتضم ممثلين من عدة منظمات قومية للمعايير. وقد تأسست هذه المنظمة عام 1947 في جنيف بسويسرا . وبرغم أنها منظمة غير حكومية، ولكن قدرتها على وضع المعايير التي تتحول عادة إلى قوانين تجعلها أكثر قوة من معظم المنظمات غير الحكومية.

مجموعة من المبادئ لإدارة المخاطر، وإطاراً لعملها وتنفيذها بطريقة تصلح للتطبيق على أي نوع من المنظمات سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص .

ورغم أن المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية تُعد ركيزة أساسية تعتمد عليها الشركات عند تطبيق أو التفكير في تطبيق إدارة للمخاطر ، إلا أن معظم الدراسات التي تعرضت لإدارة المخاطر كانت في مجال التمويل (ومؤخراً في مجال المحاسبة). إذ ركز معظم هذه الدراسات على أثر تطبيق إدارة المخاطر وفعاليتها على الأداء المالي في الشركة (Agustina & الشركة 2016; Florio & Leoni 2016; Grace et al 2013; e.g., Baroroh 2016) . بينما ركز معظم الدراسات في مجال المحاسبة على الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية للشركة ( Rajab & Handley 2009 ; Linsley et al 2006 ; Korosec & Horvat 2005). وتناول معظم الدراسات في مجال المراجعة علاقة إدارة المخاطر بالمراجعة الداخلية. (Castanheira et al. 2012; Schneider et al. 2010 ; 2010). وتعرض بعض الدراسات إلى التحفظ المحاسبي بإعتباره آلية من آليات إدارة المخاطر تلجأ إليه الإدارة للحد من كل من خطر تدهور أسعار الأسهم، وخطر الإفلاس، وخطر تدهور التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (Moradzadehfard et al. 2011; Biddle et al. 2013) . كما ركز بعض الدراسات على أثر التحفظ المحاسبي ( كآلية لإدارة المخاطر) على جودة التقارير المالية (Givoly 2014; Kordlouie et al. 2000 ; Hayan & Hayan 2000 ، في حين تناول بعض الدراسات أثر جودة الرقابة الداخلية ( كآلية لإدارة المخاطر ) على جودة التقارير المالية (Doyle et al. 2007; Song & Kemp 2013) .

## 1-1 مشكلة البحث

أدى إفلاس العديد من الشركات والمؤسسات العالمية الكبرى مثل شركة Enron و WorldCom في السنوات الأخيرة إلى انخفاض الثقة في جودة المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية. ولذلك ظهرت حوكمة الشركات بآلياتها الداخلية والخارجية لتنظم العلاقة بين الإدارة من ناحية، وأصحاب المصالح من ناحية أخرى. وقد ظهرت في التسعينات إدارة المخاطر بمفهومها الحديث كإحدى الآليات الداخلية للحوكمة لكي تتعامل مع المخاطر من منظور شامل يركز على كافة المخاطر سواءً أكانت (مالية أو غير مالية)، و(اقتصادية، أو سياسية، أو إجتماعية) ، و(داخلية ، أو خارجية )، و(محلية ، أو عالمية)، و(حالية ، أو متوقعة) . وبالرغم من انتشار تطبيق إدارة المخاطر بمفهومها الحديث في معظم الشركات بالدول المتقدمة ، وما تبع ذلك من تحسن في الأداء المالي لهذه الشركات، إلا أن تطبيق إدارة المخاطر بمفهومها الحديث ما زال محدوداً في معظم الشركات بالدول النامية، حيث يتم التركيز فقط على إدارة المخاطر المالية .

ومن ناحية أخرى، زاد الإهتمام بتطبيق إدارة المخاطر من قبل الباحثين في مجال التمويل، حيث ركز معظم تلك الدراسات على أثر تطبيق إدارة المخاطر على الأداء المالي في الشركات ذات الطبيعة المالية. وقد تباينت نتائج هذه الدراسات، حيث توصل بعضها إلى وجود تأثير ايجابي لتطبيق إدارة المخاطر على الأداء المالي للشركة (Hoyt & Liebenberg 2008; Hoyt & Liebenberg 2011). كما توصل البعض الآخر إلى عدم وجود تأثير لتطبيق إدارة المخاطر على الأداء المالي للشركة (Ramlee & Ahmad 2015; Agustina & Baroroh 2016).

وفي مجال المحاسبة، ركز معظم الدراسات على الإفصاح عن المخاطر (كآلية لإدارة المخاطر) في التقارير المالية. وقد تباين تركيز هذه الدراسات، حيث ركز بعضها على أنواع المخاطر التي يتم الإفصاح عنها (Cabedo & Tirado 2004; Kaplan & Mikes 2012)، وركز البعض الآخر على مكان وطبيعة الإفصاح عن المخاطر (Linsley & Shrivies 2005; Lajili & Zwghal 2005). كما ركز البعض الثالث على محددات الإفصاح عن المخاطر (Rajab & Handley 2009; Neri 2010).

وقد تناول العديد من الدراسات في مجال المحاسبة أثر التحفظ المحاسبي (كآلية لإدارة المخاطر) على جودة التقارير المالية. وقد تباينت نتائج هذه الدراسات، حيث توصل بعضها إلى وجود تأثير ايجابي للتحفظ في القوائم المالية على جودة التقارير المالية (Kim & Kross 2005; Bandyopadyay et al. 2010). وتوصل البعض الآخر إلى عدم وجود تأثير للتحفظ المحاسبي بنوعيه المشروط وغير المشروط على جودة التقارير المالية (Balachandran & Mohanram 2010; Ismail & Elbolok 2011).

كما إهتم بعض الدراسات في مجال المحاسبة بأثر الرقابة الداخلية (كآلية لإدارة المخاطر) على جودة التقارير المالية. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسات وجود ضعف جوهري في الرقابة الداخلية بما يخفض من جودة التقارير المالية (Doyle et al. 2007; Ashbaugh-Skaife et al. 2008).

ومن ناحية أخرى، تُعد التقارير المالية بما تحويه من معلومات مفيدة لجميع أصحاب المصالح بمثابة المرآة التي ينظر فيها كل طرف من الأطراف - سواءً أكانت أطرافاً داخلية أو أطرافاً خارجية - إلى المعلومات التي يهتم بها. وبرغم تعدد وتنوع الدراسات التي ركزت ومازلت تهتم بالعوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية، إلا أن معظم هذه الدراسات تعرض لأثر تطبيق نظام حوكمة الشركات بآلياته الداخلية والخارجية على جودة التقارير المالية. إذ ركز العديد من هذه الدراسات على خصائص مجلس الإدارة من حيث حجمه، وتكوينه، واستقلاله، وخبرته المالية وأثر ذلك على جودة التقارير المالية. وقد توصلت تلك الدراسات إلى نتائج متباينة، حيث توصل بعض هذه الدراسات إلى وجود تأثير ايجابي لكل من حجم مجلس الإدارة، واستقلال أعضائه على

جودة التقارير المالية (Alves 2011; Holtz & Neto 2014) . وتوصل البعض الآخر إلى عدم وجود تأثير أو وجود تأثير سلبي لاستقلال مجلس الإدارة ، وحجم مجلس الإدارة (Hashim & Devi 2012; Onuorah & Friday 2016).

كما تناول العديد من هذه الدراسات أثر خصائص هيكل الملكية على جودة التقارير المالية. وقد توصلت هذه الدراسات إلى نتائج متباينة، حيث توصل بعض هذه الدراسات إلى تأثير إيجابي لكل من ملكية الدولة وملكية الإدارة على جودة التقارير المالية. بينما توصل البعض الآخر إلى وجود تأثير سلبي لكل من الملكية الأجنبية، والملكية العائلية على جودة التقارير المالية (Klai & Omri 2011; Belhadj et al. 2016). وإهتم بعض الدراسات باختبار أثر جودة المراجعة (وجود مكتب مراجعة دولي من بين الأربعة الكبار، واستقلال المراجع الخارجي، وتخصصه في أعمال العميل، والتغيير الدوري للمراجع) على جودة التقارير المالية (Balsam et al. 2003; Hamilton et al. 2005)

وعلى الرغم من أهمية إدارة المخاطر بمفهومها الحديث كأحد آليات حوكمة الشركات ، إلا أنها لم تتل الإهتمام الكافي كعامل من العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية. فقد تناول بعض الدراسات أثر تطبيق نظام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية كنظام واحد على جودة التقارير المالية، حيث توصلت هذه الدراسات إلى وجود تأثير إيجابي لتطبيق نظام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية (e.g., Brown et al. 2014; Cohen et al. 2014). إلا أن دراسة (Brown et al. 2014) تناولت أثر تطبيق نظام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية بموجب إلزام القانون الألماني الصادر عام 1998، بينما اكتفت دراسة Cohen et al. (2014) بأخذ آراء كل من المديرين الماليين ، وأعضاء لجنة المراجعة ، والمراجعين الخارجيين في عملية إدارة المخاطر وأثرها على جودة التقارير المالية .

كما تناول عدد قليل من الدراسات أثر التطبيق الفعال لإدارة المخاطر على جودة الأرباح كمؤشر لجودة التقارير المالية. وقد توصلت هذه الدراسات إلى وجود تأثير إيجابي لفعالية تطبيق إدارة المخاطر على جودة الأرباح كمؤشر لجودة التقارير المالية (Lin et al. 2013; Heidarpoor & Shahrivar 2015). إلا أن دراسة (Heidarpoor & Shahrivar 2015) اعتمدت على اختبار جودة الرقابة الداخلية كجزء من إدارة المخاطر الفعالة وأثرها على جودة الأرباح كمؤشر لجودة التقارير المالية، ولكن من خلال إجراء إستقصاء لمدى جودة الرقابة الداخلية كجزء من إدارة المخاطر الفعالة.

وإستناداً إلى ما سبق، يرى الباحث أن إدارة المخاطر بمفهومها الحديث كألية داخلية لحوكمة الشركات لم تتل الإهتمام الكافي كمحدد أو كعامل من العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية. إذ ركز معظم الدراسات

التي تناولت العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية على أثر آليات حوكمة الشركات المتعلقة بمجلس الإدارة، أو لجنة المراجعة، أو هيكل الملكية على جودة التقارير المالية. بينما إهتم معظم الدراسات في مجال المحاسبة بتأثير آليات إدارة المخاطر (الإفصاح عن المخاطر، والرقابة الداخلية، والتحفيز المحاسبي) على جودة التقارير المالية. وبالتالي، لم يتناول أثر إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية إلا عدد قليل من الدراسات سواء ركزت هذه الدراسات على أثر تطبيق إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية، أو أثر التطبيق الفعال لإدارة المخاطر على جودة التقارير المالية.

وبالتالي سيقوم الباحث بإختبار أثر تطبيق إدارة المخاطر (كآلية من آليات الحوكمة) على جودة التقارير المالية ثم إختبار أثر تطبيق إدارة المخاطر الفعالة على جودة التقارير المالية. ولذلك تتمثل مشكلة هذا البحث في محاولة الإجابة على التساؤلين التاليين :

1. ما هو أثر تطبيق إدارة المخاطر (كأحد الآليات الداخلية لحوكمة الشركات) على جودة التقارير المالية في الشركة ؟
2. هل يؤدي وجود إدارة مخاطر فعالة (كأحد الآليات الداخلية لحوكمة الشركات) إلى تحسن جودة التقارير المالية في الشركة ؟

## 2-1 هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى إختبار أثر تطبيق إدارة المخاطر بمفهومها الحديث كآلية داخلية لحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية سواء كان لدى الشركة مدير للمخاطر أو لجنة مخاطر. كما يهدف هذا البحث أيضا إلى إختبار أثر التطبيق الفعال لإدارة المخاطر على جودة التقارير المالية من خلال تكوين مؤشر لقياس درجة فعالية تطبيق إدارة المخاطر في الشركات المصرية. أيضا يهدف هذا البحث إلى إختبار أثر كل عامل من العوامل المؤثرة في فعالية تطبيق إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية في ظل التفرقة بين فعالية تطبيق وعدم تطبيق إدارة المخاطر وأثر ذلك على جودة التقارير المالية. وسيتم تحقيق هذه الأهداف من خلال إجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة المصرية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية.

## 3-1 أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من الإهتمام الكبير في الآونة الأخيرة بموضوع إدارة المخاطر وأثره على جودة التقارير المالية من قبل العديد من الدول والمنظمات المهنية مثل لجنة المنظمات الراعية COSO ، والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة<sup>5</sup> INTOSAI . وقد إتضح ذلك جلياً من خلال إصدار تلك المنظمات للعديد من الإصدارات والإرشادات في هذه الصدد .

وتتبع أهمية هذا البحث من زيادة الإهتمام بموضوع إدارة المخاطر (كأحد آليات حوكمة الشركات) في مصر من قبل الجهات التنظيمية. فوفقاً لقواعد ومعايير حوكمة الشركات والصادرة في مصر في أكتوبر 2005 وفبراير 2011 ثم في أغسطس 2016، يكون لمجلس الإدارة الحق في تكوين لجان من أعضائه غير التنفيذيين والمستقلين ومن غيرهم للقيام بمهام محددة على ألا يقل عدد أعضاء اللجان عن ثلاثة أعضاء ، وعلى أن تجتمع مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة شهور. وتُعد لجنة المخاطر إحدى اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، والتي يتم تشكيلها وفقاً لإجراءات عامة يضعها المجلس، والتي تتضمن تحديد مهام اللجنة، ومدة عملها، وصلاحياتها.

وتتبع أهمية هذا البحث من خلال إثراء البحث المحاسبي كأول بحث في مصر (على حد علم الباحث) يختبر بشكل عملي أثر تطبيق إدارة المخاطر كآلية داخلية لحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية . كما يُعد هذا البحث من الأبحاث التي تختبر بشكل عملي أثر فعالية تطبيق إدارة المخاطر (من خلال تكوين مؤشر يعتمد على فعالية لجنة المخاطر ) على جودة التقارير المالية بشكل مختلف.

وترجع أهمية هذا البحث أيضاً إلى ربطه بين الباحثين في علم التمويل وعلم المحاسبة ، حيث أن معظم الدراسات التي تناولت إدارة المخاطر كانت في مجال التمويل، بينما في مجال المحاسبة، تناول عدد قليل من الدراسات العلاقة بين إدارة المخاطر وجودة التقارير المالية، وخاصة في ظل الإهتمام المتزايد من قبل الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية بالإفصاح عن المخاطر ( كآلية أو كجزء من إدارة المخاطر) في التقارير المالية السنوية المنشورة سواء أكانت مخاطر مالية، أو غير مالية مما يساعد على زيادة جودة التقارير المالية .

<sup>5</sup> تم إنشاء منظمة The International Organization of Supreme Audit Institutions (INTOSAI) عام 1953 بمبادرة من كوبا والتي تقدم للأجهزة العليا إطاراً وهيكل مؤسسية لتبادل المعلومات والخبرات من أجل تحسين وتطوير الرقابة المالية العامة على المستوى الدولي، وكذلك تطوير الخبرات الفنية والعلمية كرد للاعتبار والنفوذ للأجهزة العليا للرقابة في كل دولة من دول المنظمة على أساس تطبيق شعار القائل " أن تبادل الخبرات يستفيد منها الجميع " . إذ أن تبادل التجارب والنتائج والآراء بين أعضاء المنظمة في هذه المجالات تمثل ضمانات لمواصلة التطوير المستمر للرقابة المالية العامة. وتعد هذه المنظمة مؤسسة مستقلة وذاتية السيادة وغير سياسية ومنظمة غير حكومية ذات مركز استشاري خاص في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.



## 4-1 حدود البحث

يقتصر هذا البحث على دراسة أثر تطبيق إدارة المخاطر وفعاليتها على جودة التقارير المالية في شركات المساهمة المصرية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية فقط . ويخرج عن نطاق هذا البحث البنوك وشركات التأمين حيث أنهما يخضعان لقواعد مختلفة، بالإضافة إلى أن البنوك تستمد قواعدها من السياسات التي يضعها البنك المركزي، أما شركات التأمين فإنها تعمل وفقاً للقواعد التي تضعها هيئة الرقابة على التأمين. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن قابلية النتائج التي يصل إليها الباحث للتعميم مشروطة بقيود الدراسة التطبيقية .

## 5-1 خطة البحث

لتحقيق هدف هذا البحث سوف يتم تناول ما تبقى منه كما يلي:

**الفصل الثاني-** عرض وتحليل الدراسات ذات الصلة بإدارة المخاطر وجودة التقارير المالية، وذلك لبناء الإطار النظري والذي يُستخدم كأساس لإشتقاق فرضي البحث .

**الفصل الثالث-** تناول منهجية البحث، والدراسة التطبيقية التي سيتم القيام بها لإختبار فرضي البحث.

**الفصل الرابع-** تحليل نتائج الدراسة التطبيقية، ونتائج إختبار فرضي البحث .

**الفصل الخامس-** عرض الخلاصة، والنتائج، والتوصيات، والمساهمة العلمية للبحث، ومجالات البحث المقترحة.



## الفصل الثاني

### الإطار النظري وإشتقاق فروض البحث

#### مقدمة

لقد زاد إهتمام العديد من الشركات بعملية إدارة المخاطر بعد الفشل والتعثر المالي الذي تعرضت له هذه الشركات ، وخاصة في قطاع الخدمات المالية<sup>6</sup> مما ترتب عليه زيادة الإهتمام بتعزيز ممارسات إدارة المخاطر وتطوير إطار لها وفقاً لتقرير (COSO 2004, 2009 & 2013). ورغم تركيز العديد من الدراسات على ممارسات إدارة المخاطر في الشركات، إلا أنه لا يوجد إلا عدد قليل من الدراسات والذي ركز على العلاقة بين إدارة المخاطر وجودة التقارير المالية . إذ تُعد هذه العلاقة ذات أهمية بالغة نظراً لضرورة أن تفصح التقارير المالية عن أداء الشركة والمخاطر التي تتعرض لها بشكل كافي، حيث يكون من الصعب تحديد، وقياس، والإفصاح عن تلك المخاطر في التقارير المالية إذا كان تطبيق عملية إدارة المخاطر غير فعال.

وكما ذُكر أنفاً، تُعد إدارة المخاطر بمفهومها الحديث ذات نظرة أكثر شمولاً بالنسبة للمخاطر التي تتعرض لها الشركة في الوقت الراهن، أو للمخاطر التي من المحتمل أن تتعرض لها الشركة في المستقبل. وبرغم قيام بعض التنظيمات المهنية بوضع أطر عمل لإدارة المخاطر، فإنه لا يوجد إجماع على تعريف محدد أو إطار عمل محدد يوفر دليلاً محدداً فيما يتعلق بدور الأطراف المختلفة في إدارة المخاطر التي تواجه الشركة. وقد أوضح (Beasley et al. (2010 أن ممارسات إدارة المخاطر تختلف من شركة لأخرى، حيث تختلف المسؤوليات الأساسية لإدارة المخاطر بين الأطراف المختلفة في الشركة ( أعضاء مجلس الإدارة ، ولجنة المراجعة، ولجنة المخاطر ، والمراجع الداخلي ). وقد تعددت الدراسات التي تناولت قضية إدارة المخاطر من حيث طرق تحديد وقياس المخاطر، وطرق الإفصاح عنها، وآلياتها، وأثرها على جودة التقارير المالية. وسيقوم الباحث بتناول هذه الدراسات على النحو التالي :

<sup>6</sup> مثل بنك Lehman Brother والذي تم تأسيسه في ألاباما بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1850 على يد ثلاثة أخوة يهود من تجار القطن ، ليكون مؤسسة خدمات مالية دولية، والذي يقع مقره الرئيسي في نيويورك. وقد أعلن عن إفلاسه في 14 سبتمبر 2008 بسبب الخسارة التي حدثت في سوق الرهن العقاري. وبنك Bear Stearn والذي تم تأسيسه عام 1923 برأسمال 500 الف دولار أمريكي ، وكان يُعد من أكبر البنوك الاستثمارية وشركات المضاربة في الولايات المتحدة . وقد تم اعلان إفلاسه بسبب أزمة الرهن العقاري وتفاقمها . وقد منحت الحكومة الأمريكية قرضاً للبنك لحمايته من الانهيار لكن وضع البنك كان حرجاً للغاية مما أدى إلى انهياره. و شركة تأمين AIG والتي كان مقرها نيويورك وتعمل في أكثر من 130 دولة. وتوفر شركة AIG برامج التأمين على الحياة، والتأمين على الرهن العقاري، والتأمين ضد حوادث الممتلكات وخدمات التقاعد. وقد قام البنك الفيدرالي بإنقاذها بعد تعرضها للإفلاس.

1-2 الدراسات التي تناولت تطبيق إدارة المخاطر .

2-2 الدراسات التي تناولت جودة التقارير المالية.

3-2 الدراسات التي تناولت العلاقة بين إدارة المخاطر وجودة التقارير المالية

## 1-2 الدراسات التي تناولت تطبيق إدارة المخاطر

بدأت سياسة إدارة المخاطر في الشركات منذ ستينات القرن الماضي، حيث تم التركيز في البداية على التأمين كآلية لتخفيض الخسائر المحتملة. ومنذ عام 1975 تحولت إدارة المخاطر من مجرد نشاط تأميني إلى التركيز على إدارة مصادر الخطر (Jorion & Garp 2010)، حيث تم الاعتماد على مدخل فردي a silo based approach من خلال التعامل مع كل خطر على حدة دون دراسة التفاعل بين المخاطر المختلفة. وقد حدث تحول رئيسي في تسعينات القرن الماضي في مجال إدارة المخاطر، حيث أنه بدلاً من الاعتماد فقط على المدخل الفردي تم تحليل ومعالجة المخاطر، والإتجاه نحو مدخل شامل a holistic approach لإدارة المخاطر، والذي يُعرف بإدارة مخاطر المشروع . ويوضح الجدول رقم (1-2) مقارنة بين كلا المدخلين.

جدول رقم (1-2) مقارنة بين المدخل التقليدي والمدخل الحديث لإدارة المخاطر

مدخل إدارة المخاطر التقليدي <sup>7</sup> TRM	مدخل إدارة المخاطر الحديث ERM
يُعبّر عن مخاطر فردية	يظهر في سياق استراتيجية الأعمال
تحديد وتقييم المخاطر	تكوين محفظة للمخاطر
التركيز على المخاطر بشكل منفصل	التركيز على المخاطر الحرجة أو المهمة
تخفيض المخاطر	الوصول إلى أفضل إدارة للمخاطر
الحد من المخاطر Risk limits	إستراتيجية المخاطر
مسئولية المخاطر غير محددة	مسئولية المخاطر محددة
تحديد مقدار المخاطر بشكل عشوائي	متابعة وقياس المخاطر
عدم وجود شخص بعينه مسؤول عن المخاطر	كل شخص مسؤول عن المخاطر

المصدر : (Saeidi et al. 2014)

وتبين كلمة مشروع Enterprise معنى مختلفاً عن المدخل التقليدي لإدارة المخاطر، حيث تعنى تكامل أو تجميع كل أنواع المخاطر، واستخدام أدوات وأساليب متكاملة لتخفيض المخاطر، وتحقيق الاتصال

<sup>7</sup> Traditional risk management

عبر خطوط أعمال الشركة بالمقارنة بالمدخل التقليدي لإدارة المخاطر. وقد تم تناول مفهوم إدارة المخاطر تحت عدة مسميات،<sup>8</sup> ويفضل الباحث تناولها بمفهوم إدارة المخاطر، كما تنوعت مفاهيم إدارة المخاطر من كونها إدارة للأزمات، أو مجرد نشاط تأميني إلى أن أصبحت عملية متكاملة لتحقيق ميزة استراتيجية للشركة. وفي هذا السياق، يرى (Lam (2000) أنها تُمثل إطاراً متكاملًا لإدارة مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر رأس المال الاقتصادي بهدف تعظيم قيمة الشركة.

بينما أوضح (Barton et al. (2002) أن أنشطة إدارة المخاطر تشمل عملية إعداد وتخطيط للمخاطر المحتملة إلى جانب التصدي للتهديدات فور حدوثها ومحاولة إصلاح ما ينتج عنها من أضرار. كما عرفت جمعية التأمين<sup>9</sup> (CAS(2003) إدارة المخاطر بأنها مجموعة من الضوابط التي تقوم أي شركة من خلالها بتقييم، ومراقبة، واستخدام، ومتابعة المخاطر الناشئة عن جميع المصادر بغرض زيادة قيمة الشركة سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل. بينما أشار (Liebenberg & Hoyt (2003) إلى أن إدارة المخاطر تُعد أسلوباً للتحكم في المخاطر من خلال كونها أسلوباً ذا مبادرة، وذا نزعة هجومية، واستراتيجية.

وقد عرفت لجنة (COSO (2004, p.2) إدارة المخاطر بأنها "عملية تتأثر بأعضاء مجلس الإدارة، وإدارة الشركة، وأي أشخاص آخرين، وتُطبق عند وضع استراتيجية الشركة، ويتم تصميمها لتحديد الأحداث التي يمكن أن تواجه الشركة، كما يتم إدارة هذه المخاطر في ضوء مستوى الخطر المقبول للشركة للحصول على توكيد معقول بشأن مقدرة الشركة على تحقيق أهدافها". كما عرفت مؤسسة استاندرد أند بور للتقييم (S&P (2008) إدارة المخاطر بأنها عملية تحليل كلى يحقق للشركة نظرة أمامية وإطاراً تنظيمياً لتقييم أداء الإدارة بما يُعد محددًا هاماً لتكوين نظرة شاملة لطبيعة الشركة، وتوفير معلومات هامة للإدارة بهدف تعظيم العوائد وتحقيق قيمة للشركة. كما توفر لغة جديدة وواضحة لتحويل وتوصيل المعلومات التي تجذب أنظار الإدارة إلى الإمكانيات والفرص التي تحقق قيمة للشركة.

بينما اعتبر (Makomaski (2008) إدارة المخاطر نظاماً لإتخاذ قرارات لمعالجة الانحراف عن أهداف الشركة. في حين أشار (Alviunessen & Jankensgard (2009) إلى أن إدارة المخاطر تركز على الشمول holistic في إدارة المخاطر، حيث يتم تركيز المعلومات وفقاً للمخاطر التي تتعرض لها. وقد استخدم هذان

<sup>8</sup> مثل إدارة مخاطر المشروع بمعناه الواسع (Enterprise-wide risk management (EWRM)، أو إدارة المخاطر الشاملة (Holistic risk management (HRM)، أو إدارة مخاطر الشركة (Corporate risk management (CRM)، أو إدارة مخاطر الأعمال (Business risk management (BRM)، أو إدارة المخاطر المتكاملة (Integrated risk management (IRM)، أو إدارة المخاطر الاستراتيجية (Strategic risk management (SRM). (D'Arcy,2001; Liebenberg & Hoyt,2003; Yazid et al., 2009 ; Manab et al., 2010).

<sup>9</sup> Casualty Actuarial Society وهي جمعية مهنية متخصصة في التأمين تم تكوينها عام 1914 في الولايات المتحدة الأمريكية. وتتركز هذه الجمعية على التأمين على السيارات والممتلكات والأشخاص.

الكاتبان مصطلح نطاق الخطر risk universe ، حيث أن المخاطر يمكن أن تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية، وربحية الشركة، واستمراريتها. إذ يرتبط هذا الأسلوب الجديد لإدارة المخاطر بكل من مهمة، ورؤية، واستراتيجيات الأعمال في الشركة.

وقد عَرَفَ (Pagach & Warr (2011) إدارة المخاطر بأنها عملية يقوم بها المديرون بغرض تحليل مجموعة المخاطر التي تواجه الشركة بهدف التأكد من أن المخاطر التي تقبلتها الشركة في حدود مقدرتها، وأن إدارة المخاطر قد تمت بشكل شامل. بينما عَرَفَها (Lai & Samad (2011) بأنها عملية تحديد وتحليل المخاطر في الشركة بشكل متكامل. كما اعتبرها هذان الكاتبان مدخلاً لتحقيق التوافق بين كل من استراتيجية الشركة، وعملياتها، وأفرادها، والتكنولوجيا المستخدمة بها، وذلك بهدف تقييم وإدارة **عدم التأكد** الذي يواجه الشركة بما يساهم في تحقيق قيمة للشركة وحملة أسهمها. وقد عَرَفَ الدسوقي (2012) إدارة المخاطر بأنها نشاط إداري وجزء أساسي من الإدارة الاستراتيجية لأي شركة، يهدف إلى التحكم في المخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة. وقد أوضح الدسوقي أنه لا يمكن تجنب أو تقليص حدة المخاطر بشكل كامل نظراً لوجود عوائق عملية ومالية ، مما يعنى وجود قدر من المخاطر لم يتم التعامل معه ، وهو ما يسمى بالمخاطر المتبقية Residual مما يفرض على جميع الشركات قبول مستوى معين من المخاطر Appetite risk .

من التعريفات السابقة ، يرى الباحث أنه يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها آلية حوكمة داخلية متكاملة ومنظمة لإدارة المخاطر التي تتعرض لها المنظمة سواء داخلياً أو خارجياً بما يضمن لها تحقيق أهدافها سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل. ويخلص الباحث إلى أن إدارة المخاطر لا تمثل أمراً ملزماً بحيث تكون لها وظيفة أو إدارة مستقلة ذات هيكل تنظيمي في الشركات المصرية، ولكنها قد تكون عملية ذات خطوات ومراحل تتم من خلال أي إدارة تنفيذية أخرى مثل إدارة التمويل كما في شركة جلوبال تليكوم ( تقرير مجلس إدارة شركة جلوبال تليكوم ،2013) . ولا يوجد إلزام على الشركات بإنشاء إدارة مستقلة للمخاطر ولجنة تابعة لمجلس الإدارة لمتابعة وظائفها إلا في البنوك التي تخضع لرقابة البنك المركزي المصري .

ومن الجدير بالذكر، أن الدراسات المتعلقة بتطبيق إدارة المخاطر قد ركزت على ثلاثة اتجاهات، حيث ركز **الإتجاه الأول** على محددات تطبيق إدارة المخاطر. إذ أوضح (Kleffner et al. (2003 أن تطبيق إدارة المخاطر يرجع لعدة عوامل أهمها وجود مدير للمخاطر، ووجود دعم من مجلس الإدارة ، ووجود إلتزام بقواعد سوق الأوراق المالية. بينما أشار (Liebenberg & Hoyt (2003 إلى أن الشركات التي تعتمد على القروض في تمويل أصولها بنسبة أكثر من اعتمادها على حقوق الملكية تحتاج لتطبيق إدارة المخاطر. وأوضح (Beasley et al. (2005 أن كلا من حجم الشركة، وحجم مكتب المراجعة، وطبيعة النشاط، والدولة، والإدارة

العليا تُعد عوامل مؤثرة في إتخاذ الشركة قرار تطبيق إدارة المخاطر. وقد أضاف Hoyt & Liebenberg (2008) عامل الملكية المؤسسية. كما إتفق (2011) Pagach & Warr مع الدراستين السابقتين، ولكنه أضاف عامل التقلب في التدفقات النقدية للشركة. بينما أشار (2011) Razali et al. إلى أن الشركات التي تعمل في قطاعات متعددة تتعرض لمخاطر متنوعة مما يستلزم تطبيقها لإدارة المخاطر، في حين أضاف (2012) Golshan & Rasid عامل تقلب أسعار الأسهم في الشركة للعوامل السابقة. كما إتفق العديد من الدراسات على أن فعالية المراجعة الداخلية، وكفاءة الموارد البشرية، والتزام الإدارة العليا، وتوافر الموارد الكافية يعتبروا من أهم العوامل التي تؤثر على تطبيق إدارة المخاطر (Altuntas et al. 2011; Fadun 2013; Dabari & Saidin 2015).

وقد ركز الإتجاه الثاني من الدراسات على أثر تطبيق إدارة المخاطر على الأداء المالي للشركة ، حيث تباينت نتائج هذه الدراسات. إذ توصل (2008) Hoyt & Liebenberg إلى وجود تأثير ايجابي ومعنوي لتطبيق إدارة المخاطر على الأداء المالي للشركة من خلال زيادة القيمة السوقية للشركة بحوالي 17%. كما توصل (2009) Gordon et al. إلى وجود تأثير ايجابي لتطبيق إدارة المخاطر على الأداء المالي للشركة ، ولكن في ظل تأثير خمسة عوامل شرطية، وهي عدم التأكد البيئي المحيط بالشركة، وطبيعة المنافسة في الصناعة التي تنتمي إليها الشركة، وحجم الشركة، ومدى تعقيد عمليات الشركة، ومدى المتابعة التي يقوم بها أعضاء مجلس الإدارة . وقد توصل (2011) McShane et al. إلى وجود تأثير ايجابي ومعنوي لتطبيق إدارة المخاطر التقليدية TRM على تحقيق قيمة للمساهمين، بينما لم توجد زيادة إضافية في القيمة المحققة للمساهمين عند تطبيق إدارة المخاطر الحديثة، وبالتالي ليس من الضروري أن يؤدي التصنيف المرتفع لإدارة المخاطر إلى تحقيق قيمة مرتفعة للشركة.<sup>10</sup> وقد توصل (2011) Hoyt & Liebenberg إلى وجود تأثير ايجابي ومعنوي لتطبيق إدارة المخاطر على الأداء المالي في الشركات الأمريكية، حيث زادت قيمة الشركة بحوالي 20% . وإتفق مع هذه النتائج (2012) Gates et al. بالنسبة للشركات البريطانية . وقد توصل (2016) Florio & Leoni إلى أن إعتتماد الشركة في تقدير المخاطر على كل من الأسلوب الكمي والوصفي يؤثر إيجابياً على الأداء المالي للشركة . كما توصل الكاتبان إلى أن وجود لجنة مخاطر تقدم تقارير دورية لمجلس الإدارة في الوقت المناسب يؤثر إيجابياً على الأداء المالي للشركة، كما أن القيام بعملية تقدير المخاطر على مستوى جميع الوحدات والأقسام يؤثر إيجابياً على الأداء المالي للشركة.

<sup>10</sup> تم افتراض أن التصنيفات الثلاثة الأولى لإدارة المخاطر وفقاً لـ S&P تعكس إدارة المخاطر التقليدية ، بينما يعكس التصنيفان الرابع والخامس إدارة المخاطر الحديثة . فقد تم التوصل إلى وجود علاقة سلبية بالنسبة لكل من الرفع المالي ، والخطر العام systematic ، وتقلب التدفقات النقدية من حيث تحقيق قيمة للمساهمين . بينما توجد علاقة ايجابية للربحية مع تحقيق قيمة للمساهمين .

من ناحية أخرى ، لم يتوصل (Beasley et al. (2008 إلى وجود رد فعل للسوق نتيجة الاعلان عن تعيين مدير للمخاطر. ولم تصل دراسة (Pagach & Warr (2010 إلى دليل بأن تطبيق إدارة المخاطر يحسن أداء الشركة على كافة مستوياتها، حيث وجد الكاتبان انخفاضاً معنوياً فقط في كل من تقلب أسعار الأسهم، وتقلب الأرباح بعد تطبيق إدارة المخاطر. ولم تتوصل دراسة (Ramlee & Ahmad (2015 أيضا إلى وجود تأثير لتطبيق إدارة المخاطر على أداء الشركة سواء في ظل وجود لجنة مخاطر، أو وجود إدارة مستقلة للمخاطر في الشركة. كما لم تتوصل دراسة (Agustina & Baroroh (2016 إلى وجود تأثير معنوي لتطبيق إدارة المخاطر على قيمة الشركة وأدائها المالي، في حين توصلت دراسة (Azizah & Islam (2014 إلى وجود تأثير سلبي لتطبيق إدارة المخاطر على الأداء المالي للشركة.

وقد ركز الإتجاه الثالث والأخير على تطبيق إدارة مخاطر فعالة، حيث لا يوجد إجماع حول مفهوم الفعالية Effectivness. إذ تُعتبر المنظمة الفعالة هي القادرة على تحقيق أهدافها أو القادرة على البقاء، والتكيف، والنمو بغض النظر عن الأهداف التي تحققها. أو بمعنى آخر هي المنظمة القادرة على تحقيق أهدافها مهما كانت الإمكانيات المستخدمة في ذلك. ويمكن تعريفها بأنها الدرجة التي تستطيع في ظلها المنظمة تحقيق أهدافها ( الأهداف المحققة / الأهداف المحددة) . كما تُعرف الفعالية بأنها استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأهداف المحددة .

ويتضح من التعريفات السابقة تركيزها على فعالية المنظمة ككل. أما فيما يتعلق بفعالية إدارة المخاطر فقد تناول العديد من الدول مثل بريطانيا وأستراليا، والمنظمات مثل COSO، والدراسات مفهوم إدارة المخاطر المتكاملة أو الشاملة ، والتي تتعامل كما سبق ذكره مع جميع المخاطر التي تتعرض لها المنظمة بشكل متكامل بما يحقق أهداف الشركة سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل. ولذلك إهتم العديد من الدول والمنظمات الرسمية وغير الرسمية بعملية إدارة المخاطر المتكاملة، وذلك بتقديم أطر مختلفة توضح مراحل تطبيق إدارة المخاطر الفعالة ، والطرق والآليات المستخدمة في كل مرحلة من مراحلها. ولذلك تم تقسيم هذا الجزء إلى ثلاثة أقسام، حيث يتناول الباحث في القسم الأول أهم المعايير والإصدارات المتعلقة بتطبيق إدارة مخاطر فعالة. ويتناول القسم الثاني أهم الدراسات ذات الصلة بتطبيق إدارة المخاطر الفعالة في الشركات. بينما يتعرض القسم الثالث لأهم المقاييس المستخدمة لقياس فعالية تطبيق إدارة المخاطر.

## 2-1-1 أهم المعايير والإصدارات المتعلقة بتطبيق إدارة مخاطر فعالة

إهتم العديد من الدول والمنظمات بتطبيق إدارة المخاطر بشكل متكامل وفعال. وقد بدأ ذلك واضحاً من خلال المعايير والإصدارات التي تمت في العديد من دول العالم . ففي بريطانيا أصدر معهد إدارة المخاطر<sup>11</sup> (IRM) (2002) معياراً يتناول أهم المصطلحات المتعلقة بالمخاطر ، والذي تم تقسيمه إلى أربعة أقسام . إذ يتعلق القسم الأول بالتعريفات المرتبطة بإدارة المخاطر (مفهوم الخطر، وإدارة المخاطر، والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الخطر) . بينما يتعلق القسم الثاني بخطوات عملية إدارة المخاطر (فحص المخاطر، وتحليل وتقييم المخاطر والذي يتضمن تحديد وتوصيف، وتقدير المخاطر، والطرق المستخدمة لتقييم المخاطر). ويتعلق القسم الثالث بالهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر، وشرح دور مجلس الإدارة، والمديرين، والوحدات والأفراد، والمراجع الداخلي والخارجي، أما القسم الرابع فيتعلق بأهداف إدارة المخاطر.

وكما ذكر آنفاً ، فقد أصدرت لجنة COSO في سبتمبر 2004 إطاراً متكاملًا بعنوان "إدارة مخاطر المشروع- إطار متكامل"، وخاصة بعد وقوع العديد من الفضائح وحالات الفشل المالي للعديد من الشركات الكبرى في هذه الفترة ، وما نتج عن ذلك من خسائر للمستثمرين والعاملين في تلك الشركات. إذ أصبحت هناك حاجة ملحة لوجود حوكمة وإدارة مخاطر فعالة، وخاصة في ظل وجود العديد من الإصدارات المهنية والتشريعات في تلك الفترة، مثل قانون Sarbanes – Oxley (SOX) الأمريكي في عام 2002 .

ويقوم الإطار المتكامل لإدارة المخاطر على افتراضين، أولهما، أن كل شركة تسعى لتحقيق قيمة لمساهميها، وثانيهما، أن كل شركة تواجه درجة من عدم التأكد (والتي تُمثل الفرص ، والمخاطر، واحتمال انخفاض أو تحسين القيمة التي تقدمها الشركة لمساهميها) ، حيث يساعد تطبيق إدارة مخاطر فعالة على التعامل مع المخاطر وعدم التأكد بفعالية، بالإضافة إلى تحقيق العديد من المزايا، والتي من أهمها:

- ضمان توافق استراتيجية الشركة مع استعدادها لتحمل المخاطر.
- تحسين القرارات التي يتم إتخاذها كرد فعل تجاه المخاطر.
- تحديد وإدارة المخاطر المتعددة في الشركة.
- استغلال الفرص وتحسين كفاءة استخدام وتخصيص رأس المال.

وقد حددت لجنة COSO ثمانية مكونات متداخلة لإطار عملية إدارة المخاطر تم اشتقاقها من خلال عملية إدارة المشروع، بحيث تتكامل مع العملية الإدارية. وتُمثل تلك المكونات معياراً لإدارة مخاطر فعالة يصلح

<sup>11</sup> Institute of Risk management (IRM).



لكافة أنواع المنظمات الهادفة أو غير الهادفة للربح، سواءً أكانت منظمات خاصة أو عامة. وتشمل تلك المكونات ما يلي :

1. **البيئة الداخلية:** وهي تشبه مكون بيئة الرقابة، والذي تضمنه إطار الرقابة السابق إصداره لذات اللجنة عام 1992. وتشتمل البيئة الداخلية على القيم الأخلاقية والنزاهة، وأسلوب التشغيل الذي تتبعه الشركة، وثقافة الشركة، والدعم الذي تقدمه الإدارة لعملية إدارة المخاطر والرقابه الداخلية.

2. **وضع الأهداف:** يجب وضع الأهداف وذلك قبل أن تسعى الإدارة إلى معرفة الأحداث المحتملة التي قد تعوق تحقيقها. كما يجب التأكد من خلال عملية إدارة المخاطر بأنه قد تم وضع أهداف تتماشى مع مهمة ورؤية الشركة، ومع استعدادها لتحمل المخاطر.

3. **تحديد الأحداث:** يجب تحديد الأحداث التي تؤثر على تحقيق الشركة لأهدافها سواءً أكانت أحداثاً داخلية أو أحداثاً خارجية. كما يجب التمييز بين الفرص والمخاطر بحيث يتم استغلال الفرص وفقاً لإستراتيجية الإدارة أو عملية وضع الأهداف.

4. **تقدير المخاطر:** ويتم ذلك بتحليل المخاطر مع الأخذ في الحسبان مدى احتمال تأثير كل خطر لكي يتم تحديد كيف يتم إدارته.

5. **الاستجابة للمخاطر:** ويتم ذلك بإختيار أحد أربعة إتجاهات (تجنب الخطر- قبول الخطر- تخفيض الخطر- المشاركة في الخطر)، بحيث تتماشى تلك البدائل مع الخطر المسموح به واستعداد الشركة لقبول الخطر.

6. **أنشطة الرقابة:** وتتضمن السياسات والإجراءات التي يتم وضعها للتأكد من تنفيذ الاستجابة الفعالة تجاه المخاطر.

7. **المعلومات والاتصال:** يجب إنتاج وتوصيل معلومات ملائمة من حيث الشكل والمدى الزمني الذي يسمح للأفراد بتنفيذ مسؤولياتهم تجاه إدارة المخاطر.

8. **المتابعة:** وتتضمن متابعة عملية إدارة المخاطر ككل بالإضافة إلى عمل التّعديلات اللازمة. كما تتم المتابعة من خلال الأنشطة الإدارية المستمرة والتقييم المستمر، أو من خلال التقييم المستقل أو التقييم الدوري أو كلاهما.



ويعتقد الباحث أن هذا الإطار يُعتبر من أشهر أطر إدارة المخاطر التي تتبناها معظم الشركات باختلاف أنشطتها، حيث اعتمد العديد من الأبحاث سواء في مجال التمويل، أو في مجال المحاسبة والمراجعة على مكوناته عند تقييم مدى تطبيق إدارة المخاطر بمفهومها الاستراتيجي الحديث ( e.g., Gordon et al.2009 ;Ramlee & Ahmad 2015; Agustina & Baroroh 2016)

أما في إستراليا ونيوزيلندا، فقد صدر أول معيار لإدارة المخاطر في عام 1995 ، والذي تم تعديله عام 2004، حيث ركز هذا المعيار على أهمية دمج ممارسات إدارة المخاطر مع ثقافة وعمليات المنظمة . وقد حدد المعيار سبع خطوات لإدارة المخاطر الفعالة وهي : تحديد السياق ، وتحديد المخاطر ، وتحليل المخاطر، وتقييم المخاطر، ومعالجة المخاطر، والفحص والمتابعة review & monitoring ، والاتصال والتشاور communication & consulation.

أما على المستوى الدولي فقد صدر معيار عالمي من خلال المنظمة الدولية للمعايير أضفي طابعاً رسمياً على ممارسات إدارة المخاطر ليكون مُعترفاً به عالمياً، ويحل محل المعايير المتعددة القائمة، وهو معيار ISO 31000 والصادر عام 2009 . وقد تم توحيد الإرشادات الدولية لإدارة المخاطر في هذا المعيار بعنوان "إدارة المخاطر: المبادئ والإرشادات". ويوفر هذا المعيار دليلاً عملياً وحديثاً لجميع المنظمات (سواء أكانت خاصة أو عامة) لتحسين وتعزيز مقدرتها على إدارة المخاطر، حيث أنه مبني على المعايير السابقة لإدارة المخاطر والتجارب العملية الناجحة للمنظمات التي تستخدم تلك الأساليب.

ووفقاً لهذا المعيار ، تتكون مراحل إدارة المخاطر الفعالة من سبعة بنود(Shortreed et al. 2011):

1- **وضع البنية التحتية لعملية إدارة المخاطر:** ويتم ذلك بفهم طبيعة المنظمة وبيئتها ، ثم وضع سياسة لإدارة المخاطر مع توفير الموارد اللازمة، ووضع نظام للسلطة ، والمحاسبة، والمسئولية، والكفاءة الملائمة لإدارة المخاطر، كما يجب إنشاء آليات للتقرير الداخلي والخارجي.

2- **وضع سياق :** ويرتبط ذلك بتوضيح عناصر البيئة الداخلية والخارجية الواجب أخذها في الاعتبار عند إدارة المخاطر. ويتضمن السياق أيضاً معايير الخطر التي تستخدم لتقييم المخاطر وتحديد المستوى المقبول من المخاطر. ويجب وجود اتصال وتبادل للرأي مع كافة أصحاب المصالح لتبادل وجهات النظر وتحديد احتياجاتهم.

3- **تحديد المخاطر:** ويتم في هذه المرحلة تحديد مصادر الخطر، ومجالات التأثير، والأحداث، والأسباب، والنتائج المحتملة باستخدام العديد من الأساليب. ويجب إختيار الأسلوب الذي يلائم أهداف وإمكانيات المنظمة .

ويتم الإنتهاء في هذه المرحلة بوضع قائمة شاملة بالمخاطر، مع ضرورة تحديد السيناريوهات المتوقع حدوثها عند وقوع الخطر.

4- **تحليل المخاطر:** ويتم في هذه المرحلة تحليل المخاطر من خلال تحديد احتمال حدوثها وأثرها. ويمكن إجراء تحليل تفصيلي حسب نوع المخاطر، كذلك يمكن أن يكون التحليل نوعياً أو كمياً مع ضرورة دراسة درجة الحساسية للظروف والافتراضات، وكذلك دراسة مدى إختلاف الآراء بين الخبراء. وفي نهاية المرحلة يتم توفير مدخلات تساعد على معالجة المخاطر.

5- **تقييم المخاطر:** ويتم في هذه المرحلة مقارنة مستوى المخاطر المحدد في عملية تحليل المخاطر مع معايير المخاطر الموضوعية من قبل. وفي ضوء هذه المقارنة قد يتم إتخاذ قرار بإجراء المزيد من التحليل، أو قرار آخر يحدد في المرحلة التالية.

6- **معالجة المخاطر:** ويتم في هذه المرحلة وضع بدائل لمعالجة المخاطر في ضوء عملية تقييم المخاطر. وبعد تحديد هذه البدائل يتم تقييم البدائل في ضوء الموازنة بين التكلفة والعائد. وقد يصعب تحديد العائد إذا كان في شكل غير ملموس، مثل الوفاء بالمتطلبات القانونية أو التنظيمية. كما يمكن دراسة وتطبيق أكثر من طريقة لمعالجة المخاطر بشكل فردي أو مجمع، بالإضافة إلى أنه يمكن أن يشارك في هذه المرحلة أصحاب المصالح.

7- **المتابعة والفحص:** وتتم عملية المتابعة والفحص لجميع جوانب عملية إدارة المخاطر، وذلك بهدف:

- ضمان فعالية التصميم والتشغيل.

- تحديد المخاطر التي تنشأ.

- اكتشاف التغيرات في المحتوى الداخلي، والخارجي، ومعايير الخطر، وفي الخطر ذاته.

- الحصول على مزيد من المعلومات.

- التحليل واستخلاص الدروس.

- تحديد مدى التقدم في تنفيذ خطط المعالجة.

وفي نهاية عملية المتابعة والفحص يتم إعداد تقارير داخلية وأخرى خارجية، مع استخدام نتائج عملية

المتابعة والفحص كمدخلات لعملية مراجعة إطار إدارة المخاطر.

وفي نفس المجال أصدرت المنظمة الدولية للمعايير ISO 31010 عام 2009 الخاص باليات

تقييم المخاطر، حيث أوضح هذا المعيار أن عملية تقييم المخاطر تتكون من تحديد المخاطر، وتحليلها،

وتوثيقها ، والرقابة عليها . كما بين المعيار أنه لا يوجد أسلوب واحد يصلح لكافة الظروف ، ولكن يتوقف ذلك على الموارد المتاحة لكل منظمة، وطبيعة ودرجة عدم التأكد في بيئة العمل، ودرجة تعقيد عمليات الشركة . كما أصدرت المنظمة أيضا المعيار ISO 73 عام 2009 لتوحيد المصطلحات المستخدمة بواسطة جميع الشركات في عملية إدارة المخاطر بهدف زيادة الفهم والتوصيل السليم، وإيجاد لغة مشتركة بين كافة المهتمين بعملية إدارة المخاطر .

وفي مصر، تُعد الجمعية المصرية لإدارة المخاطر<sup>12</sup> Egyptian Risk Management Association (ERMA)، هي الهيئة المنوط بها تأصيل تطبيق مفاهيم إدارة المخاطر، حيث تهدف هذه الجمعية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي تركز على رفع سقف الأداء المهني للعاملين في مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات خاصة مديري المخاطر، وذلك طبقاً لمستويات الأداء العالمية . كما تطبق هذه الجمعية عملية إدارة المخاطر وفقا للمعايير البريطانية لإدارة المخاطر .

## 2-1-2 أهم الدراسات المتعلقة بتطبيق إدارة مخاطر فعالة

تناول العديد من الدراسات فحص مدى تطبيق إدارة المخاطر (الفعالة) في الشركات سواءً أكانت مؤسسات مالية أو مؤسسات غير مالية . فقد قام (Gates 2006) بإجراء دراسة مسحية لعينة من 271 مديراً مالياً في مجموعة من الشركات الأمريكية والأوروبية (84% منها شركات غير مالية ، 16% شركات مالية) . وقد توصل Gates إلى أن 11% فقط من هذه الشركات تطبق إدارة مخاطر فعالة، والتي يرجع تطبيقها إلى المتطلبات التشريعية الملزمة ، ومتطلبات مؤسسات التقييم، ووفقا لطلب مجلس الإدارة، أو الحاجة لتحقيق ميزة تنافسية.

وقد حدد (Ranong & Phuenngam 2009) سبعة عوامل لتطبيق إدارة مخاطر ناجحة وفعالة ، والتي تشمل (1) دعم والتزام الإدارة العليا، و(2) تحقيق الاتصال بين المديرين بما يوفر فرصة للأعضاء لفهم أدوارهم ومسئولياتهم عند تحديد المخاطر وتقييمها ، (3) تزايد أهمية الثقافة في إدارة المخاطر الفعالة ، حيث أن نقل المعرفة يتطلب مشاركة الأفراد في تبادل الأفكار والمعرفة مما يساعد على توليد أفكار جديدة . (4) يُعد الهيكل التنظيمي أحد عوامل نجاح إدارة المخاطر، وخاصة إذا ما تم مراجعته بشكل دوري وتعديله بحيث

<sup>12</sup> هي جمعية غير حكومية وغير هادفة للربح ، وهي متخصصة في إدارة المخاطر التي تتعرض لها الشركات نتيجة ممارسة أعمالها ، أو حتى قبل بداية عملها. وتسعى هذه الجمعية إلى بناء الوعي بماهية المخاطر، وكيفية إدارتها ، والتعامل معها ، وتوفير بيئة محفزة لإثراء وتطوير فكر إدارة المخاطر في مجال الأعمال. وقد تم افتتاح هذه الجمعية في يوليو 2005. ويتكون مجلس إدارة الجمعية من 7 من الخبراء في هذا المجال، مع تضمن عضوية الجمعية عدد من المهتمين بهذا المجال .

يتكيف مع التغيرات في البيئة المالية . (5) تُعد عملية التدريب إحدى عوامل نجاح إدارة المخاطر، حيث يجب على مدير المخاطر عمل دورات تدريبية لأعضاء لجنة المخاطر. (6) تُعتبر تكنولوجيا المعلومات إحدى عوامل نجاح إدارة المخاطر ، حيث تؤدي إلى إدارة مخاطر فعالة من خلال الربط بين إدارة المخاطر وأداء الشركة . (7) تُعد الثقة بين أعضاء الشركة عاملاً من عوامل نجاح إدارة المخاطر .

ومن ناحية أخرى ، قام (Reuters (2010) بوضع سبع خطوات لإدارة مخاطر فعالة، والتي تبدأ بدور الإدارة في تقييم المخاطر، وترتيب أولوياتها اعتماداً على الخبرة ، لضمان وتحديد المخاطر وتقييمها بشكل شامل ومتوازن بين المصادر الداخلية والخارجية للخطر مع التركيز على المخاطر والأحداث الاستراتيجية. وتبدأ الخطوة الثانية بإنشاء سياق يتضمن وضع نطاق وحدود لعملية تقييم المخاطر، والذي يشمل إطاراً زمنياً أو مشروعاً أو نشاطاً محدداً. ويهدف تحديد هذا السياق إلى تبسيط تعقيد النشاط وتوضيحه، كما يُعتبر الأساس لإعداد تقرير رسمي لمجلس الإدارة وما يحويه من وظائف وأنشطة متنوعة. وتأتي الخطوة الثالثة في تحديد الأحداث والمخاطر وترتيبها حسب الأولوية. وتتمثل الخطوة الرابعة في إختيار الأدوات لتحديد وتقييم المخاطر، وتعكس الخطوة الخامسة ضرورة أن تحقق إدارة المخاطر قيمة للمنظمة على المستوى الاستراتيجي، والتي تتحقق من خلال إتخاذ قرارات استراتيجية تعتمد على تحليل دقيق للمخاطر واستجابة سريعة لها. وتتمثل الخطوة السادسة في تقييم كيفية تخفيض المخاطر، وانتهاز الفرص المتاحة للمنظمة. وتأتي الخطوة السابعة والأخيرة في ضرورة ربط إدارة المخاطر بكل من الحوكمة ، والرقابة ، والإلتزام بالقوانين واللوائح.

كما قام (Sarens & Chistopher (2010) بإجراء دراسة مقارنة للتعرف على وضع إدارة المخاطر بالشركات والرقابة الداخلية في إستراليا وبلغاريا، وذلك للتعرف على مدى إهتمام هاتين الدولتين بإدارة المخاطر والرقابة الداخلية . وقد قام الكاتبان بعمل مسح لعينة مكونة من 104 شركة منها 31 شركة إسترالية (80.6% منها شركات غير مالية و 19.4% شركات مالية)، و73 شركة بلغارية (74% منها شركات غير مالية و 26% شركات غير مالية). وقد اعتمد الكاتبان على قائمة إستقصاء ركزت على أربعة محاور لقياس مدى تطبيق إدارة المخاطر الفعالة، وهي هيكل إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، ومدى الوعي بالرقابة والمخاطر، ومدى تطور الرقابة الداخلية، ووظيفة إدارة المخاطر. وقد توصلت الدراسة إلى أن إجراءات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية كانت قوية في الشركات الإسترالية عنها في الشركات البلغارية . وبالإضافة إلى ذلك، يُعد كل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة هما الجهتان المنوط بهما إدارة المخاطر في كلا الدولتين. كما توصلت الدراسة إلى أن الشركات الأكثر إلتزاماً بوجود تقرير عن الحوكمة أكثر إهتماماً بإدارة المخاطر والرقابة الداخلية .

وإهتم (Beasley et al. 2010) بالتعرف على واقع تطبيق المفهوم المتكامل لإدارة المخاطر لعينة من 460 مديراً للرقابة الداخلية من أعضاء المؤسسات التابعة للجنة COSO. وقد توصل Beasley وزملاؤه إلى أن 28% من مفردات العينة تطبق إطار إدارة المخاطر المتكاملة بصورة منتظمة ، و60% من مفردات العينة تطبق مفهوم إدارة المخاطر بصورة فردية منفصلة غير متكاملة لكل نوع من أنواع المخاطر . كما أوضحت الدراسة أن 65% من مفردات العينة على دراية بإطار COSO مقارنة بالمعايير والأطر الأخرى المتعلقة بإدارة المخاطر .

وقد أشار (Patterson 2016) إلى أن هناك خمس خطوات لإنشاء برنامج لإدارة مخاطر فعالة ، والتي تتطلب من الشركة أن تعمل لإيجاد توافق بين أصولها، وأفرادها، وأهدافها، وأنشطتها. وقد أعطى مثلاً لشركة IBM والتي قامت بإنشاء إدارة مخاطر فعالة منذ عام 2006 ، حيث ركزت بشكل أساسي على تحقيق ميزة تنافسية وذلك لتحقيق قيمة للمساهمين . وقد أشار Patterson إلى خمس نصائح يجب إتباعها لتحقيق إدارة مخاطر فعالة وهي : (1) دعم والتزام الإدارة العليا، و(2) تحديد المخاطر على مستوى الشركة مع تحديد الشخص المسئول عن المخاطر في كل وحدة من وحدات الشركة، و(3) تكوين ثقافة للتوعية بالمخاطر من خلال الندوات، والتدريبات مع ضرورة إلزام جميع الأفراد بذلك، و(4) إنشاء فريق عمل يشارك في برنامج إدارة المخاطر مع ضرورة التنسيق مع إدارة المراجعة الداخلية ، و(5) ضرورة إدراك أن عملية إدارة المخاطر هي عملية مستمرة.

واستناداً إلى ما سبق ، يرى الباحث أن إدارة المخاطر الحديثة أو المتكاملة تُعد فعالة إذا ما حققت الأهداف المنوطة بتحقيقها ، والتي يمكن تقسيمها إلى مجموعتين من الأهداف أولهما، الأهداف المرتبطة بأداء الشركة ( الأهداف الاستراتيجية ، والأهداف التشغيلية )، وثانيهما، الأهداف المرتبطة بجودة التقارير المالية ( أهداف الالتزام ، أهداف تحقيق إمكانية الاعتماد على التقارير) .

## 2-1-3 المقاييس المستخدمة لقياس فعالية تطبيق إدارة المخاطر

تناول العديد من الدراسات مقاييس عديدة لإدارة المخاطر، حيث ركز بعضها على قياس تطبيق إدارة المخاطر، بينما ركز البعض الآخر على قياس درجة وفعالية تطبيق إدارة المخاطر. وقد اعتبر العديد من الدراسات أن مجرد الإعلان عن تعيين مدير للمخاطر يُعد دليلاً على تطبيق الشركة لإدارة المخاطر. (e.g., Liebenberg & Hoyt 2003; Kleffner et al. 2003; Beasley et al. 2005; Pagach & Warr 2008; Pagach & Warr 2010; Gates et al. 2012) . بينما اعتمد بعض الدراسات على

تحليل الجمل في التقارير المالية السنوية للشركة، أو البحث عن الكلمات الرئيسية الدالة على تطبيق إدارة المخاطر مثل مدير المخاطر، وإدارة مخاطر المشروع ، ولجنة المخاطر في قواعد البيانات مثل قاعدة - Lexis Nexis<sup>13</sup> (e.g., Hoyt & Liebenberg 2008; Gordon et al. 2009; Ramlee & Ahmad 2015) . وبالتالي، فقد تم قياس تطبيق إدارة المخاطر في الدراسات السابقة باستخدام متغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة قيام الشركة بتطبيق إدارة المخاطر ، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك.

وقد قام (2011) McShane et al. بقياس تطبيق إدارة المخاطر وفقاً لتصنيف مؤسسة S&P ، والذي يعطى خمسة مستويات لتطبيق إدارة المخاطر ، حيث تُمثل المستويات الثلاثة الأولى الشركات التي تطبق إدارة مخاطر تقليدية ، بينما يُمثل المستويان الرابع والخامس الشركات التي تطبق إدارة مخاطر حديثة. بينما قام (2014) Kommunri et al. بقياس تطبيق إدارة المخاطر كمحصلة لمجموع متغيرين ، أولهما، وجود لجنة مخاطر ولجنة مراجعة ، وهو متغير يأخذ القيمة (1) في حالة وجودهما أو يأخذ القيمة (صفر) في حالة وجود أحدهما فقط . وثانيهما ، انفصال لجنة المخاطر عن لجنة المراجعة، وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة وجود انفصال بين اللجنتين ، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك .

أما فيما يتعلق بقياس فعالية تطبيق إدارة المخاطر فقد تعددت الدراسات التي حاولت قياس فعالية التطبيق، وإختلفت في أسلوب وطريقة القياس . فقد صنف (2005) Beasley et al. عملية التطبيق إلى خمسة مستويات على مقياس ليكرت للحكم على مدى فعالية إدارة المخاطر، والتي تشمل ( عدم تطبيق إدارة المخاطر، والتفكير في تطبيق إدارة المخاطر، وبدء التخطيط لتطبيق إدارة المخاطر، ووجود تطبيق جزئي لإدارة المخاطر، ووجود تطبيق كامل لإدارة المخاطر) .

بينما اعتبر (2009) Gordon et al. أن تطبيق إدارة المخاطر يكون فعالاً من خلال التوافق مع خمسة عوامل خاصة بالشركة، وهي عدم التأكد البيئي، والمنافسة في الصناعة، وحجم الشركة، وتعقيد عمليات الشركة، ومتابعة أعضاء مجلس الإدارة . وقد قام Gordon وزملاؤه باشتقاق مؤشر index لإدارة المخاطر الفعالة يتضمن تحقيق الأهداف الأربعة المنصوص عليها في تقرير لجنة COSO عام 2004 وهي : الأهداف الاستراتيجية، والأهداف التشغيلية، وأهداف إعداد التقارير، وأهداف الإلتزام . كما قام Gordon وزملاؤه بقياس هذه الأهداف من خلال احتساب مؤشرين لكل هدف من الأهداف الأربعة على النحو التالي :

**أولاً : قياس الأهداف الاستراتيجية :** تم قياس الأهداف الاستراتيجية باستخدام مقياسين هما :

**1- استخدام المبيعات Strategy :** وذلك من خلال المعادلة التالية :

<sup>13</sup> هي قاعدة بيانات إلكترونية مقرها الولايات المتحدة الأمريكية توفر بيانات عن الشركات .

$$Strategy_1 = \frac{Sales_i - \mu_{Sales}}{\sigma_{Sales}}$$

إذ تُمثل  $Sales_i$  مبيعات الشركة عن السنة  $i$ . وتُمثل  $\mu_{Sales}$  متوسط المبيعات في القطاع الذي تنتمي إليه الشركة. بينما تُمثل  $\sigma_{Sales}$  الانحراف المعياري للمبيعات لجميع الشركات بالقطاع الذي تنتمي إليه.

2- استخدام معامل بيتا  $Strategy_2$ : وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$Strategy_2 = \frac{\Delta\beta_i - \mu_{\Delta\beta}}{\sigma_{\Delta\beta}}$$

إذ تُمثل  $\Delta\beta_i$  التغير في بيتا للشركة من السنة الماضية إلى السنة الحالية. ويُمثل  $\mu_{\Delta\beta}$  متوسط التغير في بيتا على مستوى القطاع الذي تنتمي إليه الشركة. ويُمثل  $\sigma_{\Delta\beta}$  الانحراف المعياري للتغير في بيتا لجميع الشركات التي تنتمي لنفس القطاع.

ثانياً: قياس الأهداف التشغيلية: تم قياس الأهداف التشغيلية بمقياسين هما:

1- استخدام معدل دوران الأصول: ويقاس بخارج قسمة مبيعات الشركة على إجمالي أصولها.

2- استخدام معدل دوران العمالة: ويقاس بخارج قسمة مبيعات الشركة على عدد العاملين بها.

ثالثاً: قياس أهداف إعداد التقارير: تم قياس أهداف إعداد التقارير باستخدام مقياسين هما:

1- إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية كمؤشر لجودة التقارير المالية: وقد تم ذلك من خلال

حاصل جمع ثلاثة متغيرات، والتي تُعد مؤشرات لجودة التقارير المالية من خلال المعادلة التالية:

$$Reporting_1 = (Material\ Weakness) + (Auditor\ Opinion) + (Restatement)$$

إذ يُمثل  $Material\ Weakness$  متغيراً وهمياً يأخذ القيمة (-1) إذا كانت الشركة تقص عن ضعف

جوهرى في الرقابة الداخلية، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك. ويُمثل  $Auditor\ Opinion$  متغيراً وهمياً يأخذ

القيمة (صفر) إذا كان رأي المراجع نظيف، والقيمة (-1) بخلاف ذلك. ويُمثل  $Restatement$  متغيراً وهمياً

يأخذ القيمة (-1) إذا كانت الشركة قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك. وقد

أعطى Gordon وزملاؤه القيمة (-1) نظراً لأن هذه المتغيرات تُعد مؤشراً عكسياً لجودة التقارير المالية.

2- القيمة المطلقة للاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية: وقد تم ذلك بالاعتماد

على نموذج جونز كما سيتم التعرض له لاحقاً من خلال المعادلة التالية:

$$Reporting_2 = \frac{|Normal\ Accruals|}{|Normal\ Accruals| + |Abnormal\ Accruals|}$$

إذ تُمثل  $Normal\ Accruals$  الاستحقاقات التي تنتج من استخدام أساس الاستحقاق بشكل طبيعي

لمقابلة الإيرادات والمصروفات التي تخص الفترة دون استخدام الإدارة لحكمها الشخصي في تطبيق هذا



الأساس. وتُمثل *Abnormal Accruals* الاستحقاقات التي تنتج عن ما تقوم به الإدارة من تعديلات على التدفقات النقدية للشركة بناء على حكمها الشخصي تحقيقاً لمصلحتها الشخصية . ويتم ذلك من خلال التحكم في توقيت الاعتراف بالايرادات والمصروفات، وإجراء بعض التقديرات الشخصية.

رابعا : قياس أهداف الإلتزام : تم قياس أهداف الإلتزام بمقياسين هما:

1- **أتعاب المراجع الخارجي:** فقد اعتبر Gordon وزملاؤه أن الإلتزام بالقوانين واللوائح يقلل من المخاطر التي تتعرض لها الشركة مما يؤدي إلى تحسن الأداء وقيمة الشركة . إذ تُعد الأتعاب التي يحصل عليها المراجع الخارجي دليلاً على التزم مكتب المراجعة بمعايير المراجعة ، ولذلك كانت نسبة أتعاب المراجع لإجمالي الأصول مؤشراً على هذا الإلتزام .

2- **صافي المكاسب ( الخسائر ) :** إذ اعتبر Gordon وزملاؤه أن تحقيق نسبة صافي مكاسب (صافي الخسائر) تم تسويتها (Settlement Net Gain(Loss) إلى إجمالي الأصول يُعد مؤشراً لمدى إلتزام الشركة. ثم قام Gordon وزملاؤه بتجميع قيم المقاييس الثمانية السابقة . وكلما زاد مجموع النقاط التي تحصل عليها الشركة كلما دل ذلك على زيادة فعالية إدارة المخاطر .

ومن ناحية أخرى، اعتمد (McShane et al. (2011 على تصنيف إدارة المخاطر وفقاً لتقييم مؤسسة S& P والتي تصنف تطبيق إدارة المخاطر إلى خمسة مستويات وفقاً لمقياس ليكرت حيث تأخذ هذه المستويات القيمة من (1) إلى (5) (ضعيف ، كافي، adequate ، كافي بشكل ايجابي ، قوى ، ممتاز). كما اعتمد (Saleem & Abideen(2011 على مكونات تطبيق إدارة مخاطر فعالة وفقاً للمعايير الإستراتيجية الصادرة عام 1999، والتي تتكون من سبع خطوات هي تكوين سياق، وتحديد المخاطر، وتحليل المخاطر، وتقييم المخاطر ، ومعالجة المخاطر، والاتصال والتشاور، والفحص والمتابعة . وقد اعتبرت هذه الدراسة أن الشركات التي تعتمد على هذا الإطار تطبق إدارة مخاطر فعالة.

بينما أشار (Bartelsman (2012 إلى أن إدارة المخاطر الفعالة تحسن كلا من الأداء المالي (مقاساً بتحقيق عوائد إضافية على الأسهم ) وقيمة الشركة (مقاسة ب Tobin's Q) في نفس الوقت. وقد قام (Kommunuri et al. (2014 بالحكم على فعالية إدارة المخاطر من خلال فعالية لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، والتي تُعد آلية حوكمة داخلية مستقلة عن لجنة المراجعة . إذ قام Kommunuri وزملاؤه بوضع مؤشر للحكم على فعالية لجنة المخاطر ، وذلك كمحصلة لتأثير خمسة عوامل هي **حجم لجنة المخاطر** (متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان حجم لجنة المخاطر يزيد عن 3 ، ويأخذ القيمة ( صفر) بخلاف ذلك ). **واستقلال لجنة المخاطر** (متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا زادت نسبة عدد الأعضاء المستقلين في لجنة



المخاطر عن 50%، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك). والخبرة المالية للجنة المخاطر(متغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة وجود أعضاء لهم خبرة مالية أو محاسبية داخل لجنة المخاطر، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك). وقوة لجنة المخاطر(متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا زادت نسبة عدد أعضاء لجنة المخاطر إلى عدد أعضاء مجلس الإدارة عن 50% ، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك). والتزام الشركة بدليل حوكمة(متغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة إلتزام لجنة المخاطر بدليل حوكمة الشركات ، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك.

وقد اعتمد (Ping & Muthuveloo (2015) على المكونات الثمانية لإدارة المخاطر الفعالة وفقاً لإطار COSO (2004) والتي تتكون من البيئة الداخلية ( 8 بنود)، ووضع الأهداف ( 5 بنود)، وتحديد الأحداث(5 بنود)، وتقدير المخاطر ( 4 بنود)، والاستجابة للمخاطر(4 بنود)، وأنشطة الرقابة (5 بنود)، والمعلومات والاتصال ( 3 بنود)، والمتابعة (بندان) . وقد كون الكاتبان مؤشراً لإدارة المخاطر يتكون من 36 بنداً وإن كانت لم تفصح الدراسة عن تفاصيل هذه البنود .

كما قام (Florio & Leoni (2016 بتحديد ستة متغيرات وهمية تُمثل مكونات تطبيق إدارة مخاطر فعالة ، حيث صنفت الدراسة تلك المتغيرات إلى مجموعتين، تُمثل المجموعة الأولى ثلاثة متغيرات تعبر عن مدى تكامل إدارة المخاطر مع نظام الحوكمة في الشركة (وهي وجود مدير للمخاطر، ووجود لجنة مخاطر، ووجود تقارير متكررة تقدمها لجنة المخاطر إلى مجلس إدارة الشركة) . وتُمثل المجموعة الثانية ثلاث خصائص تُمثل إجراءات عملية تقدير المخاطر(وهي مدى تكرار عملية تقدير المخاطر، ومدى عمق عملية تقدير المخاطر سواء على مستوى الشركة ككل أو على مستوى إدارات الشركة، وأسلوب وطريقة تقدير المخاطر كمياً ووصفياً). ثم قام هذان الكاتبان بتكوين مؤشر لإدارة المخاطر يتكون من مجموع المتغيرات الوهمية الستة السابقة بما يشير إلى فعالية تطبيق إدارة المخاطر. وقد اعتبر الكاتبان أن الشركة التي تحصل على قيمة من(4) إلى (6) تطبق إدارة مخاطر فعالة، أما الشركة التي تحصل على قيمة أقل من (4) فإنها تطبق إدارة مخاطر غير فعالة .

بينما اعتمد (Agustina & Baroroh (2016 على مؤشر إدارة المخاطر الذي تصدره البنوك في أندونيسيا وفقاً لقانون البنك المركزي الأندونيسي. ويتكون هذا المؤشر من 106 بنداً بالتركيز على اللجان المكونة من قبل مجلس الإدارة ، والسياسات والإجراءات التي تقوم الشركة بها لتحديد وتحليل ومعالجة المخاطر.

## 2-2 الدراسات التي تناولت جودة التقارير المالية

تناول العديد من الدراسات مفاهيماً عديدة للتعبير عن جودة التقارير المالية ، وذلك في إطار الخصائص النوعية للمعلومات التي أوردها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في قائمة المفاهيم رقم (2) عام 1980. إذ تناول بعض الدراسات جودة التقارير المالية تحت مفهوم **جودة المحاسبة** (Imhoff 2003; Biddle & Hillary 2006) . ويُعد مفهوم جودة المحاسبة مفهوماً عريضاً يرتبط بمهنة المحاسبة بدءاً من إعداد معايير المحاسبة والمراجعة ، ومروراً بالممارسة المهنية لإعداد ومراجعة القوائم المالية، وإنتهاءً بمنتج هذه العملية وهو التقرير المالي (Imhoff 2003). وبالتالي يُعد نطاق جودة المحاسبة على هذا النحو نطاقاً عريضاً ينطوي على كل من جودة المحاسبة وجودة المراجعة في نفس الوقت ( أبو الخير ، 2007). ويستخدم بعض الباحثين مفهوم جودة المحاسبة في الوقت الذي يُركزون فيه على نطاق ضيق يرتبط ببعض المقاييس المحددة لجودة الأرباح والتمثلة في إختيار سياسات جريئة في التقرير عن الأرباح **Earnings aggressiveness** ، وتجنب الاعتراف بالخسائر، وتمهيد الدخل (Biddle & Hillary 2006) . وبالتالي، يُعد مفهوم جودة المحاسبة مصطلحاً عاماً يتسع أو يضيق حسب توجه الباحثين . ومع هذا تظل جودة منتج المحاسبة متمثلة في جودة التقارير المالية (أبو الخير، 2007). ويرى الباحث أن المحاسبة والمراجعة يُعتبران وجهين لعملة واحدة فهما مكملان لبعضهما البعض، حيث تؤثر جودة المحاسبة على جودة المراجعة والعكس صحيح.

وتناول البعض الآخر جودة التقارير المالية تحت مفهوم **جودة معايير المحاسبة** (Schipper 2003) حيث ترتبط جودة معايير المحاسبة بإنتاج معلومات نافعة لإتخاذ القرارات. وتُعتبر جودة معايير المحاسبة عن مدى مقدرتها على إنتاج معلومات مالية موثوق بها ويمكن الاعتماد عليها في إتخاذ القرارات . كما يجب أن تسمح المعايير بالتطبيق المتسق لها بالدرجة التي تمكن من مقارنة المعلومات المحاسبية من سنة لأخرى ومن شركة لأخرى (SEC 2000) . وقد حددت الهيئة المشرفة على رقابة وتداول الأوراق المالية الأمريكية SEC مجموعة من الشروط الواجب توافرها حتى يمكن اعتبار أي مجموعة من معايير المحاسبة ذات جودة عالية ، والتي من بينها وجود تنظيم جيد لهيئة إصدار المعايير يرتبط به أجهزة ولجان فنية عالية المستوى سواء لإعداد الدراسات، أو لإصدار المعايير، أو التفسيرات المرتبطة بتلك المعايير، مع توافر موارد بشرية فنية عالية المستوى، ووجود كيانات قوية لمراقبة مدى إلتزام الشركات بهذه المعايير في البورصة. وقد اعتبرت SEC أن جودة معايير المحاسبة تنعكس على جودة التقارير المالية لما ينتج عنها من تقارير مالية تتصف بالإفصاح

الكامل والمزيد من الشفافية، والقابلية للمقارنة. لذلك إهتمت SEC بالتنظيمات المرتبطة بإصدار المعايير، ومراقبة تطبيقها أكثر من ارتباطها بالمعلومات المالية التي يتضمنها التقرير المالي.

ويرى الباحث أن جودة معايير المحاسبة هي أحد الشروط الواجب توافرها من بين مجموعة شروط يتعين توافرها لتحقيق جودة التقارير المالية . فأى مجموعة من معايير المحاسبة سواء أكانت أمريكية أو دولية تتيح قدرًا من الحرية في إختيار بدائل السياسات المحاسبية . وتظل جودة التقارير المالية مرهونة بشروط أخرى قد تسمح للإدارة بإساءة استخدام الحرية التي تمنحها المعايير لمعدي القوائم المالية ، وعلى الأخص العوامل المؤسسية ( مثل النظام القانوني ، النظام السياسى ، النظام الضريبي) والتي تُحدد شكل دوافع معدي القوائم المالية .

بينما تناولها آخرون بمفهوم **جودة المعلومات المحاسبية** (Cheung et al. 2010)، حيث زاد إهتمام الدراسات في الفترات الأخيرة بجودة التقارير المالية وما تحويه من معلومات محاسبية ذات تأثير مباشر على مستخدميها خاصة في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات . إذ تساعد المعلومات المحاسبية عالية الجودة مستخدميها في قياس المخاطر بأنواعها المختلفة والتنبؤ بها، بالإضافة إلى أنها تساعد المستثمرين على إتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، وتخفيض تكلفة رأس المال، وتحسين كفاءة تخصيصه من خلال تقليل عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين (مليجي ، 2014).

وقد أشار Verleun et al. (2011) إلى أن جودة المعلومات المحاسبية تُعد مفهوماً غامضاً، حيث لا يوجد إتفاق بين الباحثين على مفهوم واحد لها. إذ يرتبط هذا المفهوم بتفسيرات مختلفة في أذهان مستخدميها، وإن كان هناك إتفاق على بعض الخصائص الأساسية التي تنبثق عن منفعة المعلومات المحاسبية في عملية إتخاذ القرارات، والتي تتوقف على درجة إمكانية الاعتماد على المعلومات من ناحية، وعلى ملاءمة وقابلية تلك المعلومات للمقارنة من ناحية أخرى. إذ تساهم الخصائص الثلاث مجتمعة في تحسين منفعة المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات. ويوجد مدخلان لتحديد مفهوم جودة المعلومات المحاسبية ، أولهما، **مدخل منفعة المعلومات للقرارات**، والذي يُركز على المنفعة بالنسبة لقرارات مستخدمي القوائم المالية. وثانيهما، **مدخل الحوكمة**، والذي يُركز على تسهيل عمليات مراقبة أصحاب المصالح لأداء الإدارة ( أبو الخير، 2007). كما أشار Cohen et al. (2008) إلى أن المعلومات المحاسبية لها دوران أحدهما دور **تقييمي**، حيث يستخدم المستثمرون المحتملون التقارير المالية لتقدير التوزيعات المتوقعة في المستقبل، والآخر دور **إشرافي**، حيث يعتمد حملة الأسهم الحاليين على التقارير المالية لمراقبة مدى تجنب المدير للمخاطر .

بينما تناول البعض جودة التقارير المالية تحت مسمى **جودة الأرباح** (Balsam et al. 2003)، حيث يوجد شبه إجماع من قبل الباحثين على أن جودة التقارير المالية تبدأ من جودة الأرباح. وبعبارة أخرى، فإن معظم الباحثين قد استخدموا عدة مقاييس لجودة الأرباح للتعبير عن جودة التقارير المالية ( أبو الخير ، 2007). وقد أشار (Schipper & Vincent 2003) إلى أن جودة الأرباح هي مفهوم لجودة التقارير المالية، وأنها مؤشر على جودة معايير المحاسبة، حيث يتسم ربط جودة التقارير المالية بجودة الأرباح ببعض المزايا من الناحية العملية. وتقاس جودة الأرباح المحاسبية بمدى تعبير الأرباح المنشورة عن الربح الاقتصادي<sup>14</sup> غير المنظور (Ball & Shivakumar 2005). ولكن تكمن المشكلة في أن الربح الاقتصادي غير المنظور قد لا يُعد معياراً للحكم على جودة الربح المحاسبي .

ويتفق الباحث مع وجهة النظر السابقة ، حيث أن الأرباح كانت ومازالت من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها جميع أصحاب المصالح في ظل تعدد أهداف المنظمات الهادفة للربح. وبالتالي فإن جودة هذه الأرباح من أهم المؤشرات على جودة التقارير المالية.

## 2-2-1 الدراسات المتعلقة بالعوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية

ركز معظم الدراسات التي تناولت العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية على أثر آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية من خلال تركيزها على ثلاثة أبعاد، حيث يُمثل **البعد الأول** أثر خصائص مجلس الإدارة ( تكوينه ، حجمه ، استقلاله ، خبرته المالية ، ...إلخ) على جودة التقارير المالية. وقد توصلت الدراسات في هذا الصدد إلى نتائج متباينة . فعلى سبيل المثال، توصل العديد من الدراسات إلى وجود تأثير إيجابي لكل من حجم مجلس الإدارة، واستقلال أعضاء مجلس الإدارة، وانفصال دور رئيس مجلس الإدارة عن دور المدير التنفيذي على جودة التقارير المالية (Niu 2006; Habib & Azim 2008; Dimitropoulos 2010; Abdoli & Royae 2012; Holtz & Neto 2014) . بينما توصل بعض الدراسات إلى وجود تأثير سلبي لاستقلال أعضاء مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية

<sup>14</sup> يعبر الربح المحاسبي عن الفرق بين الإيراد والمصروفات المحاسبية ، والتي تمثل التكاليف الصريحة والظاهرة . أما الربح الاقتصادي فيعبر عن الفرق بين الإيراد الكلي والتكلفة الاقتصادية ، والتي تشمل التكاليف المحاسبية والتكاليف الضمنية التي لا تكون صريحة ، وهي مرتبطة بتكلفة الفرصة البديلة. فإذا كان الإيراد أكبر من التكلفة الاقتصادية فإنه يتحقق ربح اقتصادي ، وإذا كان العكس تتحقق خسارة اقتصادية . أما إذا كان الإيراد يساوي التكلفة الاقتصادية ، فإنه يتحقق ربح محاسبي .

Alkdai (2016) و Hashim & Devi (2012). في حين لم تتوصل دراستا Alkdai (2016) و Hanefah & Belhadj et al. (2016) إلى وجود تأثير لكل من حجم مجلس الإدارة، واستقلال مجلس الإدارة، وانفصال دور رئيس مجلس الإدارة عن دور المدير التنفيذي على جودة التقارير المالية. ويُمثل **البعد الثاني** أثر خصائص هيكل الملكية ( الملكية المؤسسية ، كبار الملاك ، الملكية الإدارية، .... إلخ) على جودة التقارير المالية. وقد توصل العديد من الدراسات إلى وجود تأثير إيجابي لكل من ملكية الدولة، والملكية المؤسسية، وتركيز الملكية في أيدي كبار المساهمين، وملكية الإدارة، على جودة التقارير المالية (Klai & Omri 2011; Alves 2011; Hashim & Devi 2012) ; بينما توصل بعض الدراسات إلى وجود تأثير عكسي لكل من الملكية الأجنبية، والملكية العائلية على جودة التقارير المالية (Klai & Omri 2011; Hahim & Devi 2012; Belhadj et al. 2016).

ويُمثل **البعد الثالث** أثر خصائص لجنة المراجعة ( حجمها ، تكوينها ، خبرتها المالية ، .... إلخ) على جودة التقارير المالية. وقد توصلت الدراسات إلى وجود تأثير إيجابي لكل من جودة عملية المراجعة ، ووجود لجنة مراجعة على جودة التقارير المالية (e.g., Belhadj et al. 2016; Onuorah & Friday 2016).

## 2-2-2 المقاييس المستخدمة لقياس جودة التقارير المالية

يُعتبر العديد من الدراسات عن جودة التقارير المالية من خلال خصائص ما تحويه تلك التقارير من معلومات ذات منفعة، والتي تساعد على تخفيض عدم تماثل المعلومات. وفي هذا الصدد ، ركز Van Beest et al. (2009) على قياس جودة التقارير المالية بشكل مباشر من خلال استخدام الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية (الملاءمة ، وإمكانية الاعتماد)، بالإضافة إلى استخدام الخصائص النوعية المعززة أو المكملة للخصائص الرئيسية (القابلية للفهم، والقابلية للمقارنة)، وذلك كما هو محدد بالمشروع المقترح من قبل مجلسي معايير المحاسبة المالية الأمريكي والدولي عام 2008. إذ تُعتبر الخصائص النوعية الرئيسية هي الأكثر أهمية في تحسين منفعة إتخاذ القرار مقارنة بالخصائص النوعية المعززة. وقد تم قياس الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في المشروع المقترح باستخدام عناصر ومفاهيم فرعية متعددة، وذلك لضمان إمكانية الاعتماد على أداة القياس المستخدمة في تقييم جودة التقارير المالية. وقد أوضحت الدراسة إمكانية تقييم جودة التقارير المالية باحتساب درجات معيارية لكل من الخصائص النوعية الرئيسية والمعززة.

وقد قام Van Beest وزملاؤه بوضع قائمة تشمل 21 عنصراً بهدف قياس مدى إستيفاء التقارير المالية للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كل على حدة ومجموعة. وقد تم استخدام 231 تقريراً مالياً

سنوياً للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية الأمريكي، والبريطاني، والهولندي، وذلك خلال عامي 2005 و2007. وقد توصل Van Beest وزملاؤه إلى أن التقارير المالية المعدة وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP توفر معلومات تكون ذات تمثيل صادق أكبر مقارنة بالتقارير المالية المعدة وفقاً لمعايير التقرير المالي الدولي IFRS ، حيث تم قياس خاصية التمثيل الصادق من خلال مجموع خمسة عوامل هي الخلو من التحيز، والقابلية للتحقق، والحيادية، والرأي غير المتحفظ للمراجع، والإفصاح عن حوكمة الشركات.

بينما توفر معايير التقرير المالي الدولي IFRS معلومات أكثر ملاءمة من المعلومات المعدة وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP، حيث تم قياس خاصية الملاءمة من خلال مجموع أربعة مقاييس هي الإفصاح عن التوقعات المستقبلية للشركة في السنوات القادمة، والإفصاح عن الفرص والمخاطر، ومدى استخدام الشركة للقيمة العادلة في عملية القياس، ومدى توافر توقعات حالية اعتماداً على تقييم مسبق. ويرى الباحث أنه لكي تتحقق جودة المعلومات المحاسبية لابد من تحقيق التكامل بين خصائص المعلومات الأربع ، وهي الملاءمة، وامكانية الاعتماد، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة .

وقد قامت دراسة (Shamimul & Normah (2016) بقياس جودة التقارير المالية بالاعتماد على ثلاثة مقاييس. ويُمثل **المقياس الأول** تكوين مؤشر للإفصاح في التقارير المالية، حيث تم تقسيم الإفصاح إلى ثمانية قطاعات هي الإفصاح العام، والإفصاح عن مجموعة المخاطر في الشركة، وتقرير مجلس الإدارة، والإفصاحات عن السياسات المحاسبية، والميزانية العمومية، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة الدخل، والإيضاحات المالية الأخرى، بإجمالي 200 بند . ويأخذ كل بند القيمة (1) إذا كان مفصلاً عنه والقيمة (صفر) بخلاف ذلك . ويُمثل **المقياس الثاني** استحقاقات الشركة والتي تقاس بالفرق بين الاستحقاقات وفقاً للقوائم المالية والاستحقاقات المقدرة بالاعتماد على نموذج Kothari-Jones المعدل . أما **المقياس الثالث** فيتمثل في آراء مستخدمي القوائم المالية في جودتها وذلك من خلال قائمة استقصاء. وقد توصلت الدراسة إلى أن جودة التقارير المالية تكون مرتفعة إذا زاد مستوى الإفصاح، وانخفضت الاستحقاقات، مع وجود انطباعات ايجابية لدى مستخدمي القوائم المالية في جودتها.

كما قدم الفكر المحاسبي العديد من المقاييس لجودة الأرباح كمؤشر على جودة التقارير المالية. ويمكن تقسيم هذه المقاييس إلى مجموعتين، حيث ترتبط **المجموعة الأولى** من المقاييس بالخصائص التتابعية ( السلاسل الزمنية للأرباح)، والتي من أهمها استمرارية الأرباح، والتي تعنى إلى أي مدى تكون الأرباح الحالية جزءاً مستمراً من الأرباح المستقبلية، والمقدرة التنبؤية، والتي تشير إلى مقدرة الأرباح المحاسبية والمعلومات الأخرى التي تتضمنها التقارير المالية على مساعدة القارئ على التنبؤ بالأرباح المستقبلية. وأخيراً درجة التقلب

في الأرباح ، والتي تُشير إلى عدم تقلب الأرباح في حالة استقرار نشاط الشركة وبيئتها الاقتصادية (Schipper and Vincent,2003) .

أما المجموعة الثانية من المقاييس فإنها ترتبط بعلاقة الأرباح بالتدفقات النقدية ودور الاستحقاقات المحاسبية في تفسير الفجوة بين الربح والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية . إذ يُعد ثبات مقدار الاستحقاقات مقياساً لمدى جودة الأرباح. وفي هذا السياق ، فإن جودة الأرباح ، ومن ثم جودة التقارير المالية تتأثر بالتدخل من قبل الإدارة للتأثير على الأرباح باستخدام أساليب إدارة الأرباح لتحقيق مستويات معينة من الأرباح ، أو لجعل الأرباح ممهدة على الرغم من أن حقيقة النشاط ليست كذلك.

وقد صنف (2015) Herly مقاييس جودة التقارير المالية إلى ثلاث مجموعات، حيث تُمثل الأولى مجموعة المقاييس المعتمدة على الاستحقاقات ، في حين تُمثل الثانية مجموعة المقاييس المعتمدة على خصائص الأرباح، بينما تُمثل الثالثة مجموعة المقاييس المعتمدة على السوق. وسيتم تناول هذه المجموعات بشئ من التفصيل على النحو التالي :

#### أولاً : مجموعة المقاييس المعتمدة على الاستحقاقات

يُركز العديد من مقاييس الجودة على إختبار الأثر المباشر للاستحقاقات على جودة الأرباح. إذ تلعب الاستحقاقات دوراً مهماً في تحويل أو تعديل الاعتراف بالتدفقات النقدية عبر الزمن مما يؤدي إلى قياس الأداء بشكل أفضل (Dechow & Dichev 2002) . ونظراً لأن الأرباح تتكون من تدفقات نقدية واستحقاقات، والتي تعتمد على الإختيار بين الطرق والتقديرات المحاسبية، فإن التدفقات النقدية تُعد أكثر موثوقية من الأرباح (Dechow 1994) . ونظراً لاعتماد الاستحقاقات بطبيعتها على الحكم الشخصي فإنها تفتح الباب للإنتهازية وإدارة الأرباح في الأجل القصير، وخاصة إذا تم استخدامها لإخفاء تغيرات مهمة في التدفقات النقدية (Dechow & Schrand 2004). ويمكن تقسيم المقاييس المعتمدة على الاستحقاقات إلى نماذج أو مقاييس تعتمد على الاستحقاقات الإختيارية، ومقاييس تعتمد على جودة الاستحقاقات ، ومقاييس استحقاقات أخرى . وسيتم تناول هذه المقاييس على النحو التالي:

#### 1- نماذج تعتمد على الاستحقاقات الإختيارية

تهدف نماذج الاستحقاقات إلى تقسيم الاستحقاقات إلى مكونين، أولهما، الاستحقاقات العادية أو غير الإختيارية المرتبطة بالأرباح الأساسية للشركة، وثانيهما ، الاستحقاقات غير العادية أو الإختيارية والتي تنتج



من الأخطاء أو التدخلات المحاسبية سواء أكانت متعمدة أو غير متعمدة. إذ يُشير وجود مستوى مرتفع من الاستحقاقات الإختيارية في الشركة إلى إرتفاع عملية إدارة الأرباح. ويُعد نموذج Jones عام 1991 أول نموذج اعتمد على الاستحقاقات الإختيارية<sup>15</sup> ، من خلال إشتقاق الاستحقاقات العادية من العقارات والمعدات والآلات والإيراد . بينما تُعد القيمة الأكبر من الاستحقاقات غير المفسرة من هذه الحسابات دليلاً على وجود إدارة أرباح ، وبالتالي انخفاض جودة الأرباح مما يعنى إنخفاض جودة التقارير المالية. وقد قدمت Jones النموذج التالي:

$$TA_{i,t} = \beta_0 \frac{1}{A_{i,t-1}} + \beta_1 \Delta Rev_{i,t} + \beta_2 PPE_{i,t} + \mu_{i,t}$$

حيث تُمثل TA نسبة إجمالي الاستحقاقات إلى إجمالي الأصول، وتُمثل A إجمالي الأصول، وتُمثل  $\Delta Rev$  التغير في الإيراد ، PPE نسبة إجمالي العقارات والمعدات والآلات إلى إجمالي الأصول، ويُمثل  $\mu$  البواقي والتي تُمثل مستوى الاستحقاقات الإختيارية. وقد إتفق (2003) Schipper & Vincent مع Jones في أن البواقي يمكن إعتبارها مقياساً للاستحقاقات الإختيارية .

ومن ناحية أخرى، إختبرت دراسة (1995) Dechow et al. مدى مقدرة الاستحقاقات الإختيارية على اكتشاف إدارة الأرباح، حيث انتقدت دراسة Dechow وزملاؤها نموذج Jones الأصلي لإفترضه الضمني للإيرادات غير الإختيارية. إذ أشارت Dechow وزملاؤها إلى أن المديرين يمكنهم بسهولة زيادة الإيرادات بصورة انتهائية قبل نهاية السنة المالية، مما يؤدي إلى زيادة كل من الإيرادات، والاستحقاقات، وأرصدة العملاء بما يؤثر على تقدير إدارة الأرباح لتكون متحيزة تجاه القيمة (صفر). وبالتالي، فإن الشركات التي تقوم بإدارة إيراداتها لا يستطيع نموذج جونز الأصلي اكتشافها، مما شجعت Dechow وزملاؤها على توسيع نموذج Jones الأصلي للتحكم في إدارة الإيرادات من خلال إدراج حسابات العملاء عند تحديد الاستحقاقات غير الإختيارية<sup>16</sup>.

وقد قدمت Dechow وزملاؤها النموذج التالي:

$$TA_{i,t} = \beta_0 \frac{1}{A_{i,t-1}} + \beta_1 (\Delta Rev_{i,t} - \Delta Rec_{i,t}) + \beta_2 PPE_{i,t} + \mu_{i,t}$$

حيث تُمثل  $\Delta Rec$  التغير في صافي أرصدة العملاء، بينما باقى المتغيرات الأخرى كما سبق تعريفها. ومن ناحية أخرى ، اقترح (2005) Kothari et al. مدخلاً لقياس الاستحقاقات الإختيارية بالتوافق مع الأداء المالي

<sup>15</sup> حاول العديد من البحوث السابقة الفصل بين الاستحقاقات الإختيارية وغير الإختيارية (e.g., Healy 1985 and DeAngelo 1986) ، حيث إفترضوا ثبات الاستحقاقات غير الإختيارية عبر الزمن ، وأن أى تغير في إجمالي الاستحقاقات من فترة إلى فترة تالية يرجع للتغير في الاستحقاقات الإختيارية .  
<sup>16</sup> اختلفت الآراء حول أفضلية نموذج جونز الأصلي ونموذج جونز المعدل من الناحية التطبيقية . فقد فضل Francis et al.(2006) نموذج جونز المعدل بينما أوضح Stubben(2010) أن نموذج جونز المعدل لم يؤدي إلى أى تحسين حقيقي في الأداء بالمقارنة بالنموذج الأصلي .



للشركة ، وذلك من خلال إدخال معدل العائد على الأصول ROA في معادلة الإنحدار السابقة ليقدم Kothari وزملاؤه النموذج التالي :

$$TA_{i,t} = \beta_0 \frac{1}{A_{i,t-1}} + \beta_1 \Delta Rev_{i,t} + \beta_2 PPE_{i,t} + \beta_3 ROA_{i,t} + \mu_{i,t}$$

ويرى الباحث أن نموذج Jones المعدل الذي قدمته (1995) Dechow et al. يُعد أفضل مقياس للاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة الأرباح، حيث تتخفف إمكانية إدارة الأرباح بشكل متعمد نتيجة أخذ أرصدة العملاء في الحسبان عند حساب التغير في صافي الإيراد. لذلك تعتمد معظم الدراسات السابقة حتى الآن على هذا النموذج لقياس الاستحقاقات الإختيارية.

## 2- نماذج تعتمد على جودة الاستحقاقات

يُعد النموذج الذي قدمه (2002) Dechow & Dichev أول نموذج لجودة الاستحقاقات يقيس جودة الأرباح مستنداً إلى أن الاستحقاقات تعتمد على التقديرات، وبالتالي فإن الأخطاء في عملية التقدير تُعد تشتتاً noise يقلل الدور المفيد للاستحقاقات. لذا اقترح هذان الكاتبان مقياساً عملياً لجودة الاستحقاقات يقسم الاستحقاقات المرتبطة برأس المال العامل إلى تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية، وذلك من خلال نموذج إنحدار التغير في رأس المال العامل على التدفقات النقدية في السنة السابقة، والحالية، والتالية من خلال النموذج التالي :

$$\Delta WC_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 CFO_{i,t-1} + \beta_2 CFO_{i,t} + \beta_3 CFO_{i,t+1} + \mu_{i,t}$$

ويُمثل  $\Delta WC$  نسبة التغير في رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول، وتُمثل CFO نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى إجمالي الأصول. ويُعد الانحراف المعياري مقياساً لجودة الاستحقاقات. ولا يميز نموذج (2002) Dechow & Dichev بين أخطاء التقدير المتعمدة وغير المتعمدة. إذ تدل الأخطاء على جودة استحقاقات منخفضة ، ويُعد هذا إختلافاً هاماً عن نموذج Jones. وقد أشار McNichols (2002) إلى أن أخطاء القياس في نموذج Dechow –Dichev ربما تمنع النموذج من التحكم في العوامل الأساسية المؤثرة على الاستحقاقات . لذا قامت McNichols بتوسيع النموذج من خلال تضمينه متغيرات تفسيرية إضافية هامة لتكوين التوقعات عن الاستحقاقات الحالية. وقد سمي بنموذج Dechow –Dichev المعدل كما يتضح من المعادلة التالية :

$$\Delta WC_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 CFO_{i,t-1} + \beta_2 CFO_{i,t} + \beta_3 CFO_{i,t+1} + \beta_4 \Delta Rev_{i,t} + \beta_5 PPE_{i,t} + \mu_{i,t}$$

ويُعد التباين في  $\mu$  مقياساً عكسياً لجودة الأرباح ، أما باقى المتغيرات فهي كما هي. وعلى الرغم مما سبق، يوجد إختلاف في تطبيق النموذج الأصلي والنموذج المعدل. وقد توصل (Francis et al. (2005 إلى أن النموذج المعدل له مقدرة تفسيرية أكبر، بينما توصل (Kent et al. (2010 إلى أن النموذجين متساويان في المقدرة التفسيرية.

### 3 - نماذج استحقاقات أخرى

تُوجد مجموعة من المقاييس التي تختبر مستوى وتغير الاستحقاقات مستندة إلى أن الاستحقاقات الشاذة تدل على جودة أرباح منخفضة لأنها تظهر المكون الأقل استمرارية للأرباح (Dechow et al. 2010). وقد تم استخدام تعظيم مقدار الاستحقاقات magnitude of accruals كمقياس لجودة الأرباح، حيث تؤدي المغالاة في الأرباح بصورة انتهازية إلى استحقاقات موجبة مرتفعة أو استحقاقات سالبة منخفضة. وقد استخدم (Leuz et al. (2003 تعظيم مقدار الاستحقاقات كمؤشر للتلاعب في الأرباح. كما بين (Dechow et al. (2011 أن الشركات التي تحرف قوائمها المالية يكون لديها مقدار مرتفع لاستحقاقات رأس المال العامل بشكل غير عادي. بالإضافة إلى ذلك، فإن التغير في الاستحقاقات قد يُستخدم كمقياس لجودة الأرباح مستنداً في ذلك إلى حتمية ثبات الاستحقاقات التي لا يتم إدارتها عبر الزمن، حيث يُعد التغير المعنوي في الاستحقاقات تلاعباً في الأرباح من قبل الإدارة . وقد أوضح (Schipper & Vincent (2003 أنه طالما يوجد جزء من الاستحقاقات ثابت تقريباً أو لم يتم التلاعب فيه عبر الزمن، فإن التغير في إجمالي الاستحقاقات يكون ناتجاً عن التلاعب الإداري مما يوفر مقياساً عكسياً لجودة الأرباح، ومن ثم تقل جودة الأرباح كلما زاد التغير في الاستحقاقات عبر الزمن. وقد أوضح (DeAngelo (1986 أن الاستحقاقات الكبيرة لاتدل حتماً على جودة أرباح منخفضة ولكن تدل هذه الفجوة الكبيرة على تعمد المديرين المبالغة في أو تدنية الأرباح. إذ تدل النسبة المرتفعة على جودة أرباح منخفضة. ويرى الباحث أن هذين المقياسين مبسطين للغاية ويندر استخدامهما كمقياس وحيد لجودة الأرباح .

وقد بينت (Dechow & Schrand (2004 أن بعض الشركات يكون لديها مستويات مرتفعة من الاستحقاقات نتيجة لطبيعة نشاطها، حيث أوضح الكاتبان أن مستوى الاستحقاقات والتغير فيه لاينفصلان. بالإضافة إلى ذلك، فقد أشارت (Dechow et al. (2010 إلى أن الأداء الأساسي يمكن أن يَختلف بين الشركات ذات الاستحقاقات الشاذة عن الشركات ذات الاستحقاقات الأقل شذوذاً. وبالتالي تكون تلك الإختلافات نابعة من مصادر أخرى بخلاف إدارة الأرباح.

## ثانياً: مجموعة المقاييس المعتمدة على خصائص الأرباح

تُوجد مجموعة كبيرة من نماذج قياس جودة التقارير المالية تركز على توزيع وخصائص الأرباح. ونظراً لأن الأرباح تُشكل جزءاً من الاستحقاقات فإن بعض النماذج المرتبطة بالاستحقاقات تم تناولها آنفاً. وبرغم أن نماذج الاستحقاقات الإختيارية التي تم تناولها من قبل حاولت التمييز بين الاستحقاقات التي يتم إدارتها وتلك التي لا يتم إدارتها، فإن النماذج المعتمدة على خصائص الأرباح تركز على ملاحظة مدى تحقق الأرباح ومدى ارتباط ذلك بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. ويمكن تقسيم مجموعة المقاييس المعتمدة على خصائص الأرباح لقياس جودة التقارير المالية إلى خمس خصائص هي تمهيد الأرباح، واستمرارية الأرباح، والمقدرة التنبؤية للأرباح، وتجنب انخفاض الأرباح والخسائر الصغيرة، والتحفيز المحاسبي. وسيتم التعرض لذلك بقليل من التفصيل.

### 1- تمهيد الأرباح

توجد وجهتا نظر متعارضتين فيما يتعلق بتمهيد الأرباح كقياس لجودة الأرباح وك مؤشر لجودة التقارير المالية. إذ تعكس **وجهة النظر الأولى**، فكرة قيام الإدارة بتمهيد التقلبات في التدفقات النقدية بشكل مصطنع بما يؤدي إلى أرباح أقل معلوماتية وغير وقتية، وبالتالي تنخفض جودة الأرباح. أما **وجهة النظر الثانية** فإنها تعكس فكرة قيام الإدارة باستخدام المعلومات الخاصة لتمهيد التقلبات المؤقتة وغير الملائمة في التدفقات النقدية مما يؤدي إلى تحقيق أرباح مستمرة وذات نفع بشكل أكثر. وبالتالي فإن تمهيد الأرباح يدل على جودة أرباح مرتفعة (Francis et al. 2006).

ويُقاس تمهيد الأرباح عادةً منسوباً للتدفقات النقدية نظراً لأنها غير إختيارية، حيث تُعد التدفقات النقدية أرباحاً لا يتم إدارتها (Francis et al. 2006). بينما أوضح كل من (Leuz et al. و Lang et al. 2003) أنه يمكن قياس تمهيد الأرباح بنسبة الإنحراف المعياري للأرباح التشغيلية إلى الانحراف المعياري للتدفقات النقدية التشغيلية. ويوضح هذا المقياس حالة وجود ارتباط قوي بين الأرباح والتدفقات النقدية، فإنه يكون مؤشراً لجودة الأرباح. فإذا كانت الشركة تستخدم الاستحقاقات لإدارة أرباحها، فإن التقلب في الربح التشغيلي لابد أن يكون أقل من التقلب في التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. إذ تدل النسبة المنخفضة على ممارسة الإدارة لتمهيد الأرباح.

وقد قامت دراسة (Barth et al. 2008) بإختبار مستوى تمهيد الأرباح من خلال إختبار التقلب في الأرباح بشكل مباشر من خلال الإنحراف المعياري للتغير في الأرباح التشغيلية. إذ تدل القيم المرتفعة على

إنخفاض تمهيد الأرباح ، وارتفاع جودة الأرباح وفقاً لوجهة النظر الأولى. وقد أوضحت (1994) Dechow أن التدفقات النقدية والاستحقاقات من المتوقع أن يرتبطان سلبياً عبر الزمن كنتيجة طبيعية لأساس الاستحقاق. ولكن أشارت Dechow أيضاً إلى أن الارتباط السلبي المرتفع بين التدفقات النقدية والاستحقاقات يدل على استخدام الاستحقاقات لتمهيد التقلبات في التدفقات النقدية مما يقلل من جودة الأرباح. وبالتالي فإن الإدارة تستجيب للتدفقات النقدية المنخفضة ( المرتفعة) من خلال زيادة ( تخفيض) الاستحقاقات بما يترتب عليه تخفيض (زيادة) الدخل. ومن ناحية أخرى، استخدام كل من (2003) Leuz et al. و (2003) Bhattacharya et al. دراسة الارتباط السلبي بين التغيير في الاستحقاقات والتغير في التدفقات النقدية كمقياس لتمهيد الأرباح. وقد افترضت Barth وزملاؤها أن الشركات ذات جودة التقارير المالية المرتفعة يقل فيها الارتباط السلبي بين الاستحقاقات والتدفقات النقدية عن الشركات ذات جودة التقارير المالية المنخفضة .

## 2- استمرارية الأرباح

نظراً لأن الأرباح الحالية يتم الاعتماد عليها في التنبؤ بالأرباح في المستقبل، فإن استمرارية الأرباح تكون ذات قيمة بالنسبة للمستخدمين ومؤشراً على زيادة جودتها (Francis et al. 2006 ; Dechow et al. 2010) . وقد استخدم Francis et al. (2004) النموذج التالي لقياس مدى استمرارية الأرباح.

$$NI_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 NI_{i,t-1} + \mu_{i,t}$$

إذ تمثل NI نسبة الأرباح قبل البنود غير العادية إلى إجمالي أصول. وتدل القيمة المرتفعة  $\beta_1$  على زيادة استمرارية الأرباح ويُعد الانتقاد الرئيسي للاستمرارية كخاصية لجودة الأرباح أنها مؤشر على تمهيد الأرباح بشكل انتهازى (Dechow et al. 2010). بينما أشار (2003) Schipper & Vincent إلى أن الأرباح غير المستمرة بشكل كبير يمكن أن تكون نتيجة طبيعية لتطبيق معايير المحاسبة في بيانات اقتصادية متقلبة ولا تدل على جودة منخفضة للأرباح.

## 3- المقدرة التنبؤية للأرباح

يرتبط مفهوم المقدرة التنبؤية للأرباح كخاصية مرغوبة بشكل كبير بالاستمرارية. فوفقاً ل (Schipper & Vincent (2003) تشير المقدرة التنبؤية إلى مقدرة القوائم المالية على تحسين مقدرة مستخدميها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية بالاعتماد على الأرباح السابقة أو الحالية. ويمكن استخدام نفس النموذج السابق لقياس

الاستمرارية، حيث احتسب (Dichev & Tang (2009) القيمة المطلقة للمقدرة التنبؤية من معادلة الانحدار للأرباح الحالية بالمعادلة التالية :

$$NI_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 NI_{i,t-1} + \mu_{i,t}$$

إذ يُمثل  $\mu$  مقياساً عكسياً للمقدرة التنبؤية للأرباح ، حيث أن تباين الخطأ العشوائي يخضع لتباين الأرباح. وعلى الرغم من أن قياس استمرارية الأرباح ومقدرتها التنبؤية ينشأ عن نفس النموذج السابق، فإن كلا المقياسين لهما خاصيتان منفصلتان. فعلى نفس مستوى الاستمرارية، فإن تباين الخطأ العشوائي ربما يكون مرتفعاً أو منخفضاً. وقد أوضح (Dichev & Tang (2009) أنه إذا ما كانت أسعار الأسهم يتم تحديدها بشكل عشوائي ( كما هو مفترض في السوق الكفاء) فإن استمرارية الأرباح ستكون عشوائية أيضاً على الرغم من أن تقلبات أسعار الأسهم تكون مختلفة، أو بمعنى آخر، إذا ما كان تباين استمرارية الأرباح منخفضاً فإنه من السهل التنبؤ بالأرباح. أما باقى المتغيرات فقد سبق تعريفها.

#### 4- تجنب انخفاض الأرباح والخسائر الصغيرة Avoiding earnings decrease and small losses

تقتضى الدراسات<sup>17</sup> ذات الصلة بتجنب انخفاض الأرباح والخسائر الصغيرة أن الأرباح تكون مجمعة بشكل غير متكافئ *unevenly clustered* تجاه المستهدف سواء أكان انخفاضاً قليلاً في الأرباح، أو أرباحاً موجبة بسيطة، وذلك نتيجة إدارة الأرباح. وقد بينت (Hayn (1995 أنه بالرغم من أن توزيع الأرباح ككل لا يختلف معنوياً عن التوزيع الطبيعي، فإنه يُعد غير مستمر *a point of discontinuity* حول الصفر. وقد قام معظم الدراسات بالتركيز على تكرار الزيادة البسيطة في الأرباح، أو الأرباح التي تتعدى الصفر بقليل. وقد إختبر (Burgstahler & Dichev (1997 فرضية تجنب انخفاض الأرباح من خلال التغير في الأرباح التشغيلية. ولتقدير درجة تجنب الخسائر البسيطة فقد قام (Burgstahler et al. (2006 بمقارنة عدد الشركات ذات الأرباح المنخفضة الموجبة في كل قطاع بعدد الشركات ذات الأرباح المنخفضة السلبية ، كما يتضح من النسبة التالية :

$$\frac{SPNI_{i,t}}{SNNI_{i,t}}$$

إذ يُمثل SPNI صافي الدخل المنخفض الموجب والذي يتراوح بين القيمة ( 1 ) والقيمة ( صفر) . بينما يُمثل SNNI صافي الدخل المنخفض السالب والذي يتراوح بين القيمة صفر والقيمة -1 ، وبقدر ما يزيد هذا المعدل يزيد تجنب الخسائر.

<sup>17</sup> لقد تم استخدام تجنب انخفاض الأرباح والخسائر الصغيرة في كثير من الدراسات مثل تجنب الخسارة البسيطة (leuz et al.,2003) ، وتجنب الخسارة (Bhattacharya et al.,2003) ، وتكرار الأرباح الموجبة الصغيرة (Lang et al.,2003) ، وإدارة الأرباح تجاه الزيادة (Barth et al.,2008).

## 5- التحفظ المحاسبي

يُشير التحفظ المشروط إلى الإقرار بالأخبار السيئة في التوقيت المناسب مع تأجيل الاعتراف بالأخبار الجيدة (Basu 1997). بينما أشارت (Dechow et al. 2010) إلى أن التحفظ المحاسبي يكون مطلوباً للحد من التفاؤل الطبيعي للإدارة. ولكي يكون التحفظ المحاسبي مؤشراً لجودة الأرباح فإن الاعتراف بالخسائر في التوقيت المناسب لابد أن يؤدي إلى منفعة في إتخاذ القرارات. بينما يرى Beaver & Ryan (2005) أن التحفظ يكون بتسجيل القيمة الدفترية الأقل في ظل الظروف السيئة، وليس القيمة الدفترية الأكبر في ظل الظروف الجيدة. وقد اقترح Ball et al. (2000) ثلاثة عوامل يمكن أن تؤدي إلى التحفظ المحاسبي:

- 1- نظرة مستخدمى القوائم المالية إلى المعلومات السلبية بأنها أكثر مصداقية لإدراكهم بأن المديرين يفضلون المغالاة في الأرباح والأصول .

- 2- يُعد المقرضون من أهم مستخدمى القوائم المالية وأكثرهم تأثراً بالأرباح والخسائر.

- 3- يكون للإقرار بالخسائر في التوقيت المناسب دوراً هاماً في حوكمة الشركات.

ويوجد نوعان من نماذج قياس التحفظ المحاسبي في الدراسات المحاسبية هما الاعتراف بالأرباح والخسائر في توقيت غير متماثل *asymmetric timelines* ، والإقرار بالخسائر في التوقيت المناسب *timely loss recognition*. ويفترض النوع الأول أن الاعتراف بالأرباح والخسائر يكون في أوقات غير متماثلة، وبالتحديد يتم الاعتراف بالخسائر في التوقيت المناسب بشكل أكبر من الاعتراف بالأرباح مما يؤدي إلى عدم استمرار الأرباح السالبة، أو بمعنى آخر يتم الاعتراف بالخسائر المتوقعة، بينما يتم الاعتراف بالأرباح عند تحقيقها (Ball & Shivakumar 2005). ويُعد مقياس الوقتية الذي قدمه (Basu 1997) هو أكثر المقاييس استخداماً كما في النموذج التالي .

$$\Delta NI_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 \text{NegDum}_{i,t-1} + \beta_2 \Delta NI_{i,t-1} + \beta_3 (\text{NegDum}_{i,t-1} * \Delta NI_{i,t-1}) + \mu_{i,t}$$

ويُمثل *NegDum* متغيراً وهمياً يأخذ القيمة (1) إذا كانت  $\Delta NI$  سالبة ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك، أما باقى المتغيرات فهي كما سبق. وقد أشار Lang et al. (2006) إلى أن الهدف الرئيسي للاعتراف بالخسائر في التوقيت المناسب هو اعتراف الشركات ذات جودة التقارير المالية العالية بالخسائر في التوقيت المناسب، بما يؤدي إلى تكرار الخسائر الكبيرة بشكل متزايد، ومن ثم يدل ذلك على عدم تمهيد الأرباح بشكل اصطناعي، حيث أن قيام الشركة بتمهيد الأرباح يجعل الخسائر الكبيرة نادرة الحدوث. ويمكن أن يكون العكس هو الصحيح، حيث تدل الخسائر الكبيرة على إدارة الأرباح بشكل كبير، وبالتالي يوجد تعارض بين الحالتين .

وقد اعتمد كل من دراستي (Lang et al. (2006) ، و (Barth et al. (2008) على تكرار الخسائر الكبيرة كمؤشر لجودة الأرباح كما يتضح من نموذج الاعتراف الوتقى بالخسائر. فإذا كانت النسبة أقل من 0.2 دل ذلك على خسارة كبيرة ، كما أن التكرار المتزايد للخسائر الكبيرة مرتبط بجودة الأرباح ، حيث يتم الاعتراف بالخسائر في التوقيت المناسب. ومن ناحية أخرى، انتقدت (Dechow et al. (2010) ماسبق لفشله في تبرير أن التوقيت غير المتماثل للاعتراف بالأرباح والخسائر يحسن من عملية إتخاذ القرار. وأضافت Dechow وزملاؤها أن تأثير الاعتراف بالخسائر في التوقيت المناسب على جودة الأرباح يرجع إلى انخفاض استمرارية الأرباح خلال فترات الأخبار السيئة عن فترات الأخبار الجيدة.

### ثالثاً : مجموعة المقاييس المعتمدة على السوق

تُسمى نماذج قياس جودة التقارير المالية المعتمدة على السوق بهذا الأسم نظراً لاعتمادها على العلاقة بين البيانات المحاسبية والبيانات السوقية مثل أسعار الأسهم. وتفترض هذه النماذج أن وظيفة الأرباح هي أن تعكس الربح الاقتصادي كما يظهر من خلال عوائد الأسهم (Francis et al. 2004). ويمكن تقسيم هذه المقاييس إلى مجموعتين هما مقياس الدور التقييمي للأرباح، ومقياس التحفظ المحاسبى، وذلك على النحو التالي:

#### 1- الدور التقييمي للأرباح

تتبع أهمية الدور التقييمي للأرباح من أن الأرقام المحاسبية يجب أن تفسر التغيرات في عوائد الأسهم ، حيث للأرباح مقدرة تفسيرية أكبر بالنسبة لعوائد الأسهم (Francis et al. 2006) . فقد أشار Francis et al. (2004) إلى أن مقدرة الأرباح على تفسير التغيرات في عوائد الأسهم تُعد مقياساً مباشراً لمدى المنفعة في إتخاذ القرار، بينما يقيس الدور التقييمي كلا من الملاءمة وإمكانية الاعتماد (Barth et al. 2008). ويقاس الدور التقييمي للأرباح بالنموذج التالي :

$$Ret_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 Earn_{i,t} + \beta_2 \Delta Earn_{i,t} + \mu_{i,t}$$

إذ تُمثل Ret عوائد الأسهم بعد ثلاثة شهور من نهاية السنة المالية، و تُمثل Earn نسبة الأرباح قبل البنود غير العادية إلى إجمالي الأصول. وتعتبر المقدرة التفسيرية المرتفعة  $R^2$  عن الدور التقييمي المرتفع للأرباح وبالتالي زيادة جودة التقارير المالية .



## 2- التحفظ المحاسبي

يؤدي التحفظ المحاسبي كما ذكر آنفاً إلى عدم التماثل في الاعتراف بكل من الأرباح والخسائر، وبالتالي فإن إختلاف توقيت هذا الاعتراف يعكس المقدرة المختلفة للأرباح من حيث مدى أن تُعكس الخسائر في مقابل الأرباح (Francis et al. 2004). وبعيدا عن مقياس (Basu (1997) السابق تناوله من قبل، فإن Basu قد اقترح نموذجاً آخر للتحفظ المحاسبي يكون الربح المحاسبي في ظله هو المتغير التابع والعوائد السوقية للأسهم هي المتغير المستقل، كما يتضح من النموذج التالي.

$$EPS_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 DR_{i,t} + \beta_2 Ret_{i,t} + \beta_3 DR * Ret_{i,t} + \mu_{i,t}$$

إذ تُمثل EPS ربحية السهم ، ويُمثل DR متغيراً وهمياً يأخذ القيمة (1) إذا كانت عوائد الأسهم أقل من الصفر ، والقيمة ( صفر) بخلاف ذلك ، وباقي المتغيرات كما هي .

يتضح مما سبق تعدد المقاييس التي تم استخدامها كمؤشرات لجودة التقارير المالية، ولكن يرى الباحث أن الاعتماد على الاستحقاقات الإختيارية يُعد من أهم المقاييس التي تدل على جودة التقارير المالية، وخاصة أن المحاسبة في معظم الشركات تقوم على أساس الإستحقاق. وبالتالي يرى الباحث أن التقارير المالية ذات الاستحقاقات الإختيارية المنخفضة تزيد جودتها.

### 2-3 الدراسات التي تناولت العلاقة بين إدارة المخاطر وجودة التقارير المالية

تناول العديد من الدراسات العلاقة بين آليات إدارة المخاطر (مثل الإفصاح عن المخاطر، والتحفظ المحاسبي ، والرقابة الداخلية ) وجودة التقارير المالية، بينما تناول عدد قليل من الدراسات أثر تطبيق إدارة المخاطر (كأحد الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ) على جودة التقارير المالية. وبالتالي سيقوم الباحث في الجزء التالي بتناول أهم الدراسات التي تعرضت للعلاقة بين إدارة المخاطر وجودة التقارير المالية.

### 2-3-1 الإفصاح عن المخاطر كآلية لإدارة المخاطر

أشار معهد المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز<sup>18</sup> (ICAEW (2002) إلى ضرورة قيام الشركة بالإفصاح عن المخاطر التي تتعرض لها، وعن تصرفات الإدارة لمواجهة هذه المخاطر في استراتيجيات الشركة، وأهدافها، ومدى تقبلها للمخاطر حتى يكون المستثمرون على دراية بمخاطر الأعمال وكيفية إدارة كل خطر من هذه المخاطر. وبالتالي، يُعد الإفصاح عن المخاطر جزءاً وآلية من آليات إدارة المخاطر. ومن ناحية

<sup>18</sup> Institute of Chartered Accountants of England and Wales (ICAEW)



آخري، فإن إدارة المخاطر تُساعد على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المديرين وأصحاب المصالح، كما تحد من تعارض المصالح بين المديرين والمساهمين، حيث يسمح الإفصاح عن المخاطر التي تواجه الشركة أو سوف تُواجهها في المستقبل لأصحاب المصالح بمراقبة الإدارة، بالإضافة إلى الحد من مشكلات الوكالة.

ومن ناحية أخرى، فقد حددت لجنة (2004) COSO مبادئ إدارة المخاطر ومكوناتها الثمانية، والتي تتضمن البيئة الداخلية، وتحديد الأهداف، وتحديد الأحداث، وتقدير المخاطر، والاستجابة للمخاطر، وأنشطة الرقابة، والاتصال والمعلومات، والمتابعة. ويتضح من هذا الإطار مدى اعتماد الإفصاح عن المخاطر على المكون السابع منه والخاص بالاتصال والمعلومات. وبالتالي فإن زيادة جودة الإفصاح عن المخاطر تزيد من منفعة المعلومات المنشورة في عملية إتخاذ القرار، وبالتالي زيادة جودة التقارير المالية.

واستناداً لما سبق، فقد ركز العديد من الدراسات على الإفصاح عن المخاطر، حيث أخذت الدراسات عدة إتجاهات. فقد بدأ الإهتمام بالإفصاح عن معلومات المخاطر في الولايات المتحدة عام 1985 عندما أنشأ المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)<sup>19</sup> لجنة مهام لدراسة الحاجة إلى الإفصاح عن المخاطر، وحالات عدم التأكد التي تؤثر على الشركة والأساليب المتبعة في التعامل معها. وفي عام 1987 أصدر المعهد تقريراً بعنوان "تقرير عن المخاطر وعدم التأكد"، والذي أوضح فيه أن المستخدمين يواجهون بيئة تتسم بعدم التأكد، وبالتالي فهم في حاجة إلى معلومات تساعد على تقييم مخاطر الشركة المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية مما يساعدهم في إتخاذ القرارات (Thompson 1997).

وفي عام 1994 قامت لجنة معايير المحاسبة (AcSEC)<sup>20</sup> التابعة لـ AICPA بإصدار تقرير عن الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالمخاطر وعدم التأكد. وقد أوصت اللجنة في هذا التقرير بضرورة الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالمخاطر وعدم التأكد المرتبطة بأنشطة وعمليات المنشأة في القوائم المالية (Cabedo & Tirado 2004). وقد أشارت اللجنة في تقريرها إلى أن الإفصاح عن المخاطر ينبغي أن يتضمن الإفصاح عن طبيعة عمليات المنشأة، ومدى اعتمادها على التقديرات المحاسبية في إعداد القوائم المالية، بالإضافة إلى مدى اعتمادها على عدد محدود من الموردين أو العملاء (Thompson 1997).

وفي نفس العام وكرد فعل لتزايد الطلب من جانب المستثمرين، والمحللين الماليين، والجهات الرقابية على ضرورة إفصاح المنشآت عن المزيد من المعلومات المتعلقة بالمشتقات المالية والمخاطر المرتبطة بها، فقد قام

American Institute of Certified Public Accountants <sup>19</sup>

Accounting Standards Executive Committee <sup>20</sup>

مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بإصدار المعيار رقم 119 (SFAS,<sup>21</sup> No.119) عام 1994 ، والخاص بالإفصاح عن المشتقات المالية والقيمة العادلة لها . وقد شجع هذا المعيار (ولكنه لم يلزم) الشركات بالإفصاح عن **مخاطر السوق** التي ترتبط بالمشتقات المالية التي تحتفظ بها المنشأة. إلا أنه وبعد عام من صدور هذا المعيار بينت الهيئة المشرفة على رقابة وتداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) أن هذا المعيار لم يسهم في تحسين الإفصاح عن المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية، حيث اقتصرت المعلومات المطلوب الإفصاح عنها وفقاً لهذا المعيار على معلومات وصفية. وقد اقتصر هذا المعيار على نوع واحد من المشتقات المالية، وهي التي يتم اقتناؤها بغرض الاحتفاظ بها فقط (عبيد، 2007).

ولتلافي هذا القصور قامت SEC في يناير 1997 بإصدار **المنشور** <sup>22</sup>(FRR No.48) والخاص بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المرتبطة بالمشتقات المالية، بالإضافة إلى الإفصاح عن معلومات عن مخاطر السوق (الكمية والنوعية) المرتبطة بالمشتقات المالية. إذ يساعد الإفصاح عن **المعلومات الكمية** قراء القوائم المالية على تقييم مستوى مخاطر السوق التي تتعرض لها المنشأة، والتي يمكن تقسيمها إلى مخاطر أسعار الفائدة ، ومخاطر أسعار الصرف، ومخاطر التقلبات في أسعار السلع . ويسمح هذا المنشور للمنشآت بالإفصاح عن المعلومات الكمية المرتبطة بمخاطر السوق بإحدى ثلاث طرق للإفصاح ( Roulstone ) :1999

• **العرض الجدولي** : ويتضمن جميع الأدوات المالية ذات الخصائص المتشابهة ، والتي تتعرض لنفس نوع مخاطر السوق في مجموعة واحدة، على أن يتم إعداد جدول يفصح عن القيمة العادلة، والتدفقات النقدية المتوقعة المرتبطة بالأدوات المالية خلال السنوات الخمس التالية لسنة إقْتناء الأدوات المالية، وكذلك التدفقات النقدية المجمعة للسنوات المتبقية من عمر الأداة المالية، مع تصنيف الأدوات المالية وفقاً لتواريخ الاستحقاق المتوقعة لها.

• **تحليل الحساسية** : ويتضمن قيام المنشأة بتقدير الأثر المحتمل على الأرباح، أو التدفقات النقدية للمنشأة، أو القيمة العادلة للأدوات المالية نتيجة لتغيرات افتراضية سلبية في الأسعار.

• **القيمة في ظل الخطر Value-at-Risk** : وتتضمن قيام المنشأة بتقدير الخسائر المحتملة في القيمة العادلة للمنشأة ، أو الأرباح، أو التدفقات النقدية خلال مدى زمني محدد باستخدام احتمالات معينة عند حدوث تغيرات في الأسعار والمعدلات السوقية . أو بعبارة أخرى، ماهي أقصى خسارة يمكن أن تتحملها المنشأة في شكل

A statement of financial accounting standards (SFAS) 21

Financial Reporting Release <sup>22</sup>

تدفقات نقدية، أو أرباح، أو قيمة عادلة نتيجة اقتنائها أدوات مالية ذات درجة عالية من الحساسية لمخاطر السوق في ظل افتراض فترة زمنية معينة لاحتفاظ المنشأة بهذه الأدوات، وبافتراض احتمالات معينة لتحقق هذه المخاطر (Hodder et al. 2001).

ووفقا لهذا المنشور السابق فإن الإفصاح عن المعلومات النوعية يجب أن يتضمن الإفصاح عن مخاطر السوق الأساسية، والسياسات المحاسبية المرتبطة بالمشتقات، وأهداف إدارة المخاطر، بالإضافة إلى كيفية إدارة المخاطر بصورة عامة، وأنواع الأدوات المالية التي تستخدمها، والتغيرات التي تُعرض المنشأة لمخاطر السوق (Hodder et al. 2001; Roulstone 1999).

وفي عام 1998 أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB المعيار 133 (SFAS No.133) والخاص بالمحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط. ويتطلب هذا المعيار تصنيف المشتقات حسب نوع المخاطر التي يتم التحوط لها مع ضرورة الإفصاح عن سياسة إدارة المخاطر التي تتبعها المنشأة لكل نشاط من أنشطة التحوط. وقد شجع المعيار (ولكنه لم يلزم) المنشآت على الإفصاح الكمي عن المخاطر المتعلقة بالمشتقات المالية.

كما إهتم مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB<sup>23</sup> بالإفصاح عن المخاطر، حيث أصدر معيار المحاسبة الدولي رقم 32 (IAS No.32) والخاص بالإفصاح والعرض بالنسبة للأدوات المالية. ووفقا لهذا المعيار يجب على المنشأة أن تفصح عن المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية، وأن توضح أهدافها وسياساتها بالنسبة لإدارة المخاطر. وقد ركز العديد من الدراسات في مجال الإفصاح عن المخاطر على أربعة اتجاهات .

- الإتجاه الأول، وإهتم بأنواع المخاطر التي يتم الإفصاح عنها .
- الإتجاه الثاني، وركز على مكان وأنواع الإفصاح عن المخاطر.
- الإتجاه الثالث، وتناول محددات الإفصاح عن المخاطر.
- الإتجاه الرابع، وتعرض لأثر الإفصاح عن المخاطر على جودة التقارير المالية .

وسيمت التعرض لكل إتجاه ببعض التفصيل على النحو التالي :

**ركز الإتجاه الأول على أنواع المخاطر التي يتم الإفصاح عنها،** حيث أشار (Meier et al. 1995) إلى وجود نوعين من المخاطر السياسية المحيطة بعمليات المنشأة، وهي مخاطر عدم الاستقرار السياسي المرتبطة بالتغيرات في الحكومات أو الحروب والثورات، ومخاطر عدم استقرار سياسات الحكومة . ويتم الإفصاح عن هذين النوعين من المخاطر تحت مسمى المخاطر السياسية. بينما صنف معهد المحاسبين

القانونيين بانجلترا وويلز (1997) ICAEW المخاطر التي تواجه المنشأة إلى مخاطر خارجية و مخاطر داخلية. ويقصد بالمخاطر الخارجية تلك المخاطر المرتبطة بالبيئة الخارجية التي تعمل فيها المنشأة، والتي ترجع إلى العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية، والسياسية، وعوامل السوق . بينما يقصد بالمخاطر الداخلية تلك المخاطر التي تنشأ عن ممارسة المنشأة لأنشطتها، والتي يمكن تقسيمها إلى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية . ويقصد بالمخاطر المالية تلك المخاطر ذات التأثير المباشر على أصول والتزامات المنشأة مثل مخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر تقلبات الأسعار. أما المخاطر غير المالية فهي تلك المخاطر ذات التأثير غير المباشر على أصول والتزامات المنشأة ، ويطلق عليها المخاطر المالية غير المباشرة حيث يظهر تأثيرها على التدفقات النقدية، وأرباح المنشأة في الأجل الطويل ( Cabedo & Tirado 2004; Korosec & Horvat ) (2005).

وقد صنف Cabedo & Tirado (2004) المخاطر الواجب الإفصاح عنها إلى مخاطر غير مالية ومخاطر مالية. وتتضمن المخاطر غير المالية كلا من : (1) مخاطر الأعمال ( أي المخاطر التي تقبلها المنشأة بغرض تحقيق ميزة تنافسية مع إضافة قيمة للمساهمين، حيث ترتبط بمهارة المنشأة في التعامل مع البيئة التنافسية التي تعمل في ظلها). وتتضمن هذه المخاطر معلومات عن المنتجات الأساسية للمنشأة، والابتكارات الجديدة، والتغيرات التكنولوجية). (2) المخاطر الاستراتيجية ( أي المخاطر المرتبطة بالتغيرات في البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها المنشأة) . أما المخاطر المالية ، فتشمل المخاطر التي تؤثر بشكل مباشر على صافي التدفقات النقدية للمنشأة، والتي تتضمن (1) مخاطر السوق والناجمة عن التغيرات في أسعار السوق، و(2) مخاطر الائتمان، والتي تُمثل مخاطر احتمال تعرض المنشأة للخسارة نتيجة عدم مقدرة بعض العملاء على الوفاء بالمبالغ المستحقة عليهم، و(3) مخاطر السيولة، وتُمثل مخاطر احتمال تعرض المنشأة للخسارة نتيجة عدم توافر الموارد الكافية لمقابلة إلتزاماتها قصيرة الأجل، و(4) المخاطر التشغيلية وتُمثل مخاطر الخسائر المباشرة، أو غير المباشرة الناتجة عن أخطاء في عمليات التشغيل الداخلية أو أخطاء في الأنظمة، والإجراءات، أو بواسطة العاملين.

كما صنف (2005) Abdelghany المخاطر التي تتعرض لها المنشآت الى ثلاثة أنواع : هي المخاطر المالية، والتي تُمثل احتمال تعرض المنشأة للخسارة نتيجة وجود خلل في هيكلها التمويلي. ومخاطر الأعمال وهي احتمال تعرض المنشأة للخسارة نتيجة التغيرات غير المرغوب فيها في أسواق المنتجات التي تقدمها المنشأة، أو أسواق المدخلات التي تعتمد عليها، والمخاطر العامة وتُمثل احتمال تعرض المنشأة للخسارة

نتيجة التغيرات غير المرغوب فيها في الظروف الاقتصادية التي تعمل في ظلها المنشأة . كما أوضح Thuelin (2006) et al. أن هناك أنواعاً أخرى من المخاطر التي يتم الإفصاح وهي المخاطر القانونية، والمخاطر البيئية، والمخاطر الصناعية.

بينما صنفت دراسة Kaplan & Mikes (2012) المخاطر إلى ثلاثة أنواع هي: (1) **المخاطر التي يمكن تجنبها** ، وهي تلك المخاطر التي تنشأ عن توقف العمليات الروتينية، أو بسبب التصرفات غير القانونية، أو غير الأخلاقية. ويمكن تجنب تلك المخاطر بوضع إجراءات واضحة وأنظمة للرقابة والمراجعة الداخلية. (2) **مخاطر تنفيذ الاستراتيجية** وهي تلك المخاطر المرتبطة بتحقيق عائد مرتفع من تنفيذ الاستراتيجية. (3) **مخاطر خارجية** وهي تلك المخاطر الناتجة عن أحداث تقع خارج المنشأة، ولكن لا تستطيع المنشأة التأثير عليها أو التحكم فيها .

وصنف نوفل(2015) المخاطر التي تواجه العمل المصرفي إلى مجموعتين رئيسيتين أولهما، **مخاطر الصيرفة التقليدية** والتي تشمل مخاطر الائتمان، ومخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر التسعير، ومخاطر السيولة، والمخاطر القانونية، ومخاطر الإلتزام، والمخاطر الاستراتيجية، وثانيهما، **مخاطر الصيرفة الإلكترونية**، وتشمل المخاطر الاستراتيجية، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السمعة، والمخاطر القانونية، والمخاطر التي تؤثر على العمليات المصرفية التقليدية.

وقد ركز **الإتجاه الثاني على أنواع ومكان الإفصاح عن المخاطر**. إذ توصلت دراسة Linsley & Shrivies (2005) إلى أن المنشآت لا توفر صورة كاملة عن المخاطر التي تواجهها، بالإضافة إلى انخفاض الإفصاح الكمي عن المخاطر. إذ يحتوي أغلب المعلومات المفصّل عنها على عبارات وصفية عامة عن إدارة المخاطر. كما أوضحت دراسة ( Lajili & Zeghal ( 2005 أن الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية يتم على ثلاثة مستويات. إذ يُمثل **المستوى الأول** تلك التقارير التي تقدم للإدارة التنفيذية وتتضمن إشراكهم في تحديد المخاطر، وقياسها، وتطور عملية مراقبتها مما يساعد مستخدميها على زيادة كفاءة أداء المنشأة وتحقيق أهدافها من خلال إمدادهم بمعلومات إستراتيجية عن المخاطر التي تتعرض لها المنشأة. ويُمثل **المستوى الثاني** تلك التقارير التي ترفع لمجلس الإدارة لإحاطته بمستوى الرقابة لدى الإدارة التنفيذية ومدى نجاحها في إدارة المخاطر. أما **المستوى الثالث**، فيُمثل الإفصاح عن المخاطر في صلب التقارير المالية ويخدم الأطراف الخارجية من مستثمرين وغيرهم، حيث يقدم لهم معلومات كمية ونوعية بشكل رسمي ومنتظم حول المخاطر المحتملة وكيفية إدارتها. بينما أوضح ( Linsely et al. (2006) من خلال إجراء دراسة استكشافية لممارسات الإفصاح عن المخاطر في التقارير السنوية للبنوك البريطانية والكندية، زيادة الإفصاح

الوصفي عن المخاطر بشكل أكبر من الإفصاح الكمي. كما أوضح Linsely وزملاؤه أن الإفصاح عن التوقعات المستقبلية بلغ 58% بينما بلغ الإفصاح عن المعلومات التاريخية 42%.

وقد توصل عمران (2015) إلى أن معظم الإفصاح عن المخاطر يكون وصفياً، كما أن فصل دور المدير التنفيذي عن رئيس مجلس الإدارة يؤدي إلى إمكانية الرقابة على أداء المدير التنفيذي. كما يُمثل أيضا أداة ضغط عليه للإفصاح عن المخاطر بإعتبارها من المعلومات التي تهم الملاك والأطراف الأخرى.

أما الإتجاه الثالث فقد ركز على محددات الإفصاح عن المخاطر، حيث أوضح Rajab & Handley (2009) أن الإفصاح عن المخاطر يختلف من دولة لأخرى وفقاً للنظم القانونية، والعوامل الثقافية، والقواعد التنظيمية التي تنظم عملية الإفصاح، بالإضافة إلى إختلاف الإفصاح عن المخاطر داخل الدولة الواحدة بين القطاعات المختلفة. كما أشار (Neri 2010) بعد تحليله محتوى التقارير المالية إلى وجود علاقة ايجابية بين حجم الشركة والإفصاح عن المخاطر، بالإضافة إلى وجود علاقة سلبية بين المخاطر التي تتعرض لها الشركة ودرجة الإفصاح عن المخاطر. وقد أشار هذا الكاتب أيضا إلى أن الشركات التي لديها لجنة للمخاطر تولى إهتماماً أكبر لعملية الإفصاح عن المخاطر عن الشركات التي ليس لديها لجنة لإدارة المخاطر. كما أشار عمران (2015) إلى أن فصل دور المدير التنفيذي عن رئيس مجلس الإدارة يؤدي إلى إمكانية الرقابة على أداء المدير التنفيذي، كما يُمثل أيضا أداة ضغط عليه للإفصاح عن المخاطر بإعتبارها من المعلومات التي تهم الملاك والأطراف الأخرى. كما توصل أيضا إلى أن كل من صغر حجم مجلس الإدارة، وزيادة جودة لجنة المراجعة يزيد من مستوى الإفصاح عن المخاطر.

وركز الإتجاه الرابع على أثر الإفصاح عن المخاطر على جودة التقارير المالية، حيث توصلت دراسة Kravet & Muslu (2011) إلى أن الإفصاح عن المخاطر يؤدي إلى تحسن كل من الأداء وجودة التقارير المالية، حيث ينعكس ذلك في صورة إنخفاض التقلب في عوائد الأسهم عند الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية، وزيادة حجم تداول أسهم الشركة في حالة الإفصاح عن أخبار جيدة ( الإفصاح الايجابي) عنه في حالة الإفصاح عن أخبار سيئة ( الإفصاح السلبي). يضاف إلى ذلك زيادة دقة توقعات المحللين الماليين بعد الإفصاح عن المخاطر مما يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية.

ونظراً لتزايد الإتجاه نحو إعداد التقارير المتكاملة، وما يتطلبه ذلك من إفصاح عن معلومات مالية ومعلومات غير مالية، فقد زاد الإهتمام بالإفصاح عن إدارة المخاطر المستقبلية (Adams et al. 2011)، وخاصة مع ما تتطلبه عملية إعداد التقارير المتكاملة من دمج للأداء السابق مع الأحداث المتوقعة. وبالتالي

فإن إدارة المخاطر يمكن أن تلعب دوراً كبيراً كمدخل أكثر شمولاً لعملية إعداد التقارير المتكاملة<sup>24</sup> (IIRC 2011).

ويُعد الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية المنشورة جوهر عملية إدارة المخاطر. إذ يتم من خلاله إتاحة المعلومات عن المخاطر التي تواجه المنشأة حالياً أو المخاطر التي يمكن أن تواجهها في المستقبل، حيث تُعد هذه المعلومات مدخلات أساسية بالنسبة لقرارات الفئات المستخدمة لهذه التقارير (عمران، 2015). وقد أشار عمران (2015) إلى أن الإفصاح عن المخاطر يُعد أحد وسائل إدارة المخاطر، على أن يكون مجلس الإدارة في الشركة مسئولاً عن الإفصاح عن معلومات إدارة المخاطر، للتأكد من أن الأطراف المهتمة يمكنها تقييم الاستراتيجيات المطبقة من جانب الشركة.

وقد أشار عبدالله (2015) إلى أن قانون الشركات المصري رقم 159 لعام 1981 قد ألزم الشركات بإعداد تقرير لمجلس الإدارة يُرفق بالقوائم المالية السنوية، والذي ينطوي على بعض الإفصاحات عن المخاطر ولكن دون ضوابط، وآليات لتنفيذها، أو فرض عقوبات على الشركات التي لم تلتزم بإعداد هذا التقرير. كما بين أن قواعد القيد ببورصة الأوراق المالية المصرية تُلزم الشركات المقيدة بالإفصاح عن بعض الأمور، والأحداث اللاحقة، وذات التأثير الجوهري على المعلومات الواردة بالقوائم المالية المتعارف عليها. كما أنها لم تلتزم الشركات باستخدام نمط معين للإفصاح وإن كانت لم تطالب بشكل صريح بالإفصاح عن المخاطر التي تواجه الشركة.

وقد أوصى طاحون (2003) بضرورة إصدار معيار محاسبي يتناول المخاطر ومصادر عدم التأكد المحيطة بعمليات الشركة مشيراً إلى أن ذلك يُعد جزءاً من الإفصاح المحاسبي يخضع لقواعد وإرشادات عملية إعداد القوائم المالية المستقبلية. كما أوصى عبد الله (2015) بأهمية وجود إطار متكامل لمتطلبات الإفصاح عن المخاطر تلتزم به الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية. ويشمل هذا الإطار ضرورة الإفصاح ( الكمي والوصفي) عن المخاطر المالية وغير المالية في قسم مستقل داخل تقرير مجلس الإدارة. ويتفق الباحث مع عبد الله (2015)، ولكن يرى ضرورة الإفصاح عن المخاطر بشكل تفصيلي في تقرير منفصل للجنة المخاطر التي يرى ضرورة إلزام الشركات المقيدة بالبورصة بضرورة وجوده وإعداد تقرير منفصل لها.

وقد تبين للباحث من خلال الإطلاع على التقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، والتي تطبق إدارة المخاطر أنه يتم الإفصاح عن المخاطر لهذه الشركات في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، سواء بالنسبة لإدارة المخاطر المالية ( خطر السوق، وخطر الائتمان، وخطر السيولة )، أو إدارة مخاطر رأس المال

<sup>24</sup> The International Integrated Reporting Council (IIRC) المعهد الدولي للتقارير المتكاملة



للمحافظة على استمرارية الشركة في المستقبل، وإدارة المخاطر السياسية، والاقتصادية، والتنظيمية، وخاصة للشركات التي تمارس جانباً من نشاطها التشغيلي في الدول الأخرى مثل شركة جلوبال تيليكوم القابضة. إذ تتولى إدارة التمويل في بعض الشركات ( مثل شركة جلوبال تيليكوم) إدارة تلك المخاطر من خلال تطبيق السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

## 2-3-2 أثر التحفظ المحاسبي كآلية لإدارة المخاطر على جودة التقارير المالية

يُعرف التحفظ المحاسبي<sup>25</sup> بأنه سياسة أو اتجاه محاسبي للتخفيض المتعمد لصافي القيمة المحاسبية للأصل بالنسبة لصافي قيمته الاقتصادية (Ruch & Taylor. 2014). ويوجد جدل كبير بين الباحثين وواضعي المعايير المحاسبية حول منفعة وتكلفة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية بالنسبة لمستخدميها، وخاصة بعد قيام مجلس معايير المحاسبة المالية FASB باستبعاد التحفظ المحاسبي من الخصائص النوعية للتقارير المالية في إطاره المفاهيمي عام 2010 باعتباره متحيزاً ويؤثر على الحيادية (FASB 2010). فقد رأى البعض أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى أرقام متحيزة في القوائم المالية بما يؤدي إلى إتخاذ قرارات غير سليمة (e.g., Guay & Verrecchia 2006; Gigler et al. 2009). وعلى العكس، يرى البعض الآخر أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى مزيد من الحيادية بين أطراف التعاقد، حيث يُعد آلية فعالة لإتمام التعاقدات بشكل سليم (e.g., Basu 1997; Watts 2003).

ومن الجدير بالذكر، أن الدراسات التي تناولت أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية توصلت إلى نتائج متباينة. فقد توصل (Collins et al. 1997) إلى انخفاض الدور التقييمي للأرباح ( وزيادة الدور التقييمي للقيمة الدفترية) بما يشير إلى انخفاض جودة الأرباح كمؤشر لإنخفاض جودة التقارير المالية في الشركات الأكثر تحفظاً. وقد تم توضيح ذلك من خلال ظهور أرباح سالبة. وقد اتفق Lev & Zarowin (1999) مع (Collins et al. 1997) في أن العلاقة بين الأرباح والعوائد تقل عبر الزمن كمؤشر لانخفاض جودة الأرباح في الشركات الأكثر تحفظاً خاصة الشركات التي تتميز بزيادة نفقات البحوث والتطوير.

<sup>25</sup> يطلق على التحفظ المشروط أيضاً بالتحفظ اللاحق ex post conservatism أو التحفظ المعتمد على الأخبار dependent conservatism ويعني أن يتم تخفيض القيم الدفترية لصافي الأصول عند حدوث أحداث معينة غير مرغوب فيها sufficiently adverse circumstances ، وفي نفس الوقت لا يتم زيادة هذه القيم عند حدوث أحداث مرغوب فيها (Ball et al. 2013; Basu 1997). ومن أمثلة التحفظ المشروط استخدام قاعدة التكلفة أو القيمة السوقية أيهما أقل عند تقييم المخزون، وتسجيل التدهور impairment في قيم الأصول طويلة الأجل الملموسة وغير الملموسة. إذ أن هذا النوع من التحفظ المحاسبي معلق على شرط حدوث أحداث معينة يتم تحديد كيفية التعامل معها مسبقاً من قبل إدارة الشركة. وحديثاً، بدأ الباحثون وصف هذا النوع من التحفظ المحاسبي بالتحفظ غير الإختياري non- discretionary conservatism باعتباره يُمثل نوعاً من عدم توافر عنصر الإختيار discretion من بين الطرق المحاسبية أمام الإدارة عند معالجة بعض عناصر القوائم المالية. مثال ذلك الاعتراف الفوري بنفقات البحوث والتطوير = والإعلان على أنها مصروف وإظهارها ضمن قائمة الدخل، ومن ثم فإنه لا يمكن فيما بعد إختيار البديل الآخر، والذي يقضي برسملتها كتكلفة وإظهارها ضمن الأصول في قائمة المركز المالي (Lawrence et al. 2013).



بينما توصل (Kim & Kross (2005) إلى وجود تحسن في مقدرة الأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كمقياس لجودة الأرباح نتيجة لمزيد من التحفظ المحاسبي في هذه الشركات. كما توصل (Chen et al.(2007) إلى أن التحفظ غير المشروط<sup>26</sup> يحسن جودة المعلومات المحاسبية كمؤشر لجودة التقارير المالية، أما التحفظ المشروط فإنه لا يحسن جودة المعلومات المحاسبية .

وقد إتفق (Bandyopadyay et al. (2010 مع (Kim & Kross (2005 وأضاف أن التحفظ المشروط يزيد من المقدرة التنبؤية سواء بالنسبة للتدفقات النقدية أو للأرباح المستقبلية في الشركة كمؤشر على جودة التقارير المالية. وفي نفس السياق ، توصلت دراسة (Jackson & Liu (2010 إلى أن الاعتماد على مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ( كآلية للتحفظ غير المشروط) يسهل من استخدام الديون المعدومة لإدارة الأرباح مما يقلل من جودتها ، وبالتالي انخفاض جودة التقارير المالية .

بينما لم تتوصل دراسة (Balachandran & Mohanram (2010 إلى دليل كافي بأن التحفظ المحاسبي يقلل من الدور التقييمي للأرباح عبر الزمن ، وبالتالي لا يوجد أثر على جودة الأرباح كمؤشر لجودة التقارير المالية . وفي مصر توصلت دراسة (Ismail & Elbolok (2011 إلى أن الشركات التي لديها مزيد من التحفظ المشروط تقل بها جودة الأرباح كمؤشر لجودة التقارير المالية. ولكن لم يتوصل هذان الكاتبان إلى وجود تأثير معنوي للتحفظ غير المشروط على جودة الأرباح كمؤشر لجودة التقارير المالية .

وفي نفس السياق ، توصل (khan et al. (2013 إلى وجود تأثير إيجابي للتحفظ المحاسبي على خصائص المعلومات المحاسبية (ملاءمة المعلومات المحاسبية، وإمكانية الاعتماد عليها، ووقتية هذه المعلومات) كمؤشر لجودة التقارير المالية. ومن ناحية أخرى، أوضح (Biddle et al. (2013 أن التحفظ المحاسبي يُعد آلية من آليات إدارة المخاطر يتم إتباعها لتخفيض مخاطر تدهور التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، حيث يُعد التحفظ المحاسبي غير المشروط بديلاً للتحوط المحاسبي، والذي يُستخدم لتخفيض مخاطر تدهور التدفقات النقدية التشغيلية، بينما يُعد التحفظ المشروط مكملاً للتحوط المحاسبي لتخفيض هذه المخاطر .

<sup>26</sup> **التحفظ غير المشروط** يسمى أيضا بالتحفظ السابق ex ante conservatism أو التحفظ غير المعتمد على الأخبار news independent conservatism. ويعني الإختيار المسبق للطرق المحاسبية الخاصة بمعالجة الأصول والإلتزامات ، التي ينتج عنها انخفاضاً في القيمة الدفترية عن القيمة السوقية لصافي الأصول ، وذلك على مدار عمر هذه الأصول و/أو الإلتزامات (والتي تمثل شهرة متوقعة غير ظاهرة Basu 1997 ، Ball et al. 2013 . ومن أمثلة هذا النوع من التحفظ المحاسبي إختيار طريقة معينة لاستهلاك الأصول الثابتة مثل طرق الاستهلاك المعجل والتي يزيد الاستهلاك العادي لهذه الأصول، واستخدام المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية لإثبات المشروعات ذات صافي القيمة الحالية الموجبة. ويعني ذلك أن هذا النوع من التحفظ غير معلق على حدوث حدث معين، وإنما هو إختيار مسبق لطريقة محاسبية معينة لمعالجة عنصر معين من عناصر القوائم المالية، وذلك عندما يكون هناك بدائل لمعالجة هذا العنصر محاسبياً. وحديثاً ، يصف الباحثون هذا النوع من التحفظ المحاسبي بالتحفظ الإختياري discretionary conservatism، حيث أنه يُمثل وجود فرصة أمام الإدارة للإختيار من بين الطرق والتقديرية المحاسبية التي تقع ضمن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAPs ، بحيث تؤدي هذه الإختيارات إلى انخفاض مستمر في الأرباح المتركمة وصافي الأصول التراكمية خلال فترة معينة من الزمن.

وبالإضافة إلى ذلك، يُعد التحفظ غير المشروط آلية لإدارة المخاطر تقلل من تعرض المنظمة لمخاطر الإفلاس من خلال تدعيمه للتدفقات النقدية، والحد من عملية إدارة الأرباح (Alipour et al. 2013; Biddle et al. 2013) وقد توصل (Chen et al. 2014) إلى أن التحفظ المحاسبي المشروط يقلل من استمرارية الأرباح مما يقلل من جودة الأرباح كمؤشر لجودة التقارير المالية. كما توصل (Kordlouie et al. 2014) إلى أن التحفظ المحاسبي يُعد آلية من آليات إدارة المخاطر تزيد من جودة التقارير المالية ، مما يؤدي إلى الحفاظ على العلاقة مع المستثمرين والثقة في الوضع المالي للشركة .

### 2-3-3 علاقة إدارة المخاطر بالرقابة الداخلية

أصدرت لجنة COSO عام 1992 تقريراً تحت مسمى "الإطار المتكامل للرقابة الداخلية"، والذي تم فيه تعريف الرقابة الداخلية<sup>27</sup>. وقد حددت اللجنة في هذا التقرير خمسة مكونات لهذا الإطار هي بيئة الرقابة، وتقدير المخاطر<sup>28</sup>، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتصال، والمتابعة. وقد حظى هذا الإطار بقبول واسع خاصة فيما يتعلق بإعداد تقرير عن فعالية الرقابة الداخلية عند إعداد التقارير المالية للشركات العامة المقيدة ببورصات الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية طبقاً للقسم 404 من قانون SOX الصادر سنة 2002. كما تم استخدام هذا الإطار المتكامل للرقابة الداخلية في كثير من دول العالم .

وفي سبتمبر من عام 2004 أصدرت لجنة COSO تقريراً تحت مسمى "إدارة مخاطر المشروع - إطار متكامل". ويوسع هذا التقرير من إطار الرقابة الداخلية وفقاً لتقرير لجنة (1992) COSO، حيث أصبحت الرقابة الداخلية جزءاً من إدارة المخاطر. وقد عرّف تقرير لجنة (2004) COSO إدارة المخاطر كما ذكر آنفاً، مع تحديد ثمانية مكونات لإدارة المخاطر هي البيئة الداخلية، ووضع الأهداف، وتحديد الأحداث، وتقدير المخاطر، والاستجابة للمخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصال، والمتابعة. ووفقاً لهذا الإطار فإن جميع العاملين بالمنشأة مسئولون عن عملية إدارة المخاطر، ويكون المدير التنفيذي CEO هو المسئول الأول، بينما يكون باقى المديرين، والمدير المالي، ومدير المخاطر، والمراجع الداخلى هم المسئولون عن تقديم الدعم. ويجب أن تكون هناك مشاركة من كافة العاملين في إدارة المخاطر من خلال إلزامهم بالتعليمات الموضوعية . كما يتعين الإشراف على عملية إدارة المخاطر من جانب مجلس الإدارة، والذي يجب أن يكون لديه معرفة كاملة

<sup>27</sup> تعرف الرقابة الداخلية وفقاً (1992) COSO بأنها عملية تتأثر بمجلس الإدارة، والإدارة، وأفراد آخرين. وتصمم تلك العملية للحصول على تأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية، وإمكانية الاعتماد على التقارير المالية، والالتزام بالقوانين والقواعد المنظمة.

<sup>28</sup> يُمثل تقدير المخاطر القيام بثلاث خطوات أساسية هي، تقدير مدى أهمية المخاطر، واحتمال تكرار حدوث المخاطر، ووضع استراتيجية لإدارة المخاطر.

بمقدرة الشركة على تحمل المخاطر، بالإضافة إلى وجود العديد من الأطراف ( من خارج المنشأة) والتي تلعب دوراً مهماً في إدارة المخاطر من خلال ما تقدمه من معلومات مفيدة لإدارة المخاطر ( مثل مراجع الحسابات، والموردين، والعملاء، والمحللين الماليين ). لذا يمكن القول بأن هذا الإطار ضروري لتحقيق رقابة داخلية فعالة. ووفقاً لهذا الإطار تُعد الرقابة الداخلية جزءاً متكاملًا مع إدارة المخاطر، والتي تُعد بدورها جزءاً من نظام الحوكمة الشامل في المنظمة(OECD 2009).

وقد قامت لجنة أعمال المحاسبين المهنيين PAIB<sup>29</sup> بالإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC (2011)<sup>30</sup>، وبمساعدة لجنة COSO بإجراء دراسة مسحية عبر الإنترنت لأكثر من 80 دولة خلال الفترة من يونيو 2010 إلى أغسطس 2010، لتقصى الاحتياجات المطلوبة على مستوى العالم لتقوية الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وذلك من خلال تحديد نقاط القوة والضعف فيهما والدور المنوط بهما. وقد أوضحت الدراسة أن إدارة المخاطر يتم تصميمها لتحديد الأحداث المحتملة التي يمكن أن يكون لها تأثير على المنظمة، كما أنها تساعد المنظمة على الاستعداد لقبول مستوى معين من المخاطر risk appetite<sup>31</sup> لتحقيق توكيد معقول بأن المنشأة تحقق أهدافها. ومن ناحية أخرى، تساعد الرقابة الداخلية على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنشأة من خلال التشغيل بكفاءة وفعالية، والحفاظ على موارد المنشأة، وتوفير معلومات يمكن الاعتماد عليها، وضمان الالتزام بالتشريعات والقوانين.

وقد اختلفت آراء المشاركين في الدراسة المسحية حول علاقة الرقابة الداخلية بإدارة المخاطر. إذ يرى بعض المشاركين أنهما منفصلتين، حيث تُركز إدارة المخاطر على التهديدات الخارجية ( الاستراتيجية، والمالية، والتشريعية )، بينما تُركز الرقابة الداخلية على جوانب الضعف الداخلية (التشغيلية)، وبالتالي يكون لكل منهما أهداف مختلفة. بينما رأى البعض الآخر من المشاركين أن إدارة المخاطر والرقابة الداخلية هما وجهان لعملة واحدة.

وأوضح معظم المشاركين في الدراسة، والذين يُمثلون نسبة 60% أن المنظمات التي يعملون بها لديها نظام رسمي Formal لإدارة المخاطر، ونظام رسمي للرقابة الداخلية. بينما أوضح 7% من المشاركين أن لديهم نظاماً رسمياً لإدارة المخاطر فقط، في الوقت الذي بين 18% من المشاركين أن لدى شركاتهم نظاماً

<sup>29</sup> Professional Accountants In Business لجنة أعمال المحاسبين المهنيين، وهي لجنة تشمل أكثر من 164 عضو، وترتبط بالاتحاد الدولي للمحاسبين، وتهدف إلى دعم المحاسبين المهنيين في مجال الأعمال من خلال تشجيع، وتسهيل تنمية وتبادل المعرفة، وتحسين ممارسة المهنة على مستوى العالم.

<sup>30</sup> International Federation of Accountants

<sup>31</sup> عرفت لجنة COSO risk appetite بأنه مقدار الخطر الذي يمكن قبوله للحفاظ على تحقيق قيمة للمساهمين.

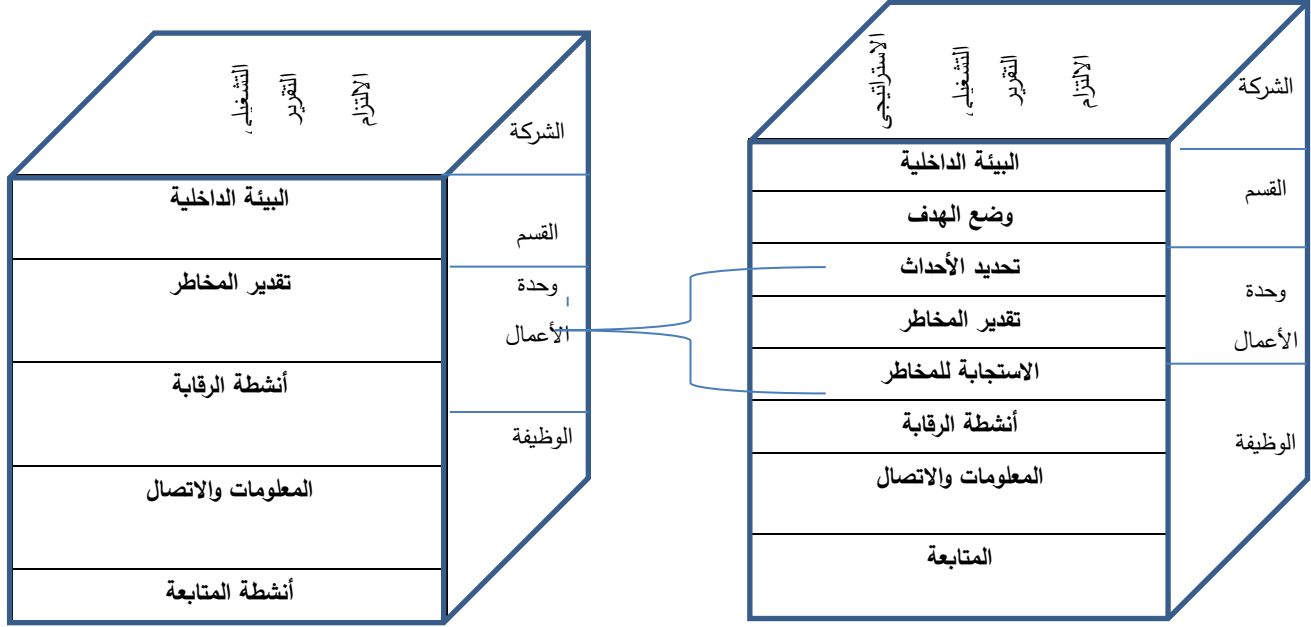
رسمياً للرقابة الداخلية فقط. كما أوضح 14% من المشاركين عدم وجود نظام رسمي لكل من الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر .

وعند سؤال المشاركين عن العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، أوضح 55 % من المشاركين وجود انفصال بين نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر ( بمعنى انفصال النظام والعمليات ). بينما أوضح 45% من المشاركين أن العلاقة بينهما تكاملية Integrated ( بمعنى أنهما نظام واحد، وعملية مشتركة). وتوقع حوالي 85% من المشاركين ضرورة وجود تكامل بين النظامين في المستقبل.

وفي سبتمبر من عام 2013 تم تحديث إطار (COSO 1992) لتدعيم المكونات الخمسة السابقة للرقابة الداخلية ، وذلك بتحديد سبعة عشر مبدأً لتوضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بهذه المكونات لتعزيز مقدرة مجلس الإدارة على تطبيق هذه المبادئ في جميع الشركات الخاصة والعامة ، وذلك بخلاف الإطار الأصلي الصادر عام 1992، والذي كان يعكس بشكل ضمني فقط جوهر هذه المبادئ McNally & Tophoff (2014) .

يتضح مما سبق ، وجود ارتباط وتكامل بين كل من إدارة المخاطر والرقابة الداخلية من خلال الإصدارات المتعلقة بهما مثل الإطار المتكامل للرقابة الداخلية (COSO 1992) والمعدل عام 2013، والذي يعتبر تقدير المخاطر جزءاً أساسياً من نظام الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى إطار إدارة مخاطر المشروع (COSO 2004)، والذي يوسع من إطار الرقابة الداخلية كما يتضح من شكل رقم (1-2) .

شكل رقم (1-2) مقارنة بين إطار لجنة COSO الصادر عام 1992 والمعدل عام 2013 ، وإطار لجنة COSO الصادر عام 2004



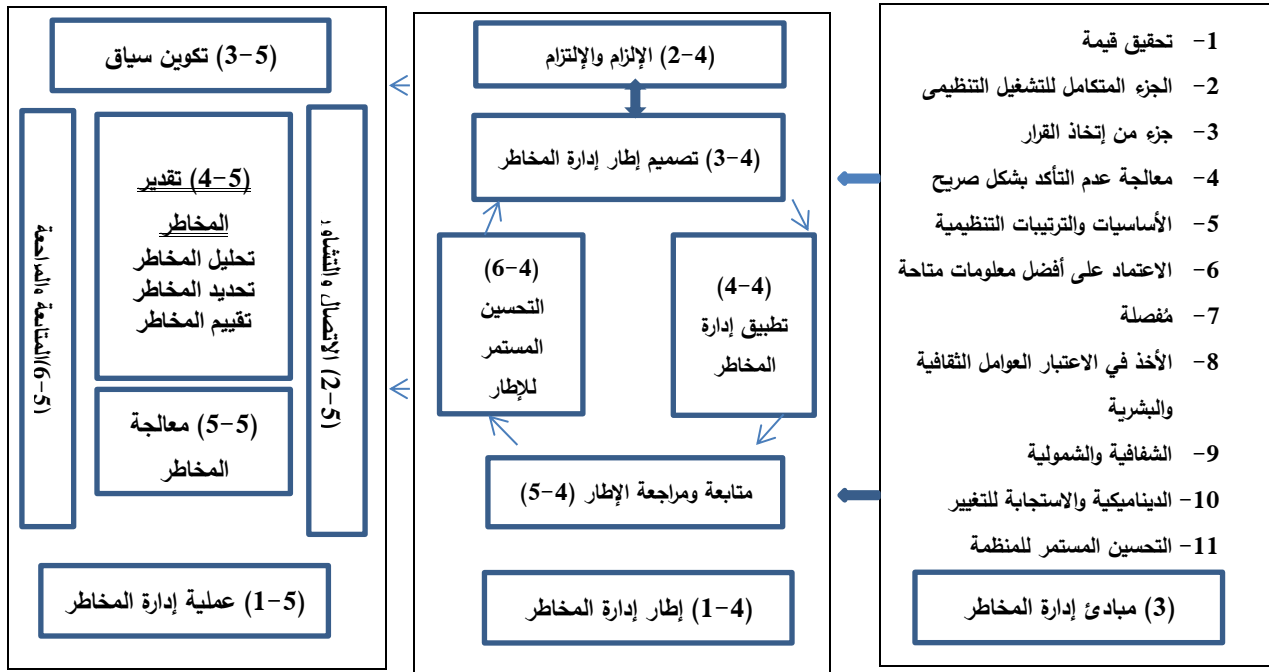
الإطار المتكامل للرقابة الداخلية

الإطار المتكامل لإدارة مخاطر المشروع

المصدر: McNally & Tophoff (2014,p.31)

وفي نفس السياق، صدر في عام 2009 معيار ISO 31000 ، والذي حدد مجموعة مبادئ principles ، وإطار عمل framework ، وخطوات لتطبيق إدارة المخاطر process في أي نوع من الشركات سواء أكانت تنتمي للقطاع الخاص، أو تنتمي للقطاع العام. ويُعد الدافع من وراء إصدار هذا المعيار هو أن أي منشأة تتعرض لمخاطر في جميع الأنشطة التي تقوم بها، وبالتالي تحتاج إلى إدارة فعالة لهذه المخاطر. وبالتالي، يُمكن هذا المعيار كل منشأة من إدارة مخاطرها بأسلوب منهجي ومنطقي، كما يتضح من الشكل رقم (2-2).

شكل رقم (2-2) : معيار ISO 31000 الصادر عام 2009 بعنوان "مبادئ ، وإطار عمل ، وخطوات عملية إدارة المخاطر"



المصدر : (McNally & Tophoff(2014,p.33)

وكما يتضح من الشكل (2-2) فإن المعيار ISO 31000 حدد أحد عشر مبدأً لإدارة المخاطر، حيث يتضمن فكرة أن إدارة المخاطر تحقق قيمة، وتوضح الجزء المتكامل من عمليات المنشأة، وتُعد جزءاً من عملية اتخاذ القرار. كما تُعد إدارة المخاطر عملية مُنظمة، ومُهيكلة، ومُحددة بوقت، وتُعالج بشكل صريح عدم التأكد، وتعتمد أيضاً على أفضل معلومات متاحة. ولا بد أيضاً أن تكون إدارة المخاطر مفصلة tailored وفقاً للظروف المعينة في المنشأة، وتأخذ في اعتبارها العوامل الثقافية، والبشرية، وتكون شفافة. ويجب أن تكون أيضاً ديناميكية، ومستجيبة للتغير، وتعمل على التحسين المستمر.

كما يظهر من الشكل (2-2) إطار عمل إدارة المخاطر، والذي يوفر الأساسيات، والترتيبات التنظيمية لتصميم، وتطبيق، ومتابعة، وفحص، والتحسين المستمر لإدارة المخاطر في المنشأة. ويجب أخذ هذه الترتيبات في الاعتبار حتى تتمكن المنشأة من إدارة مخاطرها بشكل جيد. ويظهر أيضاً من الشكل (2-2) خطوات عملية إدارة المخاطر، والتي تتضمن تكوين سياق، وتحديد، وتحليل، وتقييم، ومعالجة، ومتابعة، وفحص المخاطر، والاتصال وتقديم المشورة. ومن الجدير بالذكر أنه يتم تكرار الخطوات السابقة عند اتخاذ أي قرار.

يتضح مما سبق، أن مبادئ، وإطار عمل، وخطوات تطبيق المعيار السابق يجب أن تكون مترابطة ، ولا بد من تنفيذها، وتطبيقها لإدارة المخاطر بفعالية. وقد أوضح (2014) McNally & Tophoff أن تطبيق معيار ISO 31000 يمكن المنشأة من :

- الإهتمام بمدى الحاجة لتحديد ومعالجة المخاطر في المنشأة .
  - تحسين عملية تحديد الفرص والتهديدات.
  - وضع أساس يمكن الاعتماد عليه في التخطيط واتخاذ القرارات.
  - زيادة احتمالية تحقيق المنشأة لأهدافها .
  - تعزيز سلامة ، وأمان الأداء ، وحماية البيئة .
  - الإلتزام بالمتطلبات التشريعية والقانونية.
  - تحسين التقارير سواء أكانت إجبارية أو اختيارية، وتحسين ثقة ومصداقية أصحاب المصالح.
- ومن الجدير بالذكر ، أن الكثير من المنشآت تستخدم كلا من إطار لجنة COSO الصادر عام 2004 وإطار معيار ISO 31000 الصادر عام 2009 . وبالتالي يكمن التحدى في هذه الحالة في عدم توافق مصطلحات ومفاهيم كلا الإطارين كما يتضح من الجدول رقم (2-2).

جدول رقم (2-2) مقارنة بين إطار (2004) COSO و (2009) ISO 31000

COSO(2004)	ISO 31000(2009)
طويل للغاية Too lengthy	قصير للغاية
يُركز على إدارة مخاطر المشروع	مدخل عام لإدارة المخاطر
على شكل مكعب واحد	إطار عمل وتشغيل Framework and Process
تميل المخاطر إلى السلبية	يمكن أن تكون المخاطر إيجابية أو سلبية
المخاطر متواجدة بالفعل	المخاطر مرتبطة بتحقيق الأهداف
الفرص والمخاطر	الفرص هي مصدر المخاطر
العملية أكثر تتابعاً Sequential	العملية أكثر تكراراً Iterative

المصدر : (2014,P.34) McNally & Tophoff

يتضح مما سبق، أن الرقابة الداخلية جزء لا يتجزأ من عملية إدارة المخاطر سواء وفقاً للجنة COSO أو وفقاً للمعيار الدولي ISO 31000 .

## 2-3-4 أثر الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر على جودة التقارير المالية

يُعد تطبيق، وتقييم، ومتابعة كل من نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر محددًا رئيسياً لجودة التقارير المالية، خاصة وأن نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر يحد من التلاعب المتعمد في المعلومات المعلنة للجهات الخارجية، ويقلل من مخاطر الإجراءات العشوائية، وأخطاء التقدير المحاسبي في التقارير المالية، ويخفض من المخاطر المتلازمة لاستراتيجيات الأعمال والعمليات، والتي يمكن أن تؤثر على جودة المعلومات في التقارير المالية (COSO 1992).

ويوفر تقرير الرقابة الداخلية تأكيداً معقولاً فيما يتعلق بإمكانية الاعتماد على التقارير المالية، وبالتالي من المفترض أن تؤدي جودة الرقابة الداخلية إلى معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها بصورة أكبر. إذ تهدف الرقابة الداخلية إلى منع، واكتشاف الأخطاء أو الغش والذاتان يسببان تحريف القوائم المالية. وبرغم وجود دليل محدود نتيجة نقص البيانات عن الرقابة الداخلية وعلاقتها بجودة التقارير المالية، فإنه يكون من الصعب ملاحظة أو التحقق من جودة الرقابة الداخلية (Kinney 2000). ومع ذلك فقد تناول بعض الدراسات أثر ذلك، حيث إختبر (Doyle et al. (2007) العلاقة بين بيئة الرقابة الداخلية في الشركة كأحد مكونات الرقابة الداخلية وجودة الاستحقاقات كمؤشر لجودة التقارير المالية، لعينة من 1210 شركة مقيدة ببورصات الأوراق المالية الأمريكية خلال الفترة من 2002 إلى 2005. وقد ركز Doyle وزملاؤه على الإفصاح عن الضعف الجوهرى في الرقابة الداخلية بالشركة <sup>32</sup> material weakness للحكم على بيئة الرقابة الداخلية للشركة، بالإضافة إلى أن هذا النوع من الخلل في الرقابة الداخلية يؤثر على جودة التقارير المالية. كما أن الإفصاح عن الضعف الجوهرى يكون إجبارياً وليس إختيارياً. كما صنف Doyle وزملاؤه الضعف الجوهرى إلى ضعف جوهرى على مستوى حساب معين account-specific أو ضعف جوهرى على مستوى الشركة company-level. وقد توصل Doyle وزملاؤه إلى أن وجود ضعف جوهرى في الرقابة الداخلية يزيد من احتمالية وجود مشكلات هامة في القوائم المالية، حيث أن وجود بيئة رقابة داخلية ضعيفة يزيد من احتمال وجود مخاطر التلاعب في الأرباح، مما يقلل من جودة الأرباح وما يترتب على ذلك من انخفاض جودة التقارير المالية. وقد ركز Doyle وزملاؤه على قياس جودة التقارير المالية من خلال عدة مقاييس مثل الاستحقاقات الإختيارية، وجودة الاستحقاقات، وتعديل القوائم المالية التاريخية، واستمرارية الأرباح. وقد توصل Doyle وزملاؤه إلى وجود

<sup>32</sup> عرف مجلس الإشراف على مكاتب المحاسبة العامة (PCAOB) Public Company Accounting Oversight Board الضعف الجوهرى material weakness بأنه قصور أو عيب جوهرى في الرقابة الداخلية يظهر في عدم منع أو اكتشاف التزليل الجوهرى في القوائم المالية. بينما عرف القصور الجوهرى significant deficiency بأنه قصور في الرقابة أقل حدة من الضعف الجوهرى، ويؤثر سلباً على مقدرة الشركة على تسجيل وتشغيل وإعداد التقارير المالية بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها GAAP.



تأثير سلبي للضعف الجوهري في الرقابة الداخلية (على مستوى الشركة) على جودة التقارير المالية، بينما لا يكون هناك تأثير معنوي للضعف الجوهري للرقابة الداخلية (على مستوى الحساب) على جودة التقارير المالية .

كما ركز (2008) Ashbaugh-Skaife et al. على إختبار أثر قصور نظام الرقابة الداخلية deficiencies وفقاً لقانون SOX على جودة الاستحقاقات كمؤشر لجودة التقارير المالية لعينة من 1281 مشاهدة للتقارير المالية السنوية للشركات الأمريكية عن الفترة من 2003 إلى 2005. وقد توصل Ashbaugh-Skaife وزملاؤه إلى أن الشركات التي تفصح عن قصور في الرقابة الداخلية تقل بها جودة الاستحقاقات كمؤشر على انخفاض جودة التقارير المالية، وذلك بخلاف الشركات التي لاتفصح عن قصور في الرقابة الداخلية. كما أشار Ashbaugh-Skaife وزملاؤه إلى أن الضعف في الرقابة الداخلية يؤدي إلى أخطاء غير متعمدة، بينما يؤدي القصور في الرقابة الداخلية إلى أخطاء متعمدة.

وقد ركز (2008) Brown et al. على أثر إصدار قانون KTG<sup>33</sup> عام 1998 للرقابة والشفافية على جودة الأرباح كمؤشر لجودة التقارير المالية، وذلك لعينة من 2563 شركة مقيدة ببورصة الأوراق المالية الألمانية مع مقارنتها بعينة من 10832 شركة من دول مختلفة، وذلك عن الفترة من 1994 إلى 2002. وقد توصل Brown وزملاؤه إلى وجود تأثير ايجابي لنظام الرقابة الداخلية على جودة الأرباح كمؤشر على جودة التقارير المالية وخاصة بعد صدور هذا القانون في عام 1998 .

وقد إختبرت دراسة (2010) Pagach & Warr أثر تطبيق إدارة المخاطر على خصائص المخاطر والتي تشمل التقلب في أسعار الأسهم ، والتقلب في الأرباح. وقد توصل هذان الكاتبان إلى أن تطبيق إدارة المخاطر يؤثر سلبياً على التقلب في أسعار الأسهم ، والتقلب في الأرباح مما يساعد على تمهيد الأرباح وبالتالي زيادة جودة التقارير المالية .

يتضح مما سبق أن الإلتزام بقوانين محددة يساعد المديرين على زيادة أو الحفاظ على جودة نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. وقد تم إصدار عدة قوانين لنظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في عدة دول مثل القانون الألماني KTG عام 1998، والقانون الأمريكي SOX عام 2002، والقانون الكندي SOX North عام 2005 ، والقانون الياباني J-SOX عام 2008 ، والقانون الصيني C-SOX عام 2011.<sup>34</sup>

وقد قام (2014) Brown وزملاؤه بتكرار دراستهم السابقة عام 2008 ، مع أخذ إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في الحسبان باعتبارهما نظاماً واحداً، وذلك من خلال التركيز على تطبيق، وتقييم، ومتابعة نظام

<sup>33</sup> (Gesetz zur Kontrolle und Transparenz im Unternehmensbereich; <sup>34</sup> نقلًا عن Brown et al.(2014) .

للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر باعتبارهما محددًا رئيسياً لجودة التقارير المالية من خلال منعهما لخطر التلاعب المتعمد في المعلومات المحاسبية المنشورة. وقد اعتمد Brown وزملاؤه على عينة مكونة من 2148 شركة مقيدة ببورصة الأوراق المالية الألمانية ومقارنتها بعينة من 10836 شركة من دول مختلفة، وذلك عن الفترة من 1994 إلى 2002. وقد اعتمد هولاء الكتاب على مدخلين شبه تجريبيين quasi-experimental، حيث يطبق المدخل الأول إختبار الفروق differences، والذي يُستخدم لقياس التغير في جودة الأرباح في الشركات الألمانية بعد صدور قانون KTG عام 1998. وقد تم اعتبار قانون KTG هو المتغير المستقل والذي يأخذ القيمة (1) للسنوات المالية بعد ديسمبر 1998، ويأخذ القيمة (صفر) قبل ديسمبر 1998، بينما يُمثل المتغير التابع جودة الأرباح. أما المدخل الثاني فيسمى الفرق في الفروق difference in-differences وتم تصميمه لقياس التغير في جودة الأرباح في الشركات الألمانية بعد صدور قانون KTG مقارنة بعينة الشركات غير الخاضعة لهذا القانون .

وقد توصل Brown وزملاؤه إلى وجود زيادة في الاعتراف بالخسائر في التوقيت المناسب، وانخفاض تمهيد الأرباح (كمؤشران على زيادة جودة الأرباح) بعد صدور قانون KTG عام 1998. كما توصل Brown وزملاؤه إلى أن وجود نظام ملزم للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر قد أدى إلى زيادة جودة الأرباح كقياس لجودة التقارير المالية . وقد أشارت الدراسة أيضا إلى تزايد إتباع الشركات لنظام ملزم للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الكثير من دول العالم، وخاصة بعد صدور قانون SOX عام 2002 في الولايات المتحدة الأمريكية .

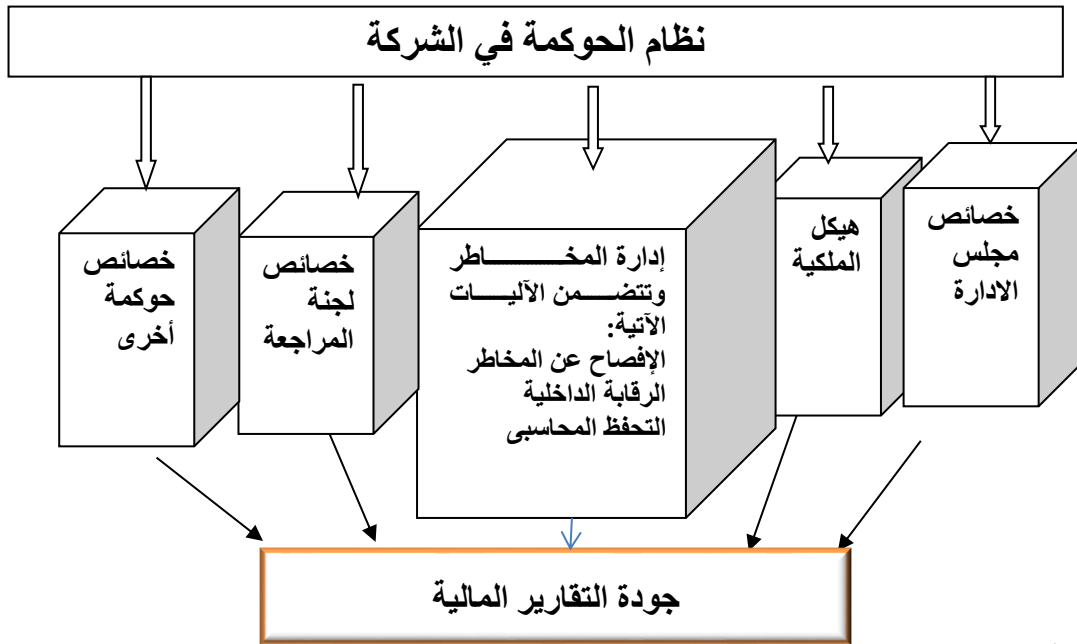
وقد أوضح (Cohen et al. (2014) أن وجود خلل في نظام إدارة المخاطر يكون محل إهتمام المراجع الخارجي عند تقييمه لمدى مقدرة المنشأة على الاستمرار، أو عند تقييمه لجدوى خطط الإدارة لمعالجة مقدرة المنشأة على الاستمرار. لذا إهتم Cohen وزملاؤه بإختبار أثر تطبيق إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية والرقابة الداخلية، من خلال إستقصائهم لدور ما أسموه ثالث الحوكمة (المدير المالي، وأعضاء لجنة المراجعة، والمراجع الخارجي) في عملية إدارة المخاطر، وأثر ذلك على جودة التقارير المالية وتعزيز الرقابة الداخلية في المنشأة . وقد توصل Cohen وزملاؤه إلى وجود أثر ايجابي لتطبيق إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية، والرقابة الداخلية، وفقا لأراء كل من المديرين الماليين، وأعضاء لجنة المراجعة، والمراجعين الخارجيين المشاركين في الدراسة .

كما توصل (kommunuri et al. (2014) إلى أن تطبيق إدارة المخاطر يقلل من تمهيد الأرباح مما يزيد من جودة الأرباح كمؤشر لجودة التقارير المالية. وقد أوضح (McNally and Tophoff (2014) أن إدارة

المخاطر والرقابة الداخلية يمكن النظر إليهما باعتبارهما وجهان لعملة واحدة، حيث تُركز إدارة المخاطر على تحديد التهديدات والفرص، وتعمل الرقابة الداخلية كألية لإدارة المخاطر لتجنب التهديدات واستغلال الفرص.

يتضح من استعراض الدراسات السابقة أن معظمها ركز على أثر آليات حوكمة الشركات ( وخاصة خصائص مجلس الإدارة ، وخصائص لجنة المراجعة ، وخصائص هيكل الملكية ) على جودة التقارير المالية . كما ركز بعض الدراسات على الإفصاح عن المخاطر، أو الرقابة الداخلية، أو التحفظ المحاسبي كآليات لإدارة المخاطر يتم الاعتماد عليها لتخفيض أو الحد من بعض المخاطر ( مثل خطر تدهور أسعار الأسهم، وخطر انخفاض التدفقات النقدية، وخطر الإفلاس، وخطر الغش، وخطر إدارة الأرباح ) والتي تؤثر بدورها على جودة التقارير المالية . بينما لم يتعرض إلا عدد قليل من الدراسات إلى أثر تطبيق نظام ملزم لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، أو إستقصاء آراء بعض الأطراف المسؤولة عن الحوكمة عن الأثر المتوقع لتطبيق إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية. ويرى الباحث أنه يمكن توضيح العلاقة بين الدراسات التي تعرضت لأثر آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية من خلال الشكل رقم (2-3) .

الشكل رقم (2-3) علاقة حوكمة الشركات وآلياتها بجودة التقارير المالية



المصدر: إعداد الباحث

يتضح من الشكل السابق قيام العديد من الدراسات بتناول أثر آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية سواء أكانت آليات داخلية مثل خصائص مجلس الإدارة، أو خصائص هيكل الملكية، أو خصائص لجنة المراجعة، والمراجع الداخلي، أو آليات حوكمة أخرى مثل المراجع الخارجي. واستناداً إلى ما سبق، حاول الباحث في هذه الدراسة إختبار أثر تطبيق إدارة المخاطر بمفهومها الحديث (كأحد الآليات الداخلية

لحوكمة الشركات) على جودة التقارير المالية، والتي من المتوقع أن تحسن من جودة التقارير المالية في الشركات المصرية. وبالتالي يمكن اشتقاق الفرض الأول من البحث في صورته البديلة كما يلي :

**الفرض الأول : يؤثر تطبيق إدارة المخاطر إيجابياً على جودة التقارير المالية .**

ركز الباحث في الفرض الأول من البحث على إختبار أثر تطبيق إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية دون معرفة أو تحديد الفعالية في عملية تطبيق إدارة المخاطر. فقد أوضح Kochetova et al. (2011) أن إدارة المخاطر في الشركة توفر معلومات هامة للمراجعين لتقييم خطر الرقابة، والخطر المتلازم، والاستراتيجيات التي يمكن إتباعها لتخطيط عملية المراجعة. كما أشار (2013) Song & Kemp إلى أن وجود إدارة مخاطر فعالة يخفض من الضعف الجوهرى في الرقابة الداخلية ، وبالتالي يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية. ويدعم هذا ما أوضحت لجنة (2004) COSO من أن الإطار المتكامل لإدارة المخاطر يوسع من الرقابة الداخلية ، ولا يحل محل الإطار الخاص بها، ولكنه يدمج الرقابة الداخلية كآلية من آليات إدارة المخاطر. كما أشار (2014) McNally & Tophoff إلى أن إدارة المخاطر الفعالة والرقابة الداخلية يُعتبران مسبباً هاماً لأداء الأعمال، وأن المنشآت الناجحة تدرك كيفية الحصول على ميزة من الفرص المتاحة، وكيفية تجنب التهديدات التي تتعرض لها مما يؤدي إلى تحسن أداء المنشأة ككل.

وقد إهتم (2013) Lin et al. بإختبار أثر تطبيق إدارة مخاطر فعالة على إدارة الأرباح وأثر ذلك على الدور التقييمى للأرباح كمؤشر لجودة التقارير المالية ، وذلك لعينة مكونة من 2264 مشاهدة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية التايوانية عن الفترة من 2006 إلى 2010. وقد اعتمد Lin وزملاؤه على الأهداف الأربعة لتقرير لجنة COSO الصادر عام 2004 لقياس مدى فعالية إدارة المخاطر. وقد فرق Lin وزملاؤه أيضاً بين إدارة الأرباح المعتمدة على الأنشطة الحقيقية وإدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات<sup>35</sup>. وقد توصل Lin وزملاؤه إلى أن تطبيق إدارة مخاطر فعالة له تأثير إيجابي على الدور التقييمى للأرباح، وتأثير سلبي على إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية، أي أن تطبيق إدارة مخاطر فعالة يؤثر إيجابياً على جودة التقارير المالية.

وقد تناولت دراسة (2015) Heidarpour & Shahrivar أثر جودة الرقابة الداخلية كجزء من إدارة المخاطر الفعالة على جودة الأرباح مقاسة بتقلب الأرباح، وذلك لعينة من 163 شركة مقيدة ببورصة الأوراق

<sup>35</sup> تقوم إدارة الشركة بالتلاعب في الأرباح بشكل حقيقي real من خلال التلاعب في المعاملات الحقيقية مثل المبيعات ، وتخفيض المصروفات . ويتم قياس مستوى التلاعب هذا من خلال التدفقات النقدية غير العادية من الأنشطة التشغيلية ، والمصروفات الإختيارية غير العادية ، وتكلفة الإنتاج غير العادية . بينما تشير إدارة الأرباح بالاعتماد على الاستحقاقات إلى التلاعب في الأرباح باستخدام المرونة في المبادئ المحاسبية مثل الإختبار من بين الطرق المحاسبية أو بالتغيير في التقديرات المحاسبية.

المالية الإيرانية عن الفترة من 2008 إلى 2012. وقد اعتمدت الدراسة على قائمة استقصاء مكونة من 72 سؤال، بحيث تشير الإجابة بنعم (إلى جودة نظام الرقابة الداخلية ) بينما تشير الإجابة بلا (إلى ضعف نظام الرقابة الداخلية) . وبالتالي يتكون مؤشر جودة الرقابة الداخلية من عدد الإجابات بنعم بالنسبة لإجمالي 72 سؤال. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر ايجابي لتطبيق نظام رقابة داخلية فعال كجزء من إدارة المخاطر الفعالة على جودة الأرباح كمؤشر لجودة التقارير المالية .

وفي مصر يُعد مجلس إدارة الشركة مسؤولاً بشكل عام عن إدارة المخاطر على النحو الذي يتفق وطبيعة نشاط الشركة، وحجمها، والسوق الذي تعمل فيه. وقد يرى المجلس ضرورة إنشاء إدارة للمخاطر تقوم بعملها تحت إشرافه. وتقع على المجلس مسئولية وضع إستراتيجية لتحديد المخاطر التي تواجه الشركة، وكيفية التعامل معها، ومستوى المخاطر التي تتعامل في ظلها الشركة مع عرض كل ذلك على المساهمين بشكل واضح ( دليل حوكمة الشركات المصري 2011 و 2016)

ويرى الباحث أنه لكي تتحقق فعالية كل من الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر فلا بد من فهم دورهما في وضع وتحقيق أهداف الشركة ، وأن يتكاملا سواء من خلال القنوات الرسمية أو غير الرسمية داخل الشركة . كما إتضح للباحث أن عدداً قليلاً من الدراسات قد ركز على إختبار أثر تطبيق إدارة مخاطر فعالة على جودة التقارير المالية ، حيث ركز معظم هذه الدراسات على أثر تطبيق إدارة مخاطر فعالة على الأداء المالي للشركة. لذا يُتوقع أن الشركات التي تطبق إدارة مخاطر فعالة تتحسن فيها جودة التقارير المالية بشكل أكبر من تلك الشركات التي تطبق إدارة مخاطر غير فعالة ، أو التي لا تطبق إدارة مخاطر من الأساس. وبالتالي، يمكن للباحث اشتقاق الفرض الثاني للدراسة في صورته البديلة كما يلي :

**الفرض الثاني:** " يزيد التأثير الإيجابي لتطبيق إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية في الشركات التي تطبق إدارة مخاطر فعالة عن الشركات التي تطبق إدارة مخاطر غير فعالة " .

## خلاصة الفصل

تناول الباحث في هذا الفصل الإطار النظري للبحث واشتقاق فرضي البحث. وقد قام الباحث بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام، حيث تناول الباحث في **القسم الأول**، التطور التاريخي لإدارة المخاطر بداية من الستينيات، حيث كان تركيزها على التأمين فقط، ومروراً بالسبعينات واعتمادها على مدخل فردي لإدارة المخاطر، وانتهاءً بالتعامل مع المخاطر من منطلق شامل يطلق عليه إدارة مخاطر المشروع . وقد تناول الباحث في هذا القسم أيضاً الدراسات التي تعرضت لتطبيق إدارة المخاطر، والتي ركزت على ثلاثة اتجاهات، حيث يُمثل **الاتجاه الأول** محددات تطبيق إدارة المخاطر. بينما ركز **الاتجاه الثاني** على أثر تطبيق إدارة المخاطر على الأداء المالي للشركة. أما **الاتجاه الثالث** فقد ركز على تطبيق إدارة مخاطر فعالة وأهم المعايير والإصدارات المتعلقة بها، وأهم المقاييس المستخدمة لقياس فعالية تطبيق إدارة مخاطر فعالة .

وتناول الباحث في **القسم الثاني** من هذا الفصل الدراسات التي تناولت جودة التقارير المالية، في ظل عدم وجود إتفاق على مفهوم واحد لجودة التقارير المالية، حيث تناولها البعض تحت مسمى جودة المعلومات المحاسبية، وتناولها البعض الآخر تحت مسمى جودة معايير المحاسبة، في حين تناولها معظم الدراسات تحت مسمى جودة الأرباح، وتناولها آخرون تحت مسمى جودة المحاسبة. وقد ركزت الدراسات على ثلاثة أبعاد، حيث تعرض **البعد الأول** لأثر خصائص مجلس الإدارة ( تكوينه، وحجمه، واستقلاله، وخبرته المالية) على جودة التقارير المالية. وتناول **البعد الثاني** أثر خصائص هيكل الملكية ( الملكية المؤسسية، وكبار الملاك، والملكية الإدارية) على جودة التقارير المالية . أما **البعد الثالث** فقد تناول أثر خصائص لجنة المراجعة ( حجمها، وتكوينها، وخبرتها المالية) على جودة التقارير المالية. كما تناول الباحث أهم المقاييس المستخدمة لقياس جودة التقارير المالية .

وتناول الباحث في **القسم الثالث** من هذا الفصل الدراسات التي تناولت العلاقة بين إدارة المخاطر وجودة التقارير المالية، حيث عرض هذا القسم أثر الإفصاح عن المخاطر كآلية لإدارة المخاطر على جودة التقارير المالية. كما تناول الباحث أثر التحفظ المحاسبي كآلية لإدارة المخاطر على جودة التقارير المالية. ثم تناول الباحث علاقة إدارة المخاطر بالرقابة الداخلية وأثر ذلك على جودة التقارير المالية. كما أوضح الباحث قلة الدراسات التي تناولت أثر تطبيق إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية. لذلك قام الباحث بإشتقاق الفرض الأول من البحث في صورته البديلة كما يلي .

**الفرض الأول: يؤثر تطبيق إدارة المخاطر ايجابياً على جودة التقارير المالية .**

وقد ركز الباحث في الفرض الأول من البحث على إختبار أثر تطبيق إدارة المخاطر فقط على جودة التقارير المالية دون معرفة أو تحديد الفعالية في عملية تطبيق إدارة المخاطر. لذا يتوقع الباحث أن الشركات التي تطبق إدارة مخاطر فعالة تتحسن فيها جودة التقارير المالية بشكل أكبر من تلك الشركات التي تطبق إدارة مخاطر غير فعالة ، أو التي لا تطبق إدارة مخاطر من الأساس. وبناء عليه تم اشتقاق الفرض الثاني للدراسة في صورته البديلة الدراسة كما يلي :

الفرض الثاني: " يزيد التأثير الإيجابي لتطبيق إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية في الشركات التي تطبق إدارة مخاطر فعالة عن الشركات التي تطبق إدارة مخاطر غير فعالة " .

## الفصل الثالث

### منهجية البحث

#### مقدمة

تناول الباحث في الفصل الأول من الدراسة الإطار العام للبحث، ثم تناول في الفصل الثاني الإطار النظري واشتقاق فرضي البحث. وفي ضوء ما تم استعراضه في الإطار النظري يهدف الباحث في هذا الفصل إلى تحديد كيفية إختبار فرضي البحث، ومعالجة مشكلته، وتحقيق أهدافه في ضوء حدود البحث. وسوف يتم ذلك من خلال تناول كل من مجتمع وعينة الدراسة، ومصادر البيانات، وقياس متغيرات الدراسة، ونماذج الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل نتائج الدراسة .

#### 1-3 مجتمع الدراسة

يعتمد إختبار فرضي البحث على تحليل التقارير المالية لعينة من الشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية بالقاهرة والإسكندرية. ويتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات غير المالية التي تُمثل قطاعات الصناعة المختلفة في مصر، حيث تم التركيز على مجموعة من القطاعات المختلفة والتي تشمل قطاع الأغذية، والصحة ، والاسكان ، والاتصالات ، والخدمات والنقل، والإعلام، والكيمواويات، والسياحة. وقد تم استبعاد البنوك، وشركات التأمين، نظراً لما تتمتع به من طبيعة، وظروف، وخصائص مختلفة.

#### 2-3 عينة الدراسة

اعتمد الباحث على عينة حكمية من الشركات المساهمة غير المالية بحيث تُمثل قطاعات صناعية مختلفة من مجتمع الدراسة. وقد تم إختيار العينة استناداً لتوافر الشروط التالية:

- 1- أن تكون الشركة مُقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية.
- 2- أن يتم تداول أسهم الشركة بالبورصة خلال الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة .
- 3- أن تتوافر البيانات عن فترة الدراسة واللازمة لقياس متغيرات الدراسة.

وقد أسفر تطبيق تلك الشروط عن عينة قدرها 36 شركة بعدد 108 مشاهدة، عن فترة 3 سنوات من عام 2008 إلى 2010 . وقد قام الباحث بإختيار فترة الدراسة عن ثلاث سنوات قبل عام 2011، وذلك لسببين : أولهما إنتشار تطبيق إدارة المخاطر بمفهومها الحديث بعد عام 2004 وخاصة بعد صدور تقرير لجنة COSO



عام 2004، بالإضافة إلى زيادة أهمية تطبيقها بعد الأزمة المالية الأخيرة عام 2008 . وثانيهما، وقوع أحداث في بداية عام 2011 أدت إلى عدم استقرار الاقتصاد المصري، مما أدى إلى اندماج العديد من الشركات أو إنهيار بعض الشركات. ويبين الجدول رقم (3-1) قطاعات الصناعة المختلفة التي شملتها عينة الدراسة.

جدول رقم (3-1) توزيع مشاهدات العينة

النسبة المئوية (تقريباً)	عدد المشاهدات	القطاع
8.3%	9	قطاع الكيماويات
22.2%	24	قطاع التشبيد ومواد البناء
5.6%	6	قطاع الأغذية والمشروبات
2.8%	3	قطاع الرعاية الصحية
2.8%	3	قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية
2.8%	3	قطاع الإعلام
2.8%	3	قطاع البترول
22.2%	24	قطاع المنتجات المنزلية والشخصية
16.7%	18	قطاع العقارات
2.8%	3	قطاع التكنولوجيا
8.3%	9	قطاع الاتصالات
2.8%	3	سياحة وترفيه
100%	108 مشاهدة	

### 3-3 مصادر البيانات

قام الباحث بالحصول على البيانات اللازمة للدراسة التطبيقية من واقع القوائم والتقارير المالية السنوية المنشورة في كتاب الإفصاح للخمسين شركة الأكثر نشاطاً الصادر عن بورصتى القاهرة والإسكندرية، وتقارير مجلس الإدارة، وأيضاً من واقع القوائم والتقارير المالية الأصلية المتاحة لدى شركة مصر لنشر المعلومات.

كما تم الحصول على بعض البيانات عن طريق المواقع الإلكترونية للشركات محل الدراسة، وكذلك الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للرقابة المالية ([www.cma.gov.eg](http://www.cma.gov.eg))، والموقع الإلكتروني لسوق الأوراق المالية ([www.egyptse.com](http://www.egyptse.com))، وموقع مباشر مصر ([www.mubasher.info](http://www.mubasher.info)) ، بالإضافة إلى بعض البيانات عن تطبيق إدارة المخاطر ولجان المخاطر من الزيارات الميدانية للشركات محل الدراسة .

### 4-3 متغيرات ونماذج الدراسة

اعتمد الباحث على تحليل الإنحدار المتعدد لقياس أثر تطبيق إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية، ثم قياس أثر تطبيق الإدارة الفعالة للمخاطر على جودة التقارير المالية.

#### 1-4-3 : قياس أثر تطبيق إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية

يتناول الباحث في هذه الجزئية إختبار الفرض الأول من البحث لدراسة العلاقة بين تطبيق إدارة المخاطر وجودة التقارير المالية، حيث تضمنت متغيرات الدراسة ما يلي :

#### 1-1-4-3 المتغير التابع

يتمثل المتغير التابع في جودة التقارير المالية، والذي تم قياسه عن طريق الاستحقاقات الإختيارية وفقاً لنموذج Jones المعدل كما ورد في دراسة (Dechow et al. (1995). إذ تُعتبر إدارة الأرباح مؤشراً عكسياً لجودة الأرباح والتي تُعد أحد أهم أبعاد جودة التقارير المالية (Niu 2006; Alves 2011; Hashim 2013; Ebaid 2013; Heirany et al. 2013; Devi 2012). وقد تم الاعتماد على هذا النموذج نظراً لأنه يأخذ في الإعتبار التغيرات التي تحدث في مستوى الاستحقاقات غير الإختيارية من فترة لأخرى، وذلك من خلال التحكم في أثر التغيرات في الظروف الاقتصادية للشركة على الاستحقاقات غير الإختيارية . كما يقوم هذا النموذج على إفتراض أن معظم التغيرات التي تحدث في المبيعات الآجلة تكون ناتجة عن إدارة الأرباح، وذلك إستناداً إلى أن إدارة الأرباح من خلال المبيعات الآجلة تكون أسهل من إدارتها باستخدام المبيعات النقدية. بالإضافة إلى ذلك، يستخدم هذا النموذج المتغير الخاص بالإصول الثابتة بهدف قياس الجزء من الإستحقاقات الإجمالية الراجع للاستفادة من خدمات الأصول الثابتة في العمليات التشغيلية للشركة. ويتم ذلك من خلال الخطوات التالية :

## 1- إحتساب الاستحقاقات الكلية (TA) Total Accruals

يوجد مدخلان بديلان لإحتساب الاستحقاقات الكلية هما " مدخل الميزانية العمومية "، و"مدخل التدفقات النقدية". وسوف يُستخدم الباحث مدخل التدفقات النقدية نظرا لأنه يربط بين الربح من الأنشطة التشغيلية والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ويتم إحتساب الاستحقاقات الكلية بالمعادلة الآتية :

$$TA_t = EBXA_t - OCF_t \quad (1)$$

حيث تُمثل :

$TA_t$  الاستحقاقات الكلية عن السنة  $t$ ،

$EBXA_t$  الأرباح قبل البنود غير العادية والإستثنائية عن السنة  $t$  ،

$OCF_t$  التدفقات النقدية التشغيلية عن السنة  $t$  .

## 2- تقدير الاستحقاقات غير الإختيارية (NDA) Nondiscretionary Accruals

ويُقصد بالاستحقاقات غير الإختيارية تلك الاستحقاقات التي تنتج عن استخدام أساس الاستحقاق بشكل طبيعي لمقابلة الإيرادات والمصروفات التي تخص الفترة دون استخدام الإدارة لحكمها الشخصي في تطبيق هذا الأساس. ويمكن تقديره بالمعادلة التالية :

$$NDA_t = \alpha_1(1/A_{t-1}) + \alpha_2[(\Delta REV_t - \Delta REC_t) / A_{t-1}] + \alpha_3(PPE/A_{t-1}) \quad (2)$$

حيث:

$NDA_t$  الاستحقاقات غير الإختيارية المقدرة عن السنة  $t$ ،

$A_{t-1}$  إجمالي الأصول في نهاية السنة  $t-1$ ،

$\Delta REV_t$  التغير في الإيرادات، وهو الفرق بين الإيرادات عن السنة  $t$ ، والإيرادات عن السنة  $t-1$  .

$\Delta REC_t$  التغير في رصيد العملاء، وهو الفرق بين صافي رصيد العملاء في نهاية السنة  $t$  وصافي رصيد العملاء في نهاية السنة  $t-1$  .

$PPE_t$  إجمالي الأصول الثابتة الملموسة في نهاية السنة  $t$ ،

وتمثل  $\alpha_1$  ،  $\alpha_2$  ،  $\alpha_3$  معاملات النموذج ، والتي تُقدر من خلال استخدام النموذج التالي :

$$TA_t / A_{t-1} = \alpha_1(1/A_{t-1}) + \alpha_2[(\Delta REV_t - \Delta REC_t) / A_{t-1}] + \alpha_3(PPE/A_{t-1}) + \varepsilon_t \quad (3)$$

حيث تُمثل  $\alpha_1$  ،  $\alpha_2$  ،  $\alpha_3$  تقديرات للمعاملات  $\alpha_1$  ،  $\alpha_2$  ،  $\alpha_3$  .

وتمثل  $\varepsilon$  بواقي النموذج، والتي تُشير إلى المكون الإختياري من الاستحقاقات الكلية .

### 3- تقدير الاستحقاقات الإختيارية (DA) Discretionary Accruals

ويُقصد بالاستحقاقات الإختيارية ما تقوم به الإدارة من تَعديلات على التدفقات النقدية للشركة بناء على حكمها الشخصي تحقيقاً لمصلحتها الشخصية . ويتم ذلك من خلال التحكم في توقيت الإعتراف بالإيرادات والمصروفات، وإجراء بعض التقديرات المحاسبية. ويمكن إحتساب DA بالفرق بين الإستحقاقات الكلية ، والاستحقاقات غير الإختيارية بالمعادلة التالية :

$$DA_t = TA_t / A_{t-1} - NDA_t \quad (4)$$

#### 3-1-4-3 المتغير المستقل

يتمثل المتغير المستقل في عملية تطبيق إدارة المخاطر، والتي تُعد إحدى الآليات الداخلية لحوكمة الشركة. ويتم قياس تطبيق إدارة المخاطر بمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة تطبيق الشركة إدارة للمخاطر ( سواءً كان لديها مدير للمخاطر أو لديها لجنة مخاطر )، والقيمة (صفر) في حالة عدم تطبيق الشركة لإدارة المخاطر (Liebenberg & Hoyt 2003; Beasley et al. 2008; Pagach & Warr 2008; and Pagach & Warr 2011) . وقد اعتمد الباحث على التقارير المالية السنوية، وتقارير اجتماعات مجلس الإدارة، والقيام بزيارات ميدانية للشركات للتحقق من تطبيق إدارة المخاطر. إذ لا يوجد إلزام قانوني أو تنظيمي بالنسبة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية حتى الآن فيما عدا البنوك بموجب قرار البنك المركزي المصري بتاريخ 5 يوليو 2011 بشأن تعليمات حوكمة البنوك، والذي يلزم جميع البنوك التي تخضع لرقابة البنك المركزي بوضع أو تطوير نظم حوكمة لديها بحد أقصى 1 مارس 2012 . ويقضى هذا القرار بضرورة أن يكون لدى كل بنك هيكل تنظيمي واضح ، يشمل وحدة مستقلة لإدارة المخاطر، مع تحديد واضح للأفراد المسؤولين عن إدارة المخاطر ، وتحديد مهامهم ومسئولياتهم . كما ينبغي أن يكون لإدارة المخاطر اتصالاً مباشراً مع مجلس الإدارة ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، وتقوم برفع تقارير دورية لهما وفقاً لأهمية المعلومات المقدمة.

#### 3-1-4-3 المتغيرات الرقابية

اعتمد الباحث على مجموعة من المتغيرات الرقابية، والتي تُعد من أهم المتغيرات التي تم استخدامها من قبل العديد من الدراسات السابقة. وتتمثل هذه المتغيرات في حجم الشركة، ومعدل دوران المخزون، ووجود مكتب مراجعة دولي من بين الأربعة الكبار، وإعادة إصدار القوائم المالية، والضعف الجوهري بالرقابة الداخلية،

ونسبة التداول، ومعدل دوران الأصول، وطبيعة الصناعة (e.g., Soderstrom & Sun 2007; Gaio 2009; Brochet et al. 2013).

### 1-3-1-4-3 حجم الشركة

اعتمد العديد من الدراسات التي تناولت العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية (e.g., Soderstrom & Sun 2007; Gaio 2009; Brochet et al. 2013) على حجم الشركة كمتغير رقابي. وقد تم قياس حجم الشركة باللوغاريتم الطبيعي لأصول الشركة في نهاية السنة نظراً لكونه لا يتبع التوزيع الطبيعي .

### 2-3-1-4-3 معدل دوران المخزون

يُعد معدل دوران المخزون أحد أهم النسب المالية (نسب النشاط) ، والتي تقيس مدى نجاح الشركة في إدارة أصولها. وتعبير آخر يقيس مقدرة الشركة على تحويل المخزون إلى مبالغ نقدية أو مبيعات. وقد اعتمدت عليه دراسة (Roychowdhury 2006) كمتغير رقابي يؤثر في جودة الأرباح وجودة التقارير المالية، حيث يُستخدم هذا المعدل لتقييم أداء الشركات ومركزها المالي في الأجل القصير. ويتم قياسه بنسبة تكلفة البضاعة المباعة إلى متوسط تكلفة المخزون عن السنة.

### 3-3-1-4-3 معدل دوران الأصول

يُعد معدل دوران الأصول أحد أهم النسب المالية (نسب النشاط) والتي تقيس كفاءة الإدارة في استغلال أصولها بفعالية في تحقيق المبيعات. ويشير إرتفاع هذه النسبة إلى كفاءة الشركة في استغلال أصولها. وقد استخدمت دراسة (Fairfield & Yohn 2001) معدل دوران الأصول كأحد المتغيرات المؤثرة على دقة التوقعات بالأرباح المستقبلية كمؤشر على جودة التقارير المالية، حيث يتم قياسه بنسبة صافي مبيعات الشركة في نهاية السنة إلى إجمالي أصولها في نفس السنة .

### 4-3-1-4-3 نسبة التداول

تُعد نسبة التداول أحد أهم النسب المالية (نسب السيولة) والتي تُستخدم كأداة لتقييم المركز الائتماني للمنشأة، حيث تُعبر عن مدى مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. وقد استخدمت دراسة Moradi et al. (2012) نسبة التداول كأحد العوامل التي يمكن للإدارة استغلالها للتلاعب في الأرباح مما يقلل من جودة الأرباح كمؤشر على جودة التقارير المالية، حيث يتم قياس نسبة التداول بنسبة الأصول المتداولة إلى الإلتزامات المتداولة في نهاية السنة.

### 5-3-1-4-3 مكتب المراجعة للشركة محل الدراسة

يُضفي وجود مكتب مراجعة دولي من بين الأربعة الكبار BIG4 مزيداً من الثقة والمصداقية على القوائم المالية للشركة التي يقوم بمراجعتها. إذ يُعد وجوده مؤشراً على جودة التقارير المالية، وذلك نظراً للسمعة الطيبة لهذه المكاتب. ويتم قياس هذا المتغير بمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان المكتب الذي يقوم بمراجعة الشركة مكتباً دولياً من بين الأربعة الكبار، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك. وقد بين العديد من الدراسات أن وجود مكتب دولي من بين المكاتب الأربعة الكبار يُعد دليلاً على جودة عملية المراجعة، والتي تُعد مؤشراً لجودة التقارير المالية (e.g., Schipper, 2003; Stubben 2010; Nikolaev 2015).

### 6-3-1-4-3 وجود ضعف جوهري في الرقابة الداخلية

يُعد الضعف الجوهري في الرقابة الداخلية (من خلال إبداء رأي متحفظ لمراقب الحسابات) مؤشراً على انخفاض جودة التقارير المالية. إذ اعتبر (Doyle et al. 2007) أن جودة الرقابة الداخلية تُعد مؤشراً لجودة التقارير المالية. ويُمثل إبداء مراقب الحسابات لرأي متحفظ في تقريره نتيجة ضعف جوهري في الرقابة الداخلية أحد العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية. ويتم قياس هذا المتغير بمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة وجود رأي متحفظ لمراقب الحسابات نتيجة ضعف الرقابة الداخلية، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك.

### 7-3-1-4-3 إعادة إصدار القوائم المالية

تُعتبر عملية إعادة إصدار القوائم المالية أحد العوامل التي تؤثر على جودة التقارير المالية، حيث توصلت دراسة (Xio & Min 2011) إلى أن الشركات التي تُعيد إصدار قوائمها المالية مرة أخرى تتخضع لجودة تقاريرها المالية. ويتم قياس هذا المتغير بمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كانت الشركة قامت بتعديل قوائمها المالية، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك.

### 8-3-1-4-3 طبيعة الصناعة

تُعد طبيعة الصناعة أحد أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر على الدراسة التطبيقية، وخاصة إذا ما كانت عينة البحث تتكون من مجموعة شركات من قطاعات مختلفة. إذ توصل العديد من الدراسات إلى أن طبيعة القطاع الذي تنتمي إليه الشركة يكون له تأثير على أداء الشركة وجودة تقاريرها المالية، وخاصة أن كل قطاع له مخاطره المختلفة (e.g., Beasley et al. 2005; Kommunuri et al. 2014; Florio & Leoni 2011). وقد صنف الباحث عينة الدراسة إلى ثلاثة قطاعات هي القطاع الصناعي، والقطاع الخدمي، والقطاع الاستهلاكي، حيث يتم قياس كل قطاع بمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كانت الشركة تنتمي لهذا القطاع، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك.

وبالتالي، فإن النموذج المستخدم لإختبار أثر تطبيق إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية يتم بأسلوبين مختلفين وفقاً لما إذا كان المسؤول عن إدارة المخاطر مدير مخاطر أم لجنة مخاطر، لذا تم تقسيمه إلى نموذجين فرعيين على النحو التالي:

$$DA_{jt} = \beta_0 + \beta_1 \text{CRO} + \beta_2 \text{SIZE} + \beta_3 \text{Inventory Turnover} + \beta_4 \text{Audit} + \beta_5 \text{Restatement} + \beta_6 \text{M W} + \beta_7 \text{Current Ratio} + \beta_8 \text{Asset Turnover} + \beta_9 \text{Industry} + \varepsilon_{jt} \quad (5A)$$

$$DA_{jt} = \beta_0 + \beta_1 \text{RC} + \beta_2 \text{SIZE} + \beta_3 \text{Inventory Turnover} + \beta_4 \text{Audit} + \beta_5 \text{Restatement} + \beta_6 \text{M W} + \beta_7 \text{Current Ratio} + \beta_8 \text{Asset Turnover} + \beta_9 \text{Industry} + \varepsilon_{jt} \quad (5B)$$

حيث تُمثل:

DA : القيمة المطلقة للاستحقاقات الإختيارية (كمقياس عكسي لجودة التقارير المالية)،

CRO : وجود مدير مخاطر (كمؤشر لتطبيق إدارة المخاطر)،

RC : وجود لجنة مخاطر (كمؤشر لتطبيق إدارة المخاطر)،

SIZE : اللوغاريتم الطبيعي للأصول كمقياس لحجم الشركة،

Inventory Turnover : معدل دوران المخزون،

Audit : مكتب المراجعة الذي يراجع الشركة،

Restatement : إعادة إصدار القوائم المالية،

Material Weakness : الضعف الجوهرى بالرقابة الداخلية (إصدار رأي متحفظ لمراقب الحسابات)،

Current Ratio : نسبة التداول،



Asset Turnover : معدل دوران الأصول ،

Industry : طبيعة الصناعة،

عز: : بواقى النموذج.

### 2-4-3 : أثر تطبيق إدارة مخاطر فعالة على جودة التقارير المالية

يتعلق الفرض الثانى للدراسة بالعلاقة بين فعالية إدارة المخاطر وجودة التقارير المالية. إذ يتوقع أن يكون لفعالية إدارة المخاطر أثر ايجابي على جودة التقارير المالية. وبالتالي، فإن متغيرات الدراسة بالنسبة لهذا الفرض تكون على النحو التالي :

#### 1-2-4-3 المتغير التابع

يتمثل المتغير التابع في جودة التقارير المالية والذي يتم قياسه عن طريق الإستحقاقات الإختيارية، والتي تُعد مقياساً عكسياً لجودة التقارير المالية للشركة z عن السنة t كما ذكر آنفاً.

#### 2-2-4-3 المتغير المستقل

اعتمد الباحث على دراستى (2014) Kommunuri et al. و(2016) Florio & Leoni لتكوين مؤشر للحكم على مدى فعالية إدارة المخاطر في كل شركة، حيث يتمثل المتغير المستقل في مؤشر إدارة المخاطر Risk Management Index والذي يتضمن مجموعة من متغيرات لجنة المخاطر. ويعكس إرتفاع قيمة هذا المؤشر مدى فعالية لجنة المخاطر. وقد مرت عملية تصميم مؤشر إدارة المخاطر بثلاث مراحل متتالية، على النحو التالي :

#### المرحلة الأولى : تحديد عناصر مؤشر إدارة المخاطر

قام الباحث خلال هذه المرحلة بإختيار مجموعة من المتغيرات والعناصر التي تُعبر عن فعالية لجنة المخاطر. وقد راعى الباحث إختيار العناصر المتعارف عليها والتي يمكن الحصول عليها من بيئة الأعمال في جمهورية مصر العربية، وقياسها بشكلٍ دقيقٍ من خلال المعلومات المتاحة. وقد اعتمد الباحث على ستة متغيرات لتكوين مؤشر مدى فعالية إدارة المخاطر وهي : حجم لجنة المخاطر، ومدى استقلال لجنة المخاطر، ومدى الخبرة المالية لأعضاء لجنة المخاطر، ومدى قوة لجنة المخاطر، ومدى إلتزام لجنة المخاطر بدليل حوكمة الشركات، ومدى الإفصاح عن المخاطر المالية وغير المالية.

وقد إختار الباحث هذه المتغيرات لقياس فعالية إدارة المخاطر، وذلك نظراً للتأثير المتوقع لكل متغير من هذه المتغيرات على فعالية لجنة المخاطر. إذ أنه من المتوقع أن كبر حجم لجنة المخاطر يدعم فرصة أعضائها للمشاركة في تحديد وتقييم العديد من المخاطر التي تواجه الشركة بشكل أفضل، مما أدى إلى اعتبار Kommunuri et al.,2014 أن حجم لجنة المخاطر الذي يزيد عن ثلاثة أعضاء يُمثل مؤشراً على فعاليتها. كما أن زيادة نسبة عدد الأعضاء المستقلين في لجنة المخاطر من المتوقع أن تلعب دوراً مؤثراً في مدى فعالية هذه اللجنة، وذلك نظراً لعدم ممارسة أي ضغوط على أعضاء اللجنة أو عدم ارتباطهم بمصالح شخصية قد تؤثر على استقلالهم في الواقع. لذلك اعتبر Kommunuri وزملاؤه أن زيادة نسبة عدد أعضاء لجنة المخاطر المستقلين عن نصف عدد أعضائها يكون مؤشراً على فعاليتها.

ويُعد وجود خبرة مالية لدى أعضاء لجنة المخاطر من أهم العوامل التي من المتوقع أن يكون لها تأثير على فعالية اللجنة، حيث أن تقييم الأثر المالي للمخاطر التي تواجه المنشأة يعتمد على رؤية وخبرة مالية من قبل أعضائها. ولذلك اعتبر Kommunuri وزملاؤه أن وجود أعضاء لهم خبرة مالية أو محاسبية في لجنة المخاطر يكون له تأثير مهم على فعاليتها.

أما قوة لجنة المخاطر والتي اعتمد عليها Kommunuri وزملاؤه كأحد عناصر فعالية اللجنة، فإن هذا يرجع إلى اعتبار أن زيادة عدد أعضاء لجنة المخاطر عن نصف عدد أعضاء مجلس الإدارة بالكامل، يمنح قوة للجنة المخاطر قد تتعكس في العديد من القرارات التي يتخذها مجلس الإدارة. ولذلك اعتبر الباحث هذا العامل من العوامل المؤثرة على فعالية لجنة المخاطر. ويُعد إلزام لجنة المخاطر بدليل حوكمة الشركات المصري من أهم العوامل المتوقع أن يكون لها تأثير على فعالية اللجنة، وخصوصاً إذ ما ألزمت اللجنة بإعداد وتقديم تقرير دوري لمجلس الإدارة عن المخاطر التي تواجه الشركة. ولذلك اعتمد عليه Kommunuri وزملاؤه كأحد العوامل المؤثرة على فعالية لجنة المخاطر. وقد أضاف الباحث المتغير الأخير، والذي يُمثل الإفصاح عن المخاطر المالية وغير المالية كأحد العناصر التي تُعد مؤشراً على فعالية تطبيق إدارة المخاطر بشكل عام، حيث أن قيام الإدارة بالإفصاح عن المخاطر المالية وغير المالية دليلاً على مدى استفادة الإدارة من التقرير الدوري الذي تقدمه لجنة المخاطر إلى مجلس الإدارة ليشمل المخاطر التي تتعرض لها الشركة حالياً أو المخاطر المحتمل أن تتعرض لها الشركة مستقبلاً.

## المرحلة الثانية : قياس مجموع قيم عناصر مؤشر إدارة المخاطر

قام الباحث بقياس قيم المتغيرات الستة السابقة باستخدام متغير وهمي حيث، يأخذ المتغير القيمة (1) إذا توافر ذلك، أو القيمة (صفر) بخلاف ذلك (Kommunuri et al. 2014 ; Florio & Leoni 2016) ، وذلك كما هو موضح من خلال جدول رقم ( 2-3 ) على النحو التالي :

جدول رقم (2-3) مؤشر قياس فعالية إدارة المخاطر

المتغير	طريقة القياس
حجم لجنة المخاطر	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان حجم لجنة المخاطر يزيد عن 3 ، ويأخذ القيمة ( صفر) بخلاف ذلك .
استقلال لجنة المخاطر	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا زادت نسبة عدد الأعضاء المستقلين في لجنة المخاطر عن 50% ، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك.
الخبرة المالية للجنة المخاطر	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة وجود أعضاء لهم خبرة مالية أو محاسبية داخل لجنة المخاطر، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك.
قوة لجنة المخاطر	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا زادت نسبة عدد أعضاء لجنة المخاطر إلى عدد أعضاء مجلس الإدارة عن 50% ، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك.
إلتزام لجنة المخاطر بدليل حوكمة الشركات المصري	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة إلتزام لجنة المخاطر بدليل حوكمة الشركات المصري ، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك
الإفصاح عن المخاطر	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة إفصاح الشركة عن مخاطر مالية وغير مالية، ويأخذ القيمة (صفر) في حالة الإفصاح عن مخاطر مالية فقط أو عدم الإفصاح عن المخاطر.

### المرحلة الثالثة : تكوين مؤشر إدارة المخاطر

تم الوصول خلال هذه المرحلة إلى مؤشر لإدارة المخاطر بالنسبة لكل شركة بالعينة ، من خلال تجميع القيم الخاصة بكل متغير من المتغيرات الستة لإدارة المخاطر (Kommunuri et al. 2014 ; Florio & Leoni 2016) .

#### 3-2-4-3 المتغيرات الرقابية

وتتمثل في نفس متغيرات الرقابة التي تم الاعتماد عليها آنفاً، والتي تتمثل في حجم الشركة، ومعدل دوران المخزون ، ووجود مكتب مراجعة دولي من بين الأربعة الكبار، وتعدّل (إعادة إصدار) القوائم المالية ، ووجود ضعف جوهري في الرقابة الداخلية، ونسبة التداول، ومعدل دوران الأصول، وطبيعة الصناعة . وبالتالي ، فإن النموذج المستخدم لإختبار أثر التطبيق الفعال لإدارة المخاطر على جودة التقارير المالية يكون على النحو التالي :

$$DA_{jt} = \beta_0 + \beta_1 \text{ERM Degree} + \beta_2 \text{SIZE} + \beta_3 \text{Inventory Turnover} + \beta_4 \text{Audit} + \beta_5 \text{Restatement} + \beta_6 \text{MW} + \beta_7 \text{Current Ratio} + \beta_8 \text{Asset Turnover} + \beta_9 \text{Industry} + \varepsilon_{jt} \quad (6)$$

حيث تُمثّل:

DA : القيمة المطلقة للاستحقاقات الإختيارية ( كقياس عكسي لجودة التقارير المالية ) .

ERM Degree : مؤشر تطبيق إدارة مخاطر فعالة ( كمؤشر على درجة فعالية إدارة المخاطر)، وباقي المتغيرات كما سبق تعريفها في المعادلتين 5A، 5B.

#### 3-4-3 : أثر العوامل المكونة لفعالية إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية

يقوم الباحث في هذا الجزء بتحديد أكثر العوامل تأثيراً على فعالية إدارة المخاطر، ومن ثمة على جودة التقارير المالية، لذا سيقوم بإختبار أثر كل متغير من المتغيرات الستة المكونة لفعالية لجنة المخاطر على جودة التقارير المالية من خلال استخدام ستة نماذج للإنحدار، والتي تكون متغيراتها على النحو التالي :

### 1-3-4-3 المتغير التابع

يتمثل المتغير التابع في جودة التقارير المالية، والذي يتم قياسه عن طريق الإستحقاقات الإختيارية ، والتي تُعد مقياساً عكسياً لجودة التقارير المالية للشركة z عن السنة t كما ذكر آنفاً.

### 2-3-4-3 المتغير المستقل

يتمثل المتغير المستقل في أحد العناصر الستة المكونة لفعالية لجنة المخاطر كما سبق تناوله آنفاً ( حجم لجنة المخاطر، استقلال لجنة المخاطر، الخبرة المالية للجنة المخاطر، قوة لجنة المخاطر، إلتزام لجنة المخاطر بدليل حوكمة الشركات المصري، الإفصاح عن المخاطر المالية وغير المالية)

### 3-3-4-3 المتغيرات الرقابية

وتتمثل في نفس المتغيرات الرقابية التي سبق الاعتماد عليها، والتي تتمثل في حجم الشركة، ومعدل دوران المخزون، ووجود مكتب مراجعة دولي من بين الأربعة الكبار، وتَعدِيل ( إعادة إصدار) القوائم المالية، ووجود ضعف جوهري في الرقابة الداخلية، ونسبة التداول، ومعدل دوران الأصول، وطبيعة الصناعة . وبالتالي ، فإن النماذج الستة المستخدمة لإختبار أثر عوامل فعالية إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية تكون على النحو التالي :

#### 1- أثر حجم لجنة المخاطر على جودة التقارير المالية

$$DA_{jt} = \beta_0 + \beta_1 \text{ Committee Size} + \beta_2 \text{ SIZE} + \beta_3 \text{ Inventory Turnover} + \beta_4 \text{ MW} + \beta_5 \text{ Restatement} + \beta_6 \text{ Audit} + \beta_7 \text{ Current Ratio} + \beta_8 \text{ Asset turnover} + \beta_9 \text{ Industry} + \varepsilon_{jt}. \quad (7)$$

حيث تُمثل :

DA : القيمة المطلقة للاستحقاقات الإختيارية ( كمقياس عكسي لجودة التقارير المالية )،

Committee Size : حجم لجنة المخاطر، وباقي المتغيرات كما سبق تعريفها في المعادلتين 5A، 5B.

#### 2- أثر استقلال لجنة المخاطر على جودة التقارير المالية

$$DA_{jt} = \beta_0 + \beta_1 \text{ Committee Independence} + \beta_2 \text{ SIZE} + \beta_3 \text{ Inventory Turnover} + \beta_4 \text{ MW} + \beta_5 \text{ Restatement} + \beta_6 \text{ Audit} + \beta_7 \text{ Current Ratio} + \beta_8 \text{ Asset turnover} + \beta_9 \text{ Industry} + \varepsilon_{jt}. \quad (8)$$

حيث تُمثل :

DA : القيمة المطلقة للاستحقاقات الإختيارية ( كمقياس عكسي لجودة التقارير المالية )،  
Committee Independence: استقلال لجنة المخاطر، وباقي المتغيرات كما سبق تعريفها في المعادلتين  
5A، 5B.

### 3- أثر الخبرة المالية للجنة المخاطر على جودة التقارير المالية

$$DA_{jt} = \beta_0 + \beta_1 \text{ Committe Experience} + \beta_2 \text{ SIZE} + \beta_3 \text{ Inventory Turnover} + \beta_4 \text{ MW} + \beta_5 \text{ Restatement} + \beta_6 \text{ Audit} + \beta_7 \text{ Current Ratio} + \beta_8 \text{ Asset turnover} + \beta_9 \text{ Industry} + \varepsilon_{jt}. \quad (9)$$

حيث تُمثل :

DA : القيمة المطلقة للاستحقاقات الإختيارية ( كمقياس عكسي لجودة التقارير المالية )،  
Committe Experience : الخبرة المالية للجنة المخاطر، وباقي المتغيرات كما سبق تعريفها في المعادلتين  
5A، 5B.

### 4- أثر قوة لجنة المخاطر على جودة التقارير المالية

$$DA_{jt} = \beta_0 + \beta_1 \text{ Committe Stength} + \beta_2 \text{ SIZE} + \beta_3 \text{ Inventory Turnover} + \beta_4 \text{ MW} + \beta_5 \text{ Restatement} + \beta_6 \text{ Audit} + \beta_7 \text{ Current Ratio} + \beta_8 \text{ Asset turnover} + \beta_9 \text{ Industry} + \varepsilon_{jt}. \quad (10)$$

حيث تُمثل :

DA : القيمة المطلقة للاستحقاقات الإختيارية ( كمقياس عكسي لجودة التقارير المالية )،  
Committee Strenght : قوة لجنة المخاطر، وباقي المتغيرات كما سبق تعريفها في المعادلتين 5A، 5B.

### 5- أثر إلتزام لجنة المخاطر بدليل الحوكمة على جودة التقارير المالية

$$DA_{jt} = \beta_0 + \beta_1 \text{ Committe Commitment} + \beta_2 \text{ SIZE} + \beta_3 \text{ Inventory Turnover} + \beta_4 \text{ MW} + \beta_5 \text{ Restatement} + \beta_6 \text{ Audit} + \beta_7 \text{ Current Ratio} + \beta_8 \text{ Asset turnover} + \beta_9 \text{ Industry} + \varepsilon_{jt}. \quad (10)$$

حيث تُمثل :

DA : القيمة المطلقة للاستحقاقات الإختيارية ( كمقياس عكسي لجودة التقارير المالية )،  
Commitment committe : إلتزام لجنة المخاطر، وباقي المتغيرات كما سبق تعريفها في المعادلتين 5A، 5B.

## 6- أثر الإفصاح عن المخاطر على جودة التقارير المالية

$$DA_{jt} = \beta_0 + \beta_1 \text{Risk Disclosure} + \beta_2 \text{SIZE} + \beta_3 \text{Inventory Turnover} + \beta_4 \text{MW} + \beta_5 \text{Restatement} + \beta_6 \text{Audit} + \beta_7 \text{Current Ratio} + \beta_8 \text{Asset turnover} + \beta_9 \text{Industry} + \varepsilon_{jt}. \quad (10)$$

حيث تُمثل :

DA : القيمة المطلقة للاستحقاقات الإختيارية ( كمقياس عكسي لجودة التقارير المالية )،

Risk Disclosure: الإفصاح عن المخاطر، وباقي المتغيرات كما سبق تعريفها في المعادلتين 5A، 5B.

### 3-4-4 : أثر التطبيق الفعال ، والتطبيق غير الفعال ، وعدم تطبيق إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية

حتى تتم التفرقة بين أثر التطبيق الفعال لإدارة المخاطر من جانب، وأثر التطبيق غير الفعال أو عدم تطبيق إدارة المخاطر من جانب آخر، قام الباحث بتقسيم عينة الدراسة إلى مستويين، حيث يُمثل **المستوى الأول** المشاهدات التي لا تطبق إدارة المخاطر أو تطبق إدارة مخاطر غير فعالة وتأخذ القيمة (صفر). ويُمثل **المستوى الثاني** المشاهدات التي تطبق إدارة مخاطر فعالة وتأخذ القيمة (1) . وقد فرق الباحث بين هذين المستويين بأسلوبين مختلفين. إذ يعتمد **الأسلوب الأول** على العوامل الستة السابقة التي تُعبر عن فعالية إدارة المخاطر حيث تأخذ المشاهدة التي تحقق من 4 نقاط إلى 6 نقاط القيمة (1) كمؤشر على تطبيق إدارة مخاطر فعالة . وتأخذ المشاهدة التي تحقق أقل من 4 نقاط القيمة (صفر) كمؤشر على عدم تطبيق إدارة مخاطر أو تطبيق إدارة مخاطر غير فعالة (Florio & Leoni 2016).

ويعتمد **الأسلوب الثاني** على التفرقة بين المشاهدات التي تطبق إدارة مخاطر فعالة، والمشاهدات التي لا تطبق إدارة مخاطر غير فعالة على الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على الأصول. وقد اعتبر الباحث أن الشركات التي تطبق إدارة مخاطر وتحقق معدل عائد على أصولها يفوق متوسط معدل العائد على الأصول في القطاع الذي تنتمي إليه الشركة تطبق إدارة مخاطر فعالة. وقد اعتمد الباحث في ذلك على أن إدارة المخاطر الفعالة هي التي تحقق قيمة للشركة أو أداءً مالياً في نفس الوقت وفقاً لدراسة (Bartelsman 2012).

### 3-4-4-1 المتغير التابع

يتمثل المتغير التابع في جودة التقارير المالية والذي يتم قياسه عن طريق الإستحقاقات الإختيارية، والتي تُعد مقياساً عكسياً لجودة التقارير المالية للشركة z عن السنة t كما ذكر آنفاً.



### 2-4-4-3 المتغير المستقل

يتمثل المتغير المستقل في فعالية إدارة المخاطر، ويقاس بمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) للمشاهدات التي تطبق إدارة مخاطر فعالة، أو القيمة (صفر) للمشاهدات التي لا تطبق إدارة المخاطر أو تطبق إدارة مخاطر غير فعالة .

### 3-3-4-3 متغيرات الرقابة

وتتمثل في نفس متغيرات الرقابة التي سبق الإشارة إليها من قبل، والتي تتمثل في حجم الشركة، ومعدل دوران المخزون، ووجود مكتب مراجعة دولي من بين الأربعة الكبار، وإعادة إصدار القوائم المالية، والضعف الجوهري في الرقابة الداخلية، ونسبة التداول، ومعدل دوران الأصول، وطبيعة الصناعة . وبالتالي ، فإن الباحث سيستخدم نموذجين لإختبار أثر فعالية، أو عدم فعالية، أو عدم تطبيق إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية على النحو التالي :

#### 1- التفرقة بين أثر التطبيق الفعال وغير الفعال لإدارة المخاطر وفقاً للعوامل الستة للفعالية

$$DA_{jt} = \beta_0 + \beta_1 \text{ Effective ERM} + \beta_2 \text{ SIZE} + \beta_3 \text{ Inventory Turnover} + \beta_4 \text{ MW} + \beta_5 \text{ Restatement} + \beta_6 \text{ Audit} + \beta_7 \text{ Current Ratio} + \beta_8 \text{ Asset turnover} + \beta_9 \text{ Industry} + \varepsilon_{jt}. \quad (11)$$

حيث تُمثل :

DA : القيمة المطلقة للاستحقاقات الإختيارية ( كمقياس عكسي لجودة التقارير المالية )،

Effective ERM : إدارة مخاطر فعالة، وباقي المتغيرات كما سبق تعريفها في المعادلتين 5A، 5B.

#### 2- التفرقة بين أثر التطبيق الفعال وغير الفعال لإدارة المخاطر وفقاً للأداء المالي في الصناعة

$$DA_{jt} = \beta_0 + \beta_1 \text{ Effective ERM} + \beta_2 \text{ SIZE} + \beta_3 \text{ Inventory Turnover} + \beta_4 \text{ MW} + \beta_5 \text{ Restatement} + \beta_6 \text{ Audit} + \beta_7 \text{ Current Ratio} + \beta_8 \text{ Asset turnover} + \beta_9 \text{ Industry} + \varepsilon_{jt}. \quad (12)$$

حيث تُمثل :

DA : القيمة المطلقة للاستحقاقات الإختيارية ( كمقياس عكسي لجودة التقارير المالية )،

Effective ERM : إدارة مخاطر فعالة، وباقي المتغيرات كما سبق تعريفها في المعادلتين 5A، 5B.

### 3-5 الأساليب الإحصائية المستخدمة

يتناول الباحث في هذا الجزئية الأساليب الإحصائية التي ستستخدم في تحليل البيانات، حيث سيتم الاعتماد على حزمة البرامج الجاهزة لإجراء التحليل الإحصائي (SPSS (Version 22)<sup>36</sup>، وذلك بعد تحديد الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات، وطبيعة الفروض، وذلك لاستخدامها في تحليل البيانات التي تم جمعها عن مفردات العينة وإختبار فرضي البحث. وقد تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية المعلمية واللامعلمية لإختبار العلاقات بين متغيرات الدراسة، والاستدلال عن مدى معنوية تلك العلاقات. وتشمل هذه الأساليب ما يلي :

- 1- أسلوب الإنحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى لدراسة العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة المختلفة، مع التأكد من مدى توافر شروط الإنحدار، والتي تتمثل في الخطية، واعتدالية توزيع البواقي من خلال إختبار كولمجراف - سمرنوف، وشييرو- ويك، وتجانس البواقي، استقلال البواقي من خلال إختبار دارين واتسون. وسيتم إختبار مدى معنوية نموذج الإنحدار ككل اعتماداً على إختبار (F)، وكذلك إختبار مدى معنوية معاملات الإنحدار باستخدام إختبار (t) (Hair at al. 2010).
- 2- أسلوب الارتباط الخطى البسيط اعتماداً على معامل ارتباط بيرسون لتحديد الارتباط بين متغيرات الدراسة. وسيتم الحكم على مدى معنوية إحصائية الإختبار في ظل مستوى ثقة 95% ( أي مستوى معنوية المقبول سوف يكون 5% أو أقل ) .
- 3- الإحصاءات الوصفية مقاسة بالوسط الحسابي لتحديد متوسط القيم لجميع متغيرات الدراسة، والإنحراف المعياري لتحديد مدى التشتت بالنسبة لكل متغير عن وسطه الحسابي.
- 4- إختبار t المعلمي للفرقة بين المشاهدات التي تطبق إدارة مخاطر فعالة من جانب، والمشاهدات التي لا تطبق إدارة مخاطر فعالة أو لا تطبق إدارة مخاطر من جانب آخر.
- 5- إختبار مان ويتى اللامعلمي لتدعيم نتائج إختبار t للفرقة بين المشاهدات التي تطبق إدارة مخاطر فعالة من جانب، والمشاهدات التي لا تطبق إدارة مخاطر فعالة أو لا تطبق إدارة مخاطر من جانب آخر.

<sup>36</sup> Statistical package for social sciences

## خلاصة الفصل

تناول الباحث في هذا الفصل منهجية البحث وكيفية إجراء الدراسة التطبيقية لإختبار فرضي البحث. وفي سبيل تحقيق ذلك تناول الباحث مجتمع الدراسة، وعينة الدراسة، ومصادر البيانات، ومتغيرات الدراسة، ونماذج الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة.

ويعتمد الباحث على تحليل الإنحدار المتعدد لقياس أثر تطبيق إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية، حيث يتم قياس المتغير المستقل، والذي يُمثل تطبيق إدارة المخاطر بمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة تطبيق الشركة إدارة للمخاطر (سواءً كان لديها مدير للمخاطر، أو لديها لجنة مخاطر)، والقيمة (صفر) في حالة عدم تطبيق الشركة لإدارة المخاطر. بينما يُمثل المتغير التابع جودة التقارير المالية، والذي يتم قياسه من خلال الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية وفقا لدراسة Dechow et al. (1995).

كما يعتمد على مجموعة من المتغيرات الرقابية، والتي تُمثل أهم المتغيرات التي تم استخدامها في العديد من الدراسات السابقة. وتتمثل هذه المتغيرات في حجم الشركة، ومعدل دوران المخزون، ومكتب المراجعة، وتعديل القوائم المالية، ووجود ضعف في الرقابة الداخلية، ونسبة التداول، ومعدل دوران الأصول، وطبيعة الصناعة.

كما يستخدم الباحث تحليل الإنحدار المتعدد لقياس أثر تطبيق إدارة مخاطر فعالة على جودة التقارير المالية. ويتم قياس المتغير المستقل، والذي يُمثل درجة فعالية إدارة المخاطر من خلال تكوين مؤشر لإدارة المخاطر. وتقاس فعالية إدارة المخاطر كمحصلة لتأثير ستة عوامل هي حجم لجنة المخاطر، واستقلالها، والخبرة المالية لأعضائها، وقوتها، ومدى إلزامها بدليل حوكمة الشركات، ومدى الإفصاح عن المخاطر المالية وغير المالية. ويُمثل المتغير التابع جودة التقارير المالية، والذي يتم قياسه من خلال الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية. كما سيتم الاعتماد أيضا على نفس المتغيرات الرقابية السابق الإشارة إليها.

كما يتم استخدام تحليل الإنحدار المتعدد لقياس أثر عوامل فعالية إدارة المخاطر كل على حدة على جودة التقارير المالية. ويتم قياس كل متغير من المتغيرات الستة المستقلة المكونة لفعالية لجنة المخاطر (حجم لجنة المخاطر، واستقلالها، والخبرة المالية لأعضائها، وقوتها، ومدى إلزامها بدليل حوكمة الشركات، ومدى الإفصاح عن المخاطر المالية وغير المالية) بمتغير وهمي. ويُمثل المتغير التابع جودة التقارير المالية،

والذي يتم قياسه من خلال الاستحقاقات الإختيارية كما سبق. كما إعتد الباحث أيضا على نفس المتغيرات الرقابية السابق الإشارة إليها .

وسيتم استخدام تحليل الإنحدار المتعدد أيضا لقياس أثر التطبيق الفعال وغير الفعال لإدارة المخاطر على جودة التقارير المالية. ويتم قياس المتغير المستقل ، والذي يُمثل الفعالية بمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كانت الشركة تطبق إدارة مخاطر فعالة، والقيمة (صفر) إذا كانت الشركة تطبق إدارة مخاطر غير فعالة أو لا تطبق إدارة مخاطر. ويُمثل المتغير التابع جودة التقارير المالية، والذي يتم قياسه من خلال الاستحقاقات الإختيارية كما سبق، مع استخدام نفس المتغيرات الرقابية السابق عرضها .

## الفصل الرابع

### تحليل نتائج الدراسة

#### مقدمة

يتناول الباحث في هذا الفصل تحليل نتائج الدراسة التطبيقية ونتائج إختبار فرضي البحث. وقد قسم الباحث هذا الفصل إلى أربعة أقسام، حيث يتناول القسم الأول تحليل نتائج إختبار الفرض الأول والمتعلق بتأثير تطبيق إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية، بينما يتناول القسم الثاني تحليل نتائج إختبار الفرض الثاني والمتعلق بتأثير تطبيق إدارة مخاطر فعالة على جودة التقارير المالية. ويعرض القسم الثالث لتحليل نتائج إختبار تأثير العوامل المكونة لإدارة مخاطر فعالة على جودة التقارير المالية، بينما يتناول القسم الرابع التفرقة بين تأثير (فعالية تطبيق ، عدم فعالية تطبيق، عدم تطبيق) إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية.

#### 1-4 أثر تطبيق إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية

يتناول الباحث في هذا القسم أثر تطبيق إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية . وقبل إختبار العلاقة السابقة تم قياس المتغير التابع، والذي يُمثل جودة التقارير المالية ( مقاسة بالاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لها)، باستخدام نموذج جونز المعدل كما في دراسة (Dechow et al. (1995). وقد تم إختبار هذه العلاقة كما يلي :

#### أولاً : نتائج إختبار نموذج جونز المعدل لقياس جودة التقارير المالية

يوضح جدول رقم (1-4) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات نموذج جونز المعدل لقياس جودة التقارير المالية ، والتي تظهر أن متوسط نسبة الاستحقاقات إلى إجمالي الأصول (TA/A) حوالي 3.9% وأن هناك فرقاً كبيراً بين أعلى نسبة لإجمالي الاستحقاقات إلى إجمالي الأصول 58.1% وأقل نسبة -0.67% ، ولذلك فقد بلغ الإنحراف المعياري لنسبة إجمالي الاستحقاقات إلى إجمالي الأصول 14.8% وهو أعلى من المتوسط نفسه، بما يشير إلى تشتت هذه النسبة بشركات العينة وهو وضع طبيعي، حيث تشمل العينة 108 مشاهدة من قطاعات مختلفة كما إتضح في الفصل السابق. لذلك قام الباحث بإدراج طبيعة الصناعة كمتغير رقابي في نماذج الإنحدار المستخدمة لإختبار فرضي البحث. وينطبق ما سبق قوله عن نسبة الاستحقاقات إلى إجمالي الأصول على كل من نسبة الفرق بين التغير في صافي الأيراد والتغير في رصيد العملاء إلى إجمالي الأصول  $(A) / (\Delta REV - \Delta REC)$  ، ونسبة إجمالي العقارات والآلات والمعدات إلى إجمالي الأصول PPE/A.

جدول رقم (4-1) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات نموذج جونز المعدل لقياس جودة التقارير المالية (الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لها)

الحد الأدنى	الحد الأعلى	الانحراف المعياري	المتوسط	المتغير
-0.665	0.581	0.148	.0388	TA/ A
.00000	0.000023	0.0000036	.0000020	1/A
-0.580	0.950	0.140	.018	(ΔREV- ΔREC) / A
.0020	0.93	0.4218	.520	PPE/A

(\* عدد المشاهدات 108 مشاهدة)

ويوضح جدول رقم (4-2) معنوية نموذج الإندرجار ككل عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغت قيمة F المحسوبة 4.719 . ويوضح معامل التحديد المعدل  $R^2$  أن المتغيرات المستقلة الثلاثة وفقا لنموذج جونز المعدل تفسر حوالي 9.4% من التغير في إجمالي الاستحقاقات ( الإختيارية ، وغير الإختيارية )، بينما تفسر بواقي النموذج ( الاستحقاقات الإختيارية) حوالي 90.6% من إجمالي الاستحقاقات. كما يتضح من الجدول معنوية جميع معاملات المتغيرات الثلاثة المستقلة، حيث كانت قيمة معاملات جميع المتغيرات معنوية في ظل مستوى المعنوية المقبول 5%. إذ يتضح من الجدول أن قيمة معامل المتغير 1/A تساوى 10164.86 بما يشير إلى وجود تأثير ايجابي ومعنوى لهذا المتغير على الاستحقاقات الكلية ( كما يتضح من قيمة t ومعنويتها). ويرى الباحث أن إرتفاع تكلفة الأصول (من خلال عملية الشراء يؤدي إلى زيادة مصروفات الإهلاك)، ينتج عنه إنخفاض في قيمة المعكوس الضريبي للمتغير 1/A ، وبالتالي ينخفض صافي الربح من الأنشطة التشغيلية وتنخفض الإستحقاقات الكلية، والتي تقاس بالفرق بين صافي الربح من الأنشطة التشغيلية وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والعكس صحيح في حالة عملية البيع .

كما يظهر من الجدول أيضا أن قيمة معامل المتغير (ΔREV- ΔREC) / A تساوى 0.245 مما يعنى وجود تأثير ايجابي ومعنوى لهذا المتغير على الاستحقاقات الكلية. إذ أنه كلما زاد الفرق بين التغير في الايرادات عن التغير في أرصدة العملاء كلما زادت الاستحقاقات الكلية. ويرى الباحث أن زيادة الفرق بين التغير في الايرادات والتغير في المتحصلات من العملاء ينتج عنه زيادة الفرق بين صافي الربح من الأنشطة التشغيلية وصافي التدفقات النقدية من هذه الأنشطة، بمعنى زيادة الاستحقاقات الكلية ( المتغير التابع).

ويوضح الجدول أيضا أن قيمة معامل المتغير PPE/A تساوى -0.072 مما يعنى وجود تأثير سلبي ومعنوى لهذا المتغير على الاستحقاقات الكلية. إذ أنه كلما زادت الأصول الثابتة تقل الاستحقاقات الكلية والعكس. ويمكن تفسير النتيجة السابقة، بأن إرتفاع تكلفة الأصول الثابتة الذي ينتج من عملية الشراء يتبعه زيادة في قيمة مصروفات إهلاك هذه الأصول، مما يؤدي إلى إنخفاض الإستحقاقات الكلية ( المتغير التابع) والعكس صحيح في حالة عملية البيع.

جدول (2-4) نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لنموذج جونز المعدل لقياس جودة التقارير المالية (باستخدام الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لها)

$$TA_t / A_{t-1} = \alpha_1(1/A_{t-1}) + \alpha_2[(\Delta REV_t - \Delta REC_t) / A_{t-1}] + \alpha_3(PPE/A_{t-1}) + \varepsilon_t$$

مستوى المعنوية sig	قيمة إختبار t	قيمة معاملات الإنحدار B	النموذج
0.011	2.579	10164.86	1/A
0.015	2.472	0.245	( $\Delta REV - \Delta REC$ ) / A
0.034	-2.150	-0.072	PPE/A
		%9.4	معامل التحديد المعدل R <sup>2</sup>
		4.719	إحصائية F
		.004	مستوى معنوية النموذج ككل

(\* عدد المشاهدات 108 مشاهدة)

وللتأكد من مدى صحة مصداقية الإختبارات وتوافر شروط الإنحدار، تم إجراء إختبار الاعتدالية لبواقي نموذج جونز المعدل اعتماداً على إختبارى Shapiro-Wilk و Kolmogorov-smirnov والذي أظهر صدق اعتدالية بواقي نموذج الإنحدار، حيث كان مستوى المعنوية 0.35 ، 0.20 على التوالي بما يزيد عن 5% . كما أظهر إختبار Durbin-Watson صدق استقلال بواقي النموذج حيث بلغ 2.03 ، ويتضح ذلك من ملحق رقم (2).

وقد قام الباحث أيضاً بالتأكد مما إذا كانت هناك مشكلة ارتباط ذاتي خطي بين المتغيرات المستقلة في نموذج جونز المعدل من خلال إجراء تحليلين آخرين ، كما يتضح من الجدول رقم (3-4). إذ يظهر الجدول عدم وجود مشكلة إرتباط ذاتي خطي، حيث أن معامل تضخيم التباين VIF<sup>37</sup> لا يتعدى 10 ومعامل التباين المسموح<sup>38</sup> TOL لا يقل عن 0.10 (Hair et al. 2010).

<sup>37</sup> Variance inflation factor

<sup>38</sup> Tolerance تحسب قيمة TOL كخارج قسمة واحد صحيح على معامل VIF



جدول رقم (3-4) اختبار مدى وجود مشكلة ارتباط ذاتي خطي بين المتغيرات المستقلة في نموذج جونز المعدل

المتغير	TOL	VIF
1/A	0.911	1.097
( $\Delta REV - \Delta REC$ ) / A	0.966	1.035
PPE/A	0.933	1.072

### ثانيا : نتائج تأثير تطبيق إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية

يبين الجدول رقم (4-4) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات نموذجي الإنحدار (5A & 5B)، والذين تم استخدامهما لإختبار الفرض الأول من البحث . إذ يُمثل النموذج (5A) حالة تعيين مدير مخاطر (كمؤشر على تطبيق إدارة المخاطر)، بينما يُمثل النموذج (5B) حالة وجود لجنة مخاطر (كمؤشر على تطبيق إدارة المخاطر).

ويظهر الجدول أن متوسط الاستحقاقات الإختيارية DA يبلغ 8.7%، وأن هناك فرقا كبيرا بين أعلى استحقاقات إختيارية 75.8% وأقل استحقاقات إختيارية 0.03%، ولذلك بلغ الإنحراف المعياري للاستحقاقات الإختيارية 10.8% وهو أعلى من المتوسط نفسه، بما يوضح تشتت الاستحقاقات الإختيارية في شركات العينة، وهو وضع طبيعي حيث تشمل العينة 108 مشاهدة في قطاعات مختلفة. بينما يظهر الجدول أن متوسط حجم الشركة Size يبلغ 14.13، وأن هناك فرقا بين أعلى حجم للشركة 18.37 وأقل حجم للشركة 10.68.

وقد بلغ الإنحراف المعياري لحجم الشركة 1.48 فقط، وذلك يرجع إلى الاعتماد على اللوغاريتم الطبيعي للأصول كمقياس لحجم الشركة . بينما بلغ متوسط معدل دوران المخزون inventory turnover 5.04، وأن هناك فرقا كبيرا بين أعلى معدل دوران مخزون 40.27 وأقل معدل دوران المخزون صفر. لذلك بلغ الإنحراف المعياري لمعدل دوران المخزون 7.15 وهو أعلى من المتوسط نفسه، بما يوضح تشتت معدل دوران المخزون في شركات العينة، ويرجع ذلك إلى تعدد قطاعات العينة. وقد ظهر ذلك واضحا في انخفاض الحد الأدنى لمعدل دوران المخزون ، حيث كانت قيمته صفرا وخاصة في الشركات الخدمية التي لا تعتمد على المخزون. كما بلغ متوسط معدل دوران الأصول Assets turnover 0.49 ، مع وجود فرق بين أعلى معدل دوران للأصول وهو 1.94 وأقل معدل دوران للأصول 0.02. لذلك بلغ الإنحراف المعياري لمعدل دوران الأصول

0.37 . في حين بلغ متوسط نسبة التداول Current Ratio 1.88، وأن هناك فرقاً كبيراً بين أعلى نسبة تداول 7.54 وأقل نسبة تداول 0.09، وبالتالي بلغ الانحراف المعياري لنسبة التداول 1.39 .

ويوضح الجدول أيضاً أن متغير تعيين مدير للمخاطر CRO هو متغير وهمي، والذي يكون الحد الأعلى له 1 ، وذلك للشركات التي لديها مدير مخاطر، بينما يكون الحد الأدنى له صفر، وذلك للشركات التي ليس لديها مدير للمخاطر. كما يتضح أن متغير وجود لجنة للمخاطر RC هو متغير وهمي، والذي يكون الحد الأعلى له 1 ، وذلك للشركات التي لديها لجنة مخاطر، بينما يكون الحد الأدنى له صفر، وذلك للشركات التي ليس لديها لجنة مخاطر. وينطبق نفس ما سبق قوله على متغير الشركات التي تتم مراجعتها من قبل مكتب مراجعة دولي من بين الأربعة الكبار AUDIT، ومتغير الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية Restatement، ومتغير الشركات التي لديها ضعف جوهري في تقاريرها المالية MW.

جدول رقم (4-4) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذجين (5B&5A)

الحد الأدنى	الحد الأعلى	الانحراف المعياري	المتوسط	المتغير
.0003	.758	.108	.087	DA
0	1	.303	.102	CRO
0	1	.477	.342	RC
10.68	18.37	1.48	14.13	SIZE
0	40.27	7.15	5.04	Inventory turnover
0	1	.49	.39	AUDIT
0	1	.366	.16	RESTATEMENT
0	1	.467	.31	MW
.091	7.54	1.39	1.88	C.RATIO
.02	1.94	.37	.49	Assets Turnover

(\* عدد المشاهدات 108 مشاهدة)

ويظهر الجدول رقم (4-5) الإحصاءات الوصفية الخاصة بتكرارات مشاهدات النموذجين (5A&5B) ، حيث يتضح من الجدول أن 11 مشاهدة لديها مدير للمخاطر بنسبة 10.2% من إجمالي المشاهدات، و97 مشاهدة ليس لديها مدير مخاطر بنسبة 89.8% من إجمالي المشاهدات. كما يظهر الجدول أيضاً أن 37

مشاهدة لديها لجنة مخاطر بنسبة 34.3% من إجمالي المشاهدات، و 71 مشاهدة ليس لديها لجنة مخاطر بنسبة 65.7% من إجمالي المشاهدات. كما يوضح الجدول أن 42 مشاهدة تتم مراجعتها من خلال مكتب مراجعة دولي (BIG 4) بنسبة 38.9% من إجمالي المشاهدات، و 66 مشاهدة لا تتم مراجعتها من خلال مكتب مراجعة دولي بنسبة 61.1% من إجمالي المشاهدات. ويظهر الجدول أيضا أن 17 مشاهدة قامت بتعديل قوائمها المالية بنسبة 15.7%، و 91 مشاهدة لم تقم بتعديل قوائمها المالية بنسبة 84.3% من إجمالي المشاهدات. كما يوجد 34 مشاهدة لديها ضعف في الرقابة الداخلية بنسبة 31.5%، و 74 مشاهدة ليس لديها ضعف في الرقابة الداخلية بنسبة 68.5% من إجمالي المشاهدات.

جدول رقم (5-4) الإحصاءات الوصفية التكرارية لمتغيرات النموذجين (5A&5B)

شركات ليس لديها مدير مخاطر CRO		شركات لديها مدير مخاطر CRO		المتغير
97	العدد	11	العدد	CRO
%89.8	النسبة	%10.2	النسبة	
شركات ليس لديها لجنة مخاطر RC		شركات لديها لجنة مخاطر RC		المتغير
71	العدد	37	العدد	RC
65.7%	النسبة	34.3%	النسبة	
شركات تراجع من خلال مكاتب غير دولية		شركات تراجع من خلال مكاتب دولية		المتغير
66	العدد	42	العدد	AUDIT
%61.1	النسبة	%38.9	النسبة	
شركات لم تقم بتعديل القوائم المالية		شركات قامت بتعديل القوائم المالية		المتغير
91	العدد	17	العدد	restatement
84.3%	النسبة	15.7%	النسبة	
شركات ليس لديها ضعف في الرقابة الداخلية		شركات لديها ضعف في الرقابة الداخلية		المتغير
74	العدد	34	العدد	MW
%68.5	النسبة	%31.5	النسبة	

(\* عدد المشاهدات 108 مشاهدة)

ويوضح الجدول رقم (4-6) معاملات ارتباط بيرسون (Pearson) للعلاقة بين جميع متغيرات نموذجي الإنحدار، واللذين تم استخدامهما لإختبار فرض الدراسة الأول .

جدول رقم (4-6) معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات النموذجين (5A&5B)

المتغير	CRO	RC	SIZE	INVENTORY	AUDIT	RESTATEMENT	MW	C.RATIO	ATURN OVER
DA	-.213*	-.462**	-.092	.372**	-.386**	.223*	-.033	.227*	-.012
CRO	1	.466**	.034	-.107	-.017	.107	.035	-.008	-.099
RC	1	1	.029	-.226*	.345**	-.098	.099	-.07	-.185
SIZE	1	1	1	.406**	-.049	-.138	.10	-.022	.150
INVENTORY	1	1	1	1	-.049	-.016	.105	-.117	.300**
AUDIT	1	1	1	1	1	-.084	-.091	-.134	-.060
RESTATEMENT	1	1	1	1	1	1	.035	.046	-.105
MW	1	1	1	1	1	1	1	-.065	.063
C.RATIO	1	1	1	1	1	1	1	1	-.042
ATURN OVER	1	1	1	1	1	1	1	1	1

(1) عدد المشاهدات 108 مشاهدة ، (\*\*) معنوية عند 1% أو أقل ، (\*) معنوية عند 5% أو أقل

ويظهر الجدول وجود علاقة ارتباط سلبية ومعنوية بين DA (الإستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية ) وتعيين مدير مخاطر CRO ، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما -0.213 ، وذلك عند مستوى معنوية 5% . ويعنى ذلك أن قيام الشركة بتعيين مدير للمخاطر يزيد من جودة التقارير المالية في شكل يحد من قيام الإدارة بممارسة إدارة الأرباح من خلال الإستحقاقات الإختيارية. ويتفق ذلك مع دراسة Brown et al. (2014). كما يتضح من الجدول وجود علاقة ارتباط سلبية ومعنوية بين DA (الإستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية ) ووجود لجنة مخاطر RC ، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما -0.462 ، وذلك عند مستوى معنوية 1% . ويشير ذلك إلى أن وجود لجنة مخاطر يزيد من جودة التقارير المالية في شكل يحد من ممارسة الإدارة لإدارة الأرباح من خلال الإستحقاقات الإختيارية بشكل أكبر منه في حالة تعيين مدير للمخاطر، ويتفق ذلك مع دراسة (Kommunuri et al. (2014).

كما يتضح من الجدول وجود علاقة ارتباط سلبية ومعنوية بين DA (الإستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية ) ووجود مكتب مراجعة دولي من بين الأربعة الكبار Audit يكون مسئولاً عن عملية

المراجعة في الشركة، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما -0.386 ، وذلك عند مستوى معنوية 1%، بما يشير إلى أن الشركات التي تُراجع بواسطة مكتب مراجعة دولي من بين الأربعة الكبار تزيد بها جودة التقارير المالية، حيث تقل فرصة الإدارة لممارسة الإستحقاقات الإختيارية. ويتفق ذلك مع العديد من الدراسات (e.g., Stubben 2010; Kommunuri et al. 2014).

كما يتضح من الجدول وجود علاقة ارتباط سلبية ولكنها غير معنوية بين DA (الإستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية ) وحجم الشركة ، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما -0.092 ، بما يشير إلى أن حجم الشركة لا يرتبط بجودة التقارير المالية. ومع ذلك يرى الباحث أن عدم وجود علاقة ارتباط بين هذين المتغيرين قد يرجع إلى أن حجم الشركة يتضح دوره وتأثيره على جودة التقارير المالية في ظل وجود عدة متغيرات أخرى تؤثر على جودة التقارير المالية مثل وجود لجنة مخاطر ، ومكتب مراجعة دولي، بما يتفق ذلك مع العديد من الدراسات (e.g., Gaio 2009; Brochet et al. 2013). وينطبق ما سبق على علاقة الارتباط السلبية ولكن غير المعنوية بين الضعف الجوهري في الرقابة الداخلية MW متمثلاً في إصدار مراقب الحسابات لرأي متحفظ و DA (الإستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية). إذ يعنى عدم وجود علاقة ارتباط بينهما أن إصدار مراقب الحسابات لرأي متحفظ لا يرتبط بجودة التقارير المالية، وإن اختلف ذلك مع دراسة (Doyle et al. 2007). ويرى الباحث أن علاقة الارتباط لا تظهر بشكل واضح إلا بعد أخذ تأثير بعض المتغيرات الأخرى في تحليل الإنحدار كما سيتم لاحقاً. وينطبق ما سبق على علاقة الارتباط بين معدل دوران الأصول Assets Turnover و DA (الإستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية). إذ يتضح أن معامل الارتباط بينهما كان -0.012 مما يعنى وجود علاقة ارتباط سلبية ولكن غير معنوية بينهما . ويختلف ذلك مع دراسة (Fairfield & Yohn 2001)، والتي أوضحت وجود علاقة سلبية ومعنوية بين معدل دوران الأصول والإستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية. وسوف تظهر هذه العلاقة بشكل أوضح بعد إدخال المتغيرات الأخرى المؤثرة على جودة التقارير المالية كما سيتم لاحقاً في تحليل الإنحدار.

كما يظهر من الجدول رقم (4-6) أيضاً وجود علاقة ارتباط إيجابية ومعنوية بين DA (الإستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية ) ومعدل دوران المخزون Inventory Turnover ، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما 0.372 ، وذلك عند مستوى معنوية 5% ، ويشير ذلك إلى أن الشركات التي تزيد فيها معدلات دوران المخزون يصاحبها زيادة في الإستحقاقات الإختيارية (تقل جودة التقارير المالية بها) . ويختلف

ذلك مع دراسة (Roychowdhury 2006) ، والتي أوضحت أن علاقة الارتباط تكون سلبية. ويرجع الباحث ذلك إلى أن فرصة الإدارة تزيد لممارسة الإستحقاقات الإختيارية من خلال التلاعب في المخزون وطرق تقييمه المختلفة مما يخفض من جودة الأرباح، وبالتالي جودة التقارير المالية.

كما يتضح من الجدول وجود علاقة ارتباط إيجابية ومعنوية بين DA (الإستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية ) وتعدّل القوائم المالية Restatement، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما 0.223 ، وذلك عند مستوى معنوية 1% . ويعنى ذلك أن الشركات التي يزيد فيها إعادة إصدار القوائم المالية تقل بها جودة التقارير المالية. ويتفق ذلك مع دراسة (Xio & Min 2011).

كما يتبين من الجدول وجود علاقة ارتباط إيجابية ومعنوية بين DA (الإستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية ) ونسبة التداول Current Ratio، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما 0.227 ، وذلك عند مستوى معنوية 1%، ويشير ذلك إلى أن الشركات التي تزيد فيها نسبة التداول تقل جودة التقارير المالية بها. ويتمشى ذلك مع دراسة (Moradi et al. 2012) . ومن الجدير بالذكر، أن علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة ومتغيرات الرقابة في الجدول تتراوح ما بين الضعيفة والمتوسطة .

وقد قام الباحث أيضا بالتأكد مما إذا كانت هناك مشكلة ارتباط ذاتي خطي بين متغيرات النموذجين ( 5A,5B) من خلال إجراء تحليلين آخرين كما يظهر بالجدول رقم (4-7). إذ يتضح من الجدول عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي الخطي، حيث أن معامل VIF لا يتعدى 10 ومعامل TOL لا يقل عن 0.10.

جدول رقم (4-7) اختبار مدى وجود مشكلة ارتباط ذاتي خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذجين (5A&5B)

النموذج (5B)		النموذج (5A)		المتغير
VIF	TOL	VIF	TOL	
		1.122	.891	CRO
1.825	.548			RC
1.309	.764	1.304	.767	SIZE
1.655	.604	1.620	.617	INVENTORY
1.191	.839	1.095	.913	AUDIT
1.082	.924	1.109	.901	RESTATEMENT
1.063	.940	1.051	.951	MW
1.099	.910	1.099	.910	Current RATIO
1.144	.874	1.137	.879	ATURNOVER

(\*) عدد المشاهدات 108 مشاهدة

وللتأكد من مدى مصداقية الإختبارات وشروط الإنحدار، تم إجراء إختبار الاعتدالية لبواقي نموذج الإنحدار باستخدام إختبارى Shapiro-Wilk و Kolmogorov-smirnov واللذين أظهرتا صدق اعتدالية بواقي نموذجي الإنحدار. إذ زاد مستوى المعنوية عن 5% ، حيث بلغ 0.098 ، 0.152 على التوالي وفقاً للنموذج (5A). كما زاد مستوى المعنوية عن 5% ، حيث بلغ 0.082 ، 0.143 على التوالي وفقاً للنموذج (5B). كما أظهر إختبار Durbin-Watson صدق استقلال بواقي النموذجين (5A&5B) حيث بلغ 1.593 ، 1.548 على التوالي.

ويظهر الجدول (4-8) معنوية نموذجي الإنحدار (5A&5B) للدراسة ككل عند مستوى معنوية أقل من 5% ، حيث بلغت قيمة F المحسوبة لهما 12.476 ، 15.850 على التوالي. كما يتضح من معامل التحديد المعدل  $R^2$  أن تعيين (مدير مخاطر، أو لجنة مخاطر) ومتغيرات الرقابة يفسران حوالي 54.1% ، 60.4% على التوالي من التغير في إجمالي الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية. كما يتضح من معاملات الإنحدار معنوية معاملي المتغيرين  $\beta_1$ CRO و  $\beta_1$ RC، واللذين يُمثلان المتغيران المستقلان واللذان تساويا (0.004 ، 0.000) على التوالي، وهي أقل من مستوى المعنوية المقبول 5% مما يعني معنوية هذا المتغير، كما يتضح أن قيمة معامل  $\beta_1$  في النموذجين تساوى (-0.073 ، -0.094) على التوالي بما يظهر وجود تأثير سلبي للمتغير المستقل (تعيين مدير مخاطر، ولجنة المخاطر) على المتغير التابع (الإستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية) بما يشير إلى قبول الفرض الأول من البحث، والذي يتضمن بأن هناك تأثيراً ايجابياً لتطبيق إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية (تأثير سلبي على الإستحقاقات الإختيارية). وتتفق هذه النتيجة بشكل جزئي مع دراسة (Brown et al. 2014)، حيث أنها لم تختبر أثر تعيين مدير للمخاطر أو وجود لجنة مخاطر على جودة التقارير المالية ولكنها إختبرت أثر وجود نظام للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وفقاً للقانون الألماني الصادر عام 1998 على جودة الأرباح كمؤشر لجودة التقارير المالية. كما تتفق هذه النتيجة جزئياً مع الدراسة الاستقصائية التي قام (Cohen et al. 2014) لكل من المديرين الماليين، وأعضاء لجنة المراجعة، والمراجعين الخارجيين في الشركات العامة بالولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بأن تطبيق إدارة المخاطر يؤثر إيجابياً على جودة التقارير المالية، حيث اكتفى Cohen وزملاؤه بأخذ آراء الأطراف الثلاثة السابقة في الأثر المتوقع لتعيين مدير للمخاطر أو وجود لجنة مخاطر على جودة التقارير المالية في الوقت الذي إختبر الباحث ذلك عملياً في البحث الحالي .



جدول رقم (4-8) نتائج تحليل الانحدار لإختبار فرض الدراسة الأولى باستخدام نموذجي الانحدار (5A&5B)

النموذج (5B)			النموذج (5A)			النموذج
مستوى المعنوية	قيمة اختبار	قيمة معاملات الانحدار	مستوى المعنوية	قيمة اختبار	قيمة معاملات الانحدار	
sig	t		sig	t		
			.004	-2.942	-.073	<b>CRO</b>
.000	-5.031	-.094				<b>RC</b>
.006	-2.820	-.014	.005	-2.861	-.016	<b>SIZE</b>
.000	4.344	.005	.000	4.653	.006	<b>Inventory Turnover</b>
.000	-3.739	-.055	.000	-5.244	-.080	<b>Audit</b>
.057	1.930	.036	.029	2.217	.045	<b>Restatement</b>
.368	-.905	-.013	.181	-1.347	-.021	<b>MW</b>
.016	2.446	.012	.021	2.348	.013	<b>Current Ratio</b>
.047	-2.016	-.038	.117	-1.580	-.032	<b>Asset Turnover</b>
<b>أنظر ملحق 8</b>		<b>أدرجت</b>	<b>أنظر ملحق 7</b>		<b>أدرجت</b>	<b>Industry</b>
		<b>60.4%</b>			<b>%54.1</b>	معامل التحديد المعدل R <sup>2</sup>
		<b>15.850</b>			<b>12.476</b>	F المحسوبة
		<b>.000</b>			<b>.000</b>	مستوى معنوية النموذج ككل

(\*) عدد المشاهدات 108 مشاهدة

$$DA_{jt} = \beta_0 + \beta_1 CRO + \beta_2 SIZE + \beta_3 Inventory\ Turnover + \beta_4 Audit + \beta_5 Restatement + \beta_6 MW + \beta_7 Current\ Ratio + \beta_8 Inventory\ Turnover + \beta_9 Industry + \epsilon_{jt} \quad (**)$$

(5A)

$$DA_{jt} = \beta_0 + \beta_1 RC + \beta_2 SIZE + \beta_3 Inventory\ Turnover + \beta_4 Audit + \beta_5 Restatement + \beta_6 MW + \beta_7 Current\ Ratio + \beta_8 Inventory\ Turnover + \beta_9 Industry + \epsilon_{jt} \quad (**)$$

(5B)

وفيما يتعلق بمتغيرات الرقابة، يوضح الجدول معنوية معامل متغير SIZE (β2)، والذي يُمثل حجم الشركة والتي تساوى (0.005 ، 0.006) على التوالي، وهي أقل من مستوى المعنوية المقبول 5% مما يعني معنوية هذا المتغير. كما يتضح أن قيمة معامل (β2) تساوى (-0.016 ، -0.014) على التوالي بما يشير إلى وجود تأثير سلبي لحجم الشركة على المتغير التابع ( الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية)، ويتفق ذلك مع دراسة (Gaio 2009)، ودراسة (Brochet et al. 2013). إذ أنه كلما زاد حجم الشركة كلما تحسنت جودة التقارير المالية

كما يظهر الجدول أن معنوية معامل Inventory turnover (β3)، والتي تُمثل معدل دوران المخزون تساوى (0.000 ، 0.000) على التوالي حيث كانت أقل من مستوى المعنوية المقبول 5%، بما يشير إلى معنوية هذا المتغير، كما يتضح أن قيمة معامل (β3) تساوى (0.006 ، 0.005) على التوالي، بما يشير إلى وجود

تأثير ايجابي لمعدل دوران المخزون على المتغير التابع ( الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية). وتختلف تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Roychowdhury 2006)، حيث يرى الباحث أن زيادة معدل دوران المخزون يمكن أن تكون مؤشراً على زيادة استخدام الاستحقاقات الإختيارية في الأجل القصير في سبيل تحقيق الإدارة لمنفعة ذاتية، وبالتالي تقل جودة الأرباح، ومن ثم تنخفض جودة التقارير المالية.

كما يتضح أن معنوية معامل Audit ( $\beta_4$ ) ، والذي يُمثل الشركات التي يقوم بمراجعتها مكتب مراجعة دولي من بين الأربعة الكبار تساوي (0.000 ، 0.000) على التوالي، وهي أقل من مستوى المعنوية المقبول 5% بما يشير إلى معنوية هذا المتغير، وأن قيمة معامل ( $\beta_4$ ) تساوي (-0.080 -0.055) على التوالي بما يشير إلى وجود تأثير سلبي لقيام مكتب مراجعة دولي من بين الأربعة الكبار بالمراجعة على المتغير التابع ( الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية ). إذ يشير وجود مكتب مراجعة دولي إلى جودة عملية المراجعة ، وبالتالي تزيد جودة التقارير المالية. وتتفق النتيجة السابقة مع العديد من الدراسات (e.g., Schipper 2003; Stubben 2010; Nikolaev 2015)

كما يظهر الجدول أن معنوية معامل المتغير Restatement ( $\beta_5$ ) ، والذي يُمثل الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية تساوي (0.029 ، 0.057) على التوالي، وهي أقل من، أو تقترب من مستوى المعنوية 5% مما يعني معنوية هذا المتغير عند تعيين مدير للمخاطر، وتقترب من مستوى المعنوية المقبول في حالة وجود لجنة مخاطر. كما يتضح أن قيمة معامل ( $\beta_5$ ) تساوي (0.045 ، 0.036) على التوالي ما يعني وجود تأثير ايجابي لإعادة إصدار القوائم المالية على المتغير التابع ( الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية ). وبالتالي فإن الشركات التي تقوم بإعادة إصدار قوائمها المالية تنخفض جودة تقاريرها المالية، وخاصة في ظل النموذج (5A) الخاص بتعيين مدير للمخاطر، وذلك بشكل أوضح منه في حالة النموذج (5B) الخاص بوجود لجنة مخاطر. وتتفق هذه النتيجة مع توصلت إليه دراسة (Xio & Min 2011).

كما يبين الجدول أن معنوية معامل المتغير MW ( $\beta_6$ ) ، والذي يُمثل الشركات التي لديها ضعف في الرقابة الداخلية ( إصدار مراقب الحسابات لرأي متحفظ ) تساوي (0.181 ، 0.368) على التوالي ، وهي أكبر من مستوى المعنوية المقبول 5% مما يعني عدم معنوية هذا المتغير . وتختلف النتيجة السابقة مع دراسة (Doyle et al. 2007) والتي توصلت إلى وجود تأثير سلبي معنوي للضعف الجوهري بالرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية. ويرى الباحث أن مجرد إصدار مراقب الحسابات رأي متحفظ ليس دليلاً كافياً على ضعف

الرقابة الداخلية ، حيث يمكن أن يكون هذا الضعف في الرقابة الداخلية على مستوى حساب معين وليس على مستوى الشركة ككل ، وبالتالي يبرر ذلك عدم وجود علاقة معنوية.

كما يظهر الجدول أن معنوية معامل المتغير  $\beta 7$  Current ratio ، والذي يُمثل نسبة التداول تساوى (0.021 ، 0.016) على التوالي، وهي أقل من مستوى المعنوية المقبول 5% مما يعنى معنوية هذا المتغير. كما يتضح أن قيمة معامل ( $\beta 7$ ) تساوى (0.013 ، 0.012) على التوالي ما يعنى وجود تأثير ايجابي لنسبة التداول على المتغير التابع ( الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية). ويرى الباحث أن نسبة التداول تُعد أحد العوامل التي تستغلها الإدارة للتلاعب في الأرباح في محاولة لتحسين صورة الشركة ، وذلك من خلال إظهار رأس مال عامل موجب، أو زيادة الأصول المتداولة على حساب الأصول الثابتة من خلال معالجة بعض بنود الأصول الثابتة كأصول متداولة لتحقيق مصالح شخصية . ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة (Moradi et al. 2012) .

كما يتضح من الجدول أن معنوية معامل المتغير Assets turnover ( $\beta 8$ ) ، والذي يُمثل معدل دوران الأصول تساوى (0.117 ، 0.047) على التوالي ، وهي أكبر من مستوى المعنوية المقبول 5% مما يعنى عدم معنوية هذا المتغير عند تعيين مدير للمخاطر في نموذج (5A) ، بينما هي معنوية عند وجود لجنة مخاطر في نموذج (5B)، كما يتضح أن قيمة معامل ( $\beta 8$ ) تساوى (-0.032 ، -0.038) على التوالي بما يشير إلى وجود تأثير سلبي غير معنوى لمعدل دوران الأصول على المتغير التابع عند تعيين مدير للمخاطر، بينما يكون هذا التأثير سلبياً ومعنوياً عند وجود لجنة مخاطر.

ويرى الباحث أن زيادة معدل دوران الأصول تُعد مؤشراً على كفاءة استغلال الأصول، ودقة التنبؤ بالأرباح في المستقبل، إلا أنها ليست دليلاً على جودة التقارير المالية. وبرغم عدم إتفاق تلك النتيجة مع دراسة (Fairfield & Yohn 2001) ، إلا أن الباحث يَختلف مع الدراسة السابقة في أن معدل دوران الأصول قد يكون ذو تأثير ايجابي على جودة التقارير المالية كما توصل إليه الكاتبان السابقان من ناحية، أو قد يكون ذو تأثير سلبي على جودة التقارير المالية إذا كانت الإدارة تتدخل بشكل متعمد لزيادة معدل دوران الأصول لتحقيق مصالحها الشخصية من ناحية أخرى.

وقد قام الباحث بإدراج طبيعة الصناعة كمتغير رقابي من خلال تقسيم عينة الدراسة المكونة من اثنا عشر قطاعاً إلى ثلاثة قطاعات هي القطاع الصناعي، والقطاع الخدمي، والقطاع الاستهلاكي. إذ تختلف طبيعة الصناعة من حيث درجة وأنواع المخاطر التي تتعرض لها مما يؤثر جوهرياً على جودة التقارير المالية.

ويتفق ذلك مع معظم الدراسات السابقة (e.g., Kommunuri et al. 2014; Florio & Leini 2016) ، حيث إتضح معنوية المتغيرات الثلاثة التي تُمثل طبيعة الصناعة كما يظهر بالملحقين (7، 8).

#### 2-4 أثر فعالية تطبيق إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية

يتناول الباحث في هذه الجزئية نتائج البحث المتعلقة بأثر تطبيق إدارة مخاطر فعالة على جودة التقارير المالية. وقد تم الاعتماد على دراستي (Kommunuri et al. (2014) و (Florio & Leoni (2016) في تكوين مؤشر إدارة المخاطر Index والذي سبق تناوله في الفصل السابق.

جدول رقم (4-9) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات فعالية إدارة المخاطر

المتغير	المتوسط	الحد الأعلى	الحد الأدنى
Committe Size	.26	1	0
Committee Independence	.19	1	0
Committee Experience	.19	1	0
Committee Strenght	.14	1	0
Committee Comitment	.16	1	0
Risk Disclosure	.16	1	0
ERM Degree	1.10	5	0

(\* عدد المشاهدات 108 مشاهدة)

ويبين الجدول رقم (4-9) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات فعالية إدارة المخاطر، والتي تظهر أن متغير درجة فعالية إدارة المخاطر ERM Degree كان الحد الأعلى له (5) والحد الأدنى له (صفر). ويعنى ذلك أنه لا توجد مشاهدة في العينة تجمع كل عناصر فعالية إدارة المخاطر ( حجم لجنة المخاطر، واستقلال لجنة المخاطر، وخبرة لجنة المخاطر، وقوة لجنة المخاطر، والتزام لجنة المخاطر، والإفصاح عن المخاطر)، ولذلك حصلت أعلى مشاهدة على 5 نقاط، حيث أن مكونات فعالية إدارة المخاطر هي متغيرات وهمية، يبلغ الحد الأعلى لها (1) والحد الأدنى لها (صفر).

جدول رقم ( A10-4 ) الإحصاءات الوصفية التكرارية لمتغيرات فعالية إدارة المخاطر

المتغير		حجم لجنة المخاطر يزيد عن 3 أعضاء		حجم لجنة المخاطر 3 أعضاء فأقل (لا توجد لجنة مخاطر)	
Committee Size	العدد	28	العدد	80	
	النسبة	%25.9	النسبة	%74.1	
المتغير		عدد الأعضاء المستقلين في اللجنة يزيد عن 50% من حجم اللجنة		عدد الأعضاء المستقلين في اللجنة 50% أو أقل من حجم اللجنة (لا توجد لجنة مخاطر)	
Committee Independence	العدد	21	العدد	87	
	النسبة	%19.4	النسبة	%80.6	
المتغير		وجود خبرة مالية لدى أعضاء لجنة المخاطر		عدم وجود خبرة مالية لدى أعضاء لجنة المخاطر (عدم وجود لجنة مخاطر)	
Committee Experience	العدد	21	العدد	87	
	النسبة	%19.4	النسبة	%80.6	
المتغير		زيادة عدد أعضاء لجنة المخاطر عن 50% من عدد أعضاء مجلس الإدارة		عدم زيادة عدد أعضاء لجنة المخاطر عن 50% من عدد أعضاء مجلس الإدارة (لا توجد لجنة مخاطر)	
Committee Strenght	العدد	15	العدد	93	
	النسبة	%13.9	النسبة	%86.1	
المتغير		الإلتزام بدليل الحوكمة وإعداد تقرير عن المخاطر لمجلس الإدارة		عدم الإلتزام بدليل الحوكمة أو لا تعد تقرير عن المخاطر لمجلس الإدارة (لا توجد لجنة مخاطر)	
Committee Comitment	العدد	17	العدد	91	
	النسبة	%15.7	النسبة	%84.3	
المتغير		إفصاح الشركة عن مخاطر مالية وغير مالية		إفصاح الشركة عن مخاطر مالية فقط	
Risk Disclosure	العدد	17	العدد	91	
	النسبة	%15.7	النسبة	%84.3	

ويبين الجدول رقم (4-10A) الإحصاءات الوصفية التكرارية لمتغيرات فعالية إدارة المخاطر. إذ يتضح وجود 28 مشاهدة لديها لجنة مخاطر يزيد عدد أعضائها عن ثلاثة أعضاء بنسبة 25.9% من إجمالي المشاهدات، و80 مشاهدة إما ليس لديها لجنة مخاطر أو لا يزيد عدد أعضائها عن ثلاثة أعضاء بنسبة 74.1%.

كما يظهر الجدول وجود 21 مشاهدة لديها لجنة مخاطر تتضمن أعضاء مستقلين بنسبة تزيد عن 50% من حجم اللجنة بنسبة 19.4%، و87 مشاهدة إما ليس لديها لجنة مخاطر أو لا يزيد عدد أعضائها المستقلين عن 50% من حجم اللجنة بنسبة 80.6%. كما يوجد 21 مشاهدة لديها أعضاء لجنة مخاطر ذوى خبرة مالية بنسبة 19.4%، و87 مشاهدة إما ليس لديها لجنة مخاطر أو لديها أعضاء لجنة مخاطر ليس لديهم خبرة مالية بنسبة 80.6%. ويوجد 15 مشاهدة لديها لجنة مخاطر تزيد نسبة عدد أعضائها عن 50% من عدد أعضاء مجلس الإدارة بنسبة 13.9%، و93 مشاهدة إما ليس لديها لجنة مخاطر أو لديها لجنة مخاطر لا تزيد نسبة عدد أعضائها عن 50% من عدد أعضاء مجلس الإدارة وذلك بنسبة 86.1%.

كما يوجد 17 مشاهدة لديها لجنة مخاطر ملتزمة بدليل الحوكمة من خلال إعدادها لتقرير دورى لمجلس الإدارة عن المخاطر التي تتعرض لها الشركة بنسبة 15.7%، و91 مشاهدة إما ليس لديها لجنة مخاطر أو لديها لجنة مخاطر لا تلتزم بدليل الحوكمة ولا تُعد تقرير دورى لمجلس الإدارة عن المخاطر التي تتعرض لها الشركة بنسبة 84.3%. كما توجد 17 مشاهدة تفصح عن مخاطر مالية ومخاطر غير مالية بنسبة 15.7%، و91 مشاهدة تفصح عن مخاطر مالية فقط بنسبة 84.3%.

جدول رقم (4-10B) الإحصاءات الوصفية التكرارية لفعالية إدارة المخاطر

القيمة	درجة الفعالية في تطبيق إدارة المخاطر		إدارة مخاطر فعالة وفقاً لمكونات الفعالية		إدارة مخاطر فعالة وفقاً للأداء المالي	
	عدد المشاهدات	النسبة	عدد المشاهدات	النسبة	عدد المشاهدات	النسبة
1-0	75	69.4%	18	16.7%	15	13.8%
3-2	15	13.9%	90	83.3%	93	86.2%
6-4	18	16.7%				

كما يوضح الجدول (B10-4) أن 75 مشاهدة إما غير فعالة في تطبيق إدارة المخاطر أو لا تطبق إدارة المخاطر، حيث تتراوح القيمة الخاصة بها من 0-1 بنسبة 69.4%، بينما يوجد 15 مشاهدة لديها ضعف في فعالية تطبيق إدارة المخاطر حيث تتراوح القيمة الخاصة بها من 2-3 بنسبة 13.9%. ويوجد 18 مشاهدة لديها فعالية في تطبيق إدارة المخاطر حيث تتراوح القيمة الخاصة بها من 4-6 بنسبة 16.7%.

وقد تم التفرقة بين فعالية تطبيق إدارة المخاطر وعدم فعاليتها بأسلوبين، أولهما من خلال الاعتماد على المكونات الستة لفعالية لجنة المخاطر، أما الثاني اعتماداً على الأداء المالي، حيث اعتبر الباحث أن الشركة التي تُطبق إدارة مخاطر وتُحقق عائداً على أصولها يفوق نظيره في الصناعة التي تنتمي إليها الشركة، إنما بذلك تطبق إدارة مخاطر فعالة، وبخلاف ذلك فإنها تطبق إدارة مخاطر غير فعالة، وذلك استناداً إلى أن الهدف الرئيسي لتطبيق إدارة المخاطر هو تحقيق قيمة للمساهمين وفقاً للجنة (2004) COSO. أما وفقاً لدراسة (2012) Bartelsman فإن الشركة التي تحقق كلا من قيمة لمساهميها ويزيد العائد على أصولها في نفس الوقت فإنها تحقق إدارة مخاطر فعالة. ويظهر الجدول السابق 18 مشاهدة تطبق إدارة مخاطر فعالة بنسبة 16.7%، و90 مشاهدة إما أنها لا تطبق إدارة مخاطر أو تطبق إدارة مخاطر غير فعالة بنسبة 83.3% وفقاً للأسلوب الأول. كما يظهر الجدول أيضاً أن 15 مشاهدة تطبق إدارة مخاطر فعالة بنسبة 13.8%، و93 مشاهدة إما أنها لا تطبق إدارة مخاطر أو تطبق إدارة مخاطر غير فعالة بنسبة 86.2% وفقاً للأسلوب الثاني.

ويعرض الجدول (4-11) نتائج نموذج الانحدار بالنسبة للنموذج الثاني من الدراسة. إذ يوضح الجدول معنوية نموذج الانحدار ككل عند مستوى معنوية 0.000، حيث بلغت قيمة F المحسوبة 14.531. وبلغ معامل التحديد المعدل  $R^2$  58.2%، بما يشير إلى أن المتغير المستقل ومتغيرات الرقابة يفسران حوالي 58.2% من التغير في إجمالي الاستحقاقات الاختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية. كما يتضح من معاملات الانحدار أن معنوية معامل المتغير  $(\beta_1)$  ERM Degree والذي يُمثل المتغير المستقل تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية المقبول 5% بما يعنى معنوية هذا المتغير، كما يتضح أن قيمة معامل  $\beta_1$  تساوي 0.022 - بما يعكس وجود تأثير سلبي ومعنوي لفعالية تطبيق إدارة المخاطر على المتغير التابع (الاستحقاقات الاختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية)، وبما يشير إلى قبول الفرض الثاني من البحث والمتعلق بأن هناك زيادة في التأثير الإيجابي لتطبيق إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية في الشركات التي تطبق إدارة مخاطر فعالة عن الشركات التي لا تطبق إدارة مخاطر أو تطبق إدارة مخاطر غير فعالة. ويتفق ذلك مع دراسة (Lin et al. 2013) التي اعتبرت أن تطبيق إدارة مخاطر فعالة يقلل من إدارة الأرباح كمؤشر عكسي لجودة

التقارير المالية. كما تتفق مع دراسة (Heidarpour & Shahrivar 2015) من حيث الأثر، وإن اختلفت عنها في كون الأخيرة إختبرت أثر جودة الرقابة الداخلية كجزء من إدارة المخاطر الفعالة على جودة الأرباح كمؤشر على جودة التقارير المالية، بينما ركز الباحث على فعالية تطبيق إدارة المخاطر المتكاملة ككل .

#### جدول ( 11-4) نتائج إختبار فرض الدراسة الثاني

$$DA_{jt} = \beta_0 + \beta_1 \text{ERM Degree} + \beta_2 \text{SIZE} + \beta_3 \text{Inventory Turnover} + \beta_4 \text{Audit} + \beta_5 \text{Restatement} + \beta_6 \text{MW} + \beta_7 \text{Current Ratio} + \beta_8 \text{Asset turnover} + \beta_9 \text{Industry} + \epsilon_{jt} \quad (6)$$

النموذج	قيمة معاملات الانحدار B	قيمة اختبار T	sig مستوى المعنوية
ERM Degree	-.022	-4.336	.000
SIZE	-.015	-2.889	.005
Inventory turnover	.005	4.411	.000
Audit	-.06	-4.092	.000
Restatement	.043	2.225	.028
Material Weakness	-.006	-.362	.718
Current ratio	.012	2.325	.022
Assets turnover	-.04	-2.085	.040
Indusry	أدرجت	أنظر ملحق 9	
معامل التحديد المعدل R <sup>2</sup>	58.2%		
إحصائية F	14.531		
مستوى معنوية النموذج ككل	.000		

(\* ) عدد المشاهدات 108 مشاهدة

وفيما يتعلق بمتغيرات الرقابة، فإنه يتضح من الجدول أن مستوى معنوية معامل متغير SIZE (β2)، والذي يُمثل حجم الشركة يساوي 0.005 وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول 5%، وأن قيمة معامل (β2) تساوي -0.015. ما يعنى وجود تأثير سلبي لحجم الشركة على المتغير التابع ( الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية). ويتفق ذلك مع دراسة (Gaio 2009)، ودراسة ( Brochet et al. 2013).

كما يتضح أن مستوى معنوية معامل متغير Inventory turnover (β3)، والذي يُمثل معدل دوران المخزون يساوي 0.000، وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول 5%، وأن قيمة معامل (β3) تساوي 0.005. بما يشير إلى وجود تأثير ايجابي لمعدل دوران المخزون على المتغير التابع ( الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة



التقارير المالية) . وتختلف تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Roychowdhury 2006)، حيث يرى الباحث أن زيادة معدل دوران المخزون يمكن أن تكون مؤشراً على زيادة استخدام الاستحقاقات الإختيارية في الأجل القصير في سبيل تحقيق الإدارة لمنفعة ذاتية. وبالتالي تقل جودة الأرباح ، ومن ثم تنخفض جودة التقارير المالية.

كما يظهر الجدول أن مستوى معنوية معامل Audit ( $\beta_4$ ) ، والذي يُمثل الشركات التي يقوم بمراجعتها مكتب مراجعة دولي من بين الأربعة الكبار يساوي 0.000. وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول 5%، وأن قيمة معامل ( $\beta_4$ ) تساوي -0.06. بما يشير إلى وجود تأثير سلبي لوجود مكتب مراجعة دولي من بين الأربعة الكبار على المتغير التابع ( الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية ). إذ يُعد وجود مكتب مراجعة دولي دليلاً على جودة عملية المراجعة ، وبالتالي تزيد جودة التقارير المالية. وتتفق النتيجة السابقة مع العديد من الدراسات (e.g., Schipper 2003; Stubben 2010; Nikolaev 2015) .

كما يتضح أن مستوى معنوية معامل المتغير Restatement ( $\beta_5$ ) ، والذي يُمثل الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية يساوي 0.028. وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول 5%، وأن معامل ( $\beta_5$ ) يساوي 0.043. بما يشير إلى وجود تأثير ايجابي ومعنوي لتعديل القوائم المالية على المتغير التابع ( الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية ). وبالتالي فإن الشركات التي تقوم بتعديل قوائمها المالية تنخفض جودة تقاريرها المالية ، وتتفق هذه النتيجة مع توصلت إليه دراسة (Xio & Min 2011).

كما يبين الجدول أن مستوى معنوية معامل المتغير MW ( $\beta_6$ ) ، والذي يُمثل الشركات التي تفصح عن ضعف في الرقابة الداخلية ( إصدار مراقب الحسابات لرأي متحفظ ) يساوي 0.718. وهو أكبر من مستوى المعنوية المقبول 5% بما يشير إلى عدم معنوية هذا المتغير. وتختلف النتيجة السابقة مع دراسة (Doyle et al. 2007) ، والتي توصلت إلى وجود تأثير سلبي للضعف الجوهري بالرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية. ويرى الباحث أن مجرد إصدار مراقب الحسابات رأي متحفظ ليس دليلاً كافياً على ضعف الرقابة الداخلية ، حيث أنه قد يكون هذا الضعف في الرقابة الداخلية على مستوى حساب معين وليس على مستوى الشركة ككل ، وبالتالي قد يبرر ذلك عدم وجود علاقة معنوية .

كما يتضح أن مستوى معنوية معامل  $\beta_7$  Current ratio ، والذي يُمثل نسبة التداول يساوي 0.022. وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول 5% بما يشير إلى معنوية هذا المتغير. كما يتضح أن قيمة معامل ( $\beta_7$ ) تساوي 0.012. بما يعنى وجود تأثير ايجابي ومعنوي لنسبة التداول على المتغير التابع ( الاستحقاقات

الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية). إذ تُعد نسبة التداول أحد العوامل التي تستغلها الإدارة للتلاعب في الأرباح في محاولة لتحسين صورة الشركة من خلال إظهار رأس مال عامل موجب ، أو زيادة الأصول المتداولة على حساب الأصول الثابتة من خلال معالجة بعض بنود الأصول الثابتة كأصول متداولة لتحقيق مصالح شخصية. ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة (Moradi et al . (2012).

كما يتضح أن مستوى معنوية معامل المتغير  $Assets\ turnover$  ( $\beta 8$ ) ، والذي يُمثل معدل دوران الأصول يساوي 0.040، وهو أقل من مستوى المعنوية 5%، وأن قيمة معامل ( $\beta 8$ ) تساوي 0.04- بما يشير إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي لمعدل دوران الأصول على المتغير التابع ( الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية ). ويرى الباحث أن زيادة معدل دوران الأصول تُعد مؤشراً على كفاءة استغلال الأصول ، ودقة التنبؤ بالأرباح في المستقبل، إلا أنها ليست بالضرورة دليلاً على جودة التقارير المالية. وبالرغم من عدم إتفاق تلك النتيجة مع دراسة (Fairfield & Yohn 2001) إلا أن الباحث يَختلف مع الدراسة السابقة في أن معدل دوران الأصول قد يكون ذو تأثير ايجابي على جودة التقارير المالية كما توصل إليه الكاتبان السابقان من ناحية، أو قد يكون ذو تأثير سلبي على جودة التقارير المالية إذا كانت الإدارة قد تدخلت بشكل متعمد لزيادة هذا المعدل لتحقيق مصالحها الشخصية من ناحية أخرى. كما إتضح معنوية المتغيرات الثلاثة التي تُمثل طبيعة الصناعة كما يظهر بالملحق(9).

#### 4-3 تأثير العوامل المكونة لفعالية إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية

يتناول الباحث في هذه الجزئية نتائج البحث المتعلقة بأثر كل عامل من العوامل الستة المكونة لإدارة مخاطر فعالة على جودة التقارير المالية كل على حدة . وقد تم الاعتماد على تحليل الإنحدار لكل عامل على حدة ، وباستخدام ستة نماذج إنحدار على النحو التالي:

جدول ( 4-12 ) تحليل نتائج إختبار أثر عوامل فعالية إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية

DAjt= β0 + β1 Committee Size + β2 SIZE+ β3 Inventory Turnover +β4 Audit +β5 Restatement + β6 MW + β7 Current Ratio + β8 Asset turnover+ β9 Industry + εjt. (7)

DAjt= β0 + β1 β1 Committee Independence + β2 SIZE+ β3 Inventory Turnover +β4 Audit +β5 Restatement + β6 MW + β7 Current Ratio + β8 Asset turnover+ β9 Industry + εjt. (8)

DAjt= β0 + β1 committee Experience + β2 SIZE+ β3 Inventory Turnover +β4 Audit +β5 Restatement + β6 MW + β7 Current Ratio + β8 Asset turnover+ β9 Industry + εjt. (9)

DAjt= β0 + β1 Committe Strenght + β2 SIZE+ β3 Inventory Turnover +β4 Audit +β5 Restatement + β6 MW + β7 Current Ratio + β8 Asset turnover+ β9 Industry + εjt. (10)

DAjt= β0 + β1 Committe Commitment + β2 SIZE+ β3 Inventory Turnover +β4 Audit +β5 Restatement + β6 MW + β7 Current Ratio + β8 Asset turnover+ β9 Industry + εjt. (11)

DAjt= β0 + β1 Risk Disclosure + β2 SIZE+ β3 Inventory Turnover +β4 Audit +β5 Restatement + β6 MW+ β7 Current Ratio + β8 Asset turnover+ β9 Industry + εjt. (12)

(12)Risk Disclosure	(11)Committee Commitment	(10)Committee Strength	(9)Committee Experience	(8)Committee Independence	(7)committee Size	قيمة	المتغيرات
.116	.001	.177	.000	.043	.000	sig	DA
-.035	-.071	-.034	-.088	-.043	-.078	cof	
.004	.005	.005	.001	.013	.002	sig	SIZE
-.017	-.015	-.016	-.017	-.014	-.017	cof	
.000	.000	.000	.000	.000	.000	sig	Inventory turnover
.006	.006	.006	.006	.006	.006	cof	
.000	.000	.000	.000	.000	.000	sig	Audit
-.072	-.079	-.069	-.073	-.069	-.063	cof	
.112	.075	.052	.026	.061	.047	sig	Restatement
.033	.036	.042	.044	.039	.039	cof	
.262	.349	.332	.678	.191	.806	sig	MW
-.018	-.015	-.016	-.006	-.021	-.004	Cof	
.030	.015	.025	.023	.012	.014	sig	Current ratio
.012	.013	.013	.012	.020	.013	cof	
.133	.063	.153	.030	.133	.042	sig	Assets turnover
-.032	-.038	-.030	-.043	-.031	-.041	cof	
أدرجت ملحق(15)	أدرجت ملحق(14)	أدرجت ملحق(13)	أدرجت ملحق(12)	أدرجت ملحق(11)	أدرجت ملحق(10)		Industry
%51.3	%55.4	%50.9	%57.8	%52.1	%57.1		معامل التحديد المعدل R <sup>2</sup>
11.233	13.073	11.098	14.332	11.575	13.953		إحصائية F
.000	.000	.000	.000	.000	.000		معنوية النموذج ككل

#### 4-3-1 نتائج تأثير حجم لجنة المخاطر على جودة التقارير المالية

يظهر الجدول (4-12) في العمود الثالث معنوية نموذج الإنحدار ككل بمستوى معنوية 0.000، حيث بلغت قيم F المحسوبة 13.953، ومعامل التحديد المعدل  $R^2$  57.1%، بما يشير إلى أن المتغير المستقل ومتغيرات الرقابة يفسران حوالي 57.1% من التغير في إجمالي الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية. كما يتضح من معاملات الإنحدار أن مستوى معنوية معامل المتغير (B1) Committee Size والذي يُمثل حجم لجنة المخاطر يساوي 0.000، وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول 5% مما يعنى معنوية هذا المتغير، كما يتضح أن قيمة معامل (B1) تساوي 0.078-. بما يشير إلى وجود تأثير سلبي لحجم لجنة المخاطر على المتغير التابع ( الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية). ويتفق ذلك مع دراسة (Kommunuri et al. 2014)، والتي اعتبرت أن كبر حجم لجنة المخاطر يدعم فرصة أعضائها للمشاركة في تحديد وتقييم العديد من المخاطر التي تواجه الشركة بشكل أفضل.

وفيما يتعلق بمتغيرات الرقابة، يتضح من الجدول السابق معنوية جميع هذه المتغيرات فيما عدا مستوى معنوية معامل المتغير (B6) MW، والذي يُمثل الشركات التي لديها ضعف في الرقابة الداخلية ( إصدار مراقب الحسابات لرأي متحفظ) والذي كان يساوي 0.806. وهو أكبر من مستوى المعنوية المقبول 5% بما يشير إلى عدم معنوية هذا المتغير. أما باقي المتغيرات، فقد أظهر الجدول وجود تأثير سلبي لكل من حجم الشركة، ووجود مكتب مراجعة دولي من بين الأربعة الكبار، ومعدل دوران الأصول على المتغير التابع ( الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية). بينما كان هناك تأثير إيجابي لكل من معدل دوران المخزون، وتعديل القوائم المالية، ونسبة التداول على المتغير التابع ( الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية).

#### 4-3-2 نتائج تأثير استقلال لجنة المخاطر على جودة التقارير المالية

يظهر الجدول السابق في العمود الرابع معنوية نموذج الإنحدار ككل بمستوى معنوية 0.000، حيث بلغت قيم F المحسوبة 11.575، ومعامل التحديد المعدل  $R^2$  52.1%، بما يشير إلى أن المتغير المستقل ومتغيرات الرقابة يفسران حوالي 52.1% من التغير في إجمالي الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية. كما يتضح من معاملات الإنحدار أن مستوى معنوية معامل (B1) Committee Independence، والذي يُمثل استقلال لجنة المخاطر يساوي 0.043. وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول 5%، وأن قيمة معامل (B1) تساوي 0.043-. بما يشير إلى وجود تأثير سلبي لاستقلال لجنة المخاطر على المتغير التابع (

الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية). ويتفق ذلك مع دراسة Kommunuri et al. (2014) من حيث أن زيادة نسبة الأعضاء المستقلين في لجنة المخاطر تلعب دوراً مؤثراً في مدى فعالية لجنة المخاطر.

وفيما يتعلق بمتغيرات الرقابة ، يتضح من الجدول السابق معنوية جميع هذه المتغيرات فيما عدا كل من معنوية معامل المتغير Restatement ( $\beta 5$ ) ، والذي يُمثل الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية ، والتي تساوى 0.061. وهي أكبر من مستوى المعنوية المقبول 5% مما يعنى عدم معنوية هذا المتغير. ومعنوية معامل المتغير MW ( $\beta 6$ ) ، والذي يُمثل الشركات التي لديها ضعف في الرقابة الداخلية ( إصدار مراقب الحسابات لرأي متحفظ )، والتي تساوى 0.191. وهي أكبر من مستوى المعنوية المقبول 5% بما يشير إلى عدم معنوية هذا المتغير. كما أن معنوية معامل Assets turnover ( $\beta 8$ ) ، والذي يُمثل معدل دوران الأصول تساوى 0.133. وهي أكبر من مستوى المعنوية المقبول 5% مما يعنى عدم معنوية هذا المتغير. كما أظهر الجدول وجود تأثير سلبي لكل من حجم الشركة ، ووجود مكتب مراجعة دولي من بين الأربعة الكبار على المتغير التابع ( الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية). بينما كان هناك تأثير إيجابي لكل من معدل دوران المخزون، ونسبة التداول على المتغير التابع ( الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية).

#### 4-3-3 نتائج تأثير الخبرة المالية للجنة المخاطر على جودة التقارير المالية

يظهر الجدول السابق (4-12) في العمود الخامس معنوية نموذج الإنحدار ككل بمستوى معنوية 0.000. حيث بلغت قيم F المحسوبة 14.332، ومعامل التحديد المعدل  $R^2$  57.8%، بما يشير إلى أن المتغير المستقل ومتغيرات الرقابة يفسران حوالى 57.8% من التغير في إجمالي الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية. كما يتضح من معاملات الإنحدار أن مستوى معنوية معامل المتغير Committee ( $\beta 1$ ) Experience ، والذي يُمثل الخبرة المالية للجنة المخاطر يساوى 0.000. وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول 5% بما يشير إلى معنوية هذا المتغير. كما يتضح أن قيمة معامل ( $\beta 1$ ) تساوى 0.088-. ما يعنى وجود تأثير سلبي للخبرة المالية للجنة المخاطر على المتغير التابع ( الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية). ويتفق ذلك مع دراسة (Kommunuri et al. 2014) من حيث أن وجود خبرة مالية ومحاسبية لدى بعض أعضاء لجنة المخاطر يلعب دوراً مؤثراً في مدى فعالية لجنة المخاطر من خلال قدرة هؤلاء الأعضاء على تقييم الآثار المالية للمخاطر التي تواجه الشركة.

وفيما يتعلق بمتغيرات الرقابة ، يتضح من الجدول السابق معنوية جميع هذه المتغيرات فيما عدا معنوية معامل المتغير  $MW(\beta_6)$  ، والذي يُمثل الشركات التي لديها ضعف في الرقابة الداخلية ( إصدار مراقب الحسابات لرأي متحفظ ) والتي تساوي 678. وهي أكبر من مستوى المعنوية المقبول 5% بما يشير إلى عدم معنوية هذا المتغير . كما أظهر الجدول وجود تأثير سلبي لكل من حجم الشركة ، ووجود مكتب مراجعة دولي من بين الأربعة الكبار، ومعدل دوران الأصول على المتغير التابع ( الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية). بينما كان هناك تأثير إيجابي لكل من معدل دوران المخزون، وتعديل القوائم المالية، ونسبة التداول على المتغير التابع ( الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية).

#### 4-3-4 نتائج تأثير قوة لجنة المخاطر على جودة التقارير المالية

يظهر الجدول السابق في العمود السادس معنوية نموذج الإنحدار ككل عند مستوى معنوية 0.000، حيث بلغت قيم F المحسوبة 11.098، و معامل التحديد المعدل  $R^2$  50.9%، بما يشير إلى أن المتغير المستقل ومتغيرات الرقابة يفسران حوالي 50.9% من التغير في إجمالي الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية. كما يتضح من معاملات الإنحدار أن مستوى معنوية معامل المتغير  $Committee\ Strength$  (B1)، والذي يُمثل قوة لجنة المخاطر يساوي 177. وهو أكبر من مستوى المعنوية المقبول 5% بما يشير إلى عدم معنوية هذا المتغير. ويختلف ذلك مع دراسة (Kommunuri et al. 2014)، ومع ذلك يرى الباحث أن ليس العبرة بقوة لجنة المخاطر والتي تتمثل في زيادة نسبة عدد أعضاء لجنة المخاطر عن نصف عدد أعضاء مجلس الإدارة بالكامل، ولكن العبرة بالتأثير من خلال قيام كل عضو بدور فعال في اللجنة.

وفيما يتعلق بمتغيرات الرقابة، يتضح من الجدول السابق معنوية جميع هذه المتغيرات فيما عدا كل من معنوية معامل المتغير  $MW(\beta_6)$  ، والذي يُمثل الشركات التي لديها ضعف في الرقابة الداخلية ( إصدار مراقب الحسابات لرأي متحفظ )، والتي تساوي 332. وهي أكبر من مستوى المعنوية المقبول 5% بما يشير إلى عدم معنوية هذا المتغير، ومعنوية معامل المتغير  $Assets\ turnover(\beta_8)$  ، والذي يُمثل معدل دوران الأصول ، والتي تساوي 153. وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يعني عدم معنوية هذا المتغير أيضا. كما أظهر الجدول وجود تأثير سلبي لكل من حجم الشركة، ووجود مكتب مراجعة دولي من بين الأربعة الكبار على المتغير التابع ( الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية). بينما كان هناك تأثير إيجابي لكل من معدل دوران المخزون، وإعادة إصدار القوائم المالية، ونسبة التداول على المتغير التابع ( الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية).

#### 4-3-5 نتائج تأثير إلتزام لجنة المخاطر بدليل الحوكمة المصري على جودة التقارير المالية

يظهر الجدول السابق في العمود السابع معنوية نموذج الإنحدار ككل عند مستوى معنوية 0.000، حيث بلغت قيم F الإحصائية 13.073، وبلغ معامل التحديد المعدل  $R^2$  55.4%، بما يشير إلى أن المتغير المستقل ومتغيرات الرقابة يفسران حوالي 55.4% من التغير في إجمالي الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية. كما يتضح من معاملات الإنحدار أن معنوية معامل المتغير (β1) Commitment، والذي يُمثل إلتزام لجنة المخاطر بدليل الحوكمة المصري تساوى 0.001. وهي أقل من مستوى المعنوية المقبول 5% ما يعنى معنوية هذا المتغير، كما أن قيمة معامل (β1) تساوى 0.071- بما يشير إلى وجود تأثير سلبي ومعنوى لمدى إلتزام لجنة المخاطر بدليل حوكمة الشركات المصري على المتغير التابع ( الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية). ويتفق ذلك مع دراسة (Florio & Leoni) (2016) في أن قيام لجنة المخاطر بتقديم تقرير دوري لمجلس الإدارة بالمخاطر الحالية والمتوقعة يساعد الشركة على إتخاذ التدابير والاستراتيجيات اللازمة للتعامل مع هذه المخاطر.

وفيما يتعلق بمتغيرات الرقابة، يظهر الجدول السابق معنوية جميع هذه المتغيرات فيما عدا كل من معنوية معامل المتغير Restatement (β5)، والذي يُمثل الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية، والتي تساوى 0.075. وهي أكبر من مستوى المعنوية المقبول 5%. وأيضاً معنوية معامل المتغير MW (β6)، والذي يُمثل الشركات التي لديها ضعف في الرقابة الداخلية (إصدار مراقب الحسابات لرأي متحفظ) والتي تساوى 0.349. وهو أكبر من مستوى المعنوية المقبول 5%، بالإضافة إلى معنوية معامل المتغير Assets (β8) turnover، والذي يُمثل معدل دوران الأصول والتي تساوى 0.063. وهو أكبر من مستوى المعنوية المقبول 5% مما يعنى عدم معنوية جميع هذه المتغيرات. كما أظهر الجدول وجود تأثير سلبي لكل من حجم الشركة، ووجود مكتب مراجعة دولي من بين الأربعة الكبار على المتغير التابع (الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية). بينما كان هناك تأثير إيجابي لكل من معدل دوران المخزون، ونسبة التداول على المتغير التابع (الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية).

#### 4-3-6 نتائج تأثير الإفصاح عن المخاطر المالية وغير المالية على جودة التقارير المالية

يظهر الجدول السابق في العمود الثامن معنوية نموذج الإنحدار ككل عند مستوى معنوية 0.000، حيث بلغت قيم F المحسوبة 11.233، ومعامل التحديد المعدل  $R^2$  51.3%، بما يشير إلى أن المتغير المستقل ومتغيرات الرقابة يفسران حوالي 51.3% من التغير في إجمالي الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة



التقارير المالية. كما يتضح من معاملات الإنحدار أن مستوى معنوية معامل المتغير Risk Disclosure ( $\beta 1$ ) ، والذي يُمثل الإفصاح عن المخاطر المالية وغير المالية يساوي 116. وهو أكبر من مستوى المعنوية المقبول 5% بما يشير إلى عدم معنوية هذا المتغير. ويرى الباحث أن إفصاح إدارة الشركة عن المخاطر المالية وغير المالية غير مؤثر وليس دليلاً على فعالية لجنة المخاطر. ويختلف ذلك مع دراسة (Kravet & Muslu 2011) ومع ما توقعه الباحث قبل إجراء الدراسة العملية.

وفيما يتعلق بمتغيرات الرقابة ، يتضح من الجدول السابق معنوية جميع هذه المتغيرات فيما عدا كل من معنوية معامل المتغير Restatement ( $\beta 5$ ) ، والذي يُمثل الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية ، والتي تساوي 112. وهي أكبر من مستوى المعنوية المقبول 5%، وأيضا معنوية معامل المتغير MW ( $\beta 6$ ) ، والذي يُمثل الشركات التي لديها ضعف في الرقابة الداخلية ( إصدار مراقب الحسابات لرأي متحفظ ) والتي تساوي 262. وهو أكبر من مستوى المعنوية المقبول 5%، بالإضافة إلى معنوية معامل المتغير Assets ( $\beta 8$ ) turnover ، والذي يُمثل معدل دوران الأصول والتي تساوي 133. وهي أكبر من مستوى المعنوية المقبول 5% مما يعني عدم معنوية هذه المتغيرات. كما أظهر الجدول وجود تأثير سلبي لكل من حجم الشركة ، ووجود مكتب مراجعة دولي من بين الأربعة الكبار على المتغير التابع ( الاستحقاقات الاختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية). بينما أظهر الجدول تأثيراً إيجابياً لكل من معدل دوران المخزون ، ونسبة التداول على المتغير التابع ( الاستحقاقات الاختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية).

ويخلص الباحث مما سبق إلى، أن الخبرة المالية لدى أعضاء لجنة المخاطر Committe Experience تُعد أهم عنصر يؤثر على فعالية إدارة المخاطر، ثم يأتي حجم لجنة المخاطر Committe Size في المرتبة الثانية ، يليه الإلتزام بدليل الحوكمة Committe Commitment ، ثم استقلال لجنة المخاطر Committe Independence فالإفصاح عن المخاطر المالية وغير المالية Risk Disclosure ، ثم قوة لجنة المخاطر Committe Strenght. وقد كان معامل التحديد المعدل  $R^2$  57.8% ، 57.1% ، 55.4% ، 52.1% ، 51.3% ، 50.9% على التوالي .

كما يظهر من الجدول أن قوة لجنة المخاطر Committe strenght كأحد عوامل الفعالية لها تأثير إيجابي غير معنوي على جودة التقارير المالية. ويرى الباحث منطقية هذه النتيجة، حيث أن العبرة ليس بقوة لجنة المخاطر والمتمثلة في زيادة نسبة عدد أعضاء لجنة المخاطر إلى عدد أعضاء مجلس الإدارة عن 50%. كما يتضح من الجدول أيضا أن الإفصاح عن المخاطر المالية وغير المالية Risk Disclosure كأحد عوامل الفعالية له تأثير إيجابي



ولكن غير معنوى على جودة التقارير المالية. ويرى الباحث أنه يمكن تبرير ذلك بأن العبرة ليست بالإفصاح عن أنواع المخاطر سواء أكانت مالية أو غير مالية وإنما بآلية تحديد وتقييم ومعالجة المخاطر التي تواجه الشركة في الوقت الحاضر، أو المحتمل أن تواجهها في المستقبل.

#### 4-4 التفرقة بين أثر التطبيق الفعال ، والتطبيق غير الفعال ، وعدم تطبيق إدارة مخاطر على جودة التقارير المالية

حاول الباحث في هذا الجزء التفرقة بين أثر التطبيق الفعال، والتطبيق غير الفعال، وعدم تطبيق إدارة مخاطر على جودة التقارير المالية. وقد تم ذلك بتقسيم المتغير Effective ERM إلى مستويين ، حيث يُمثل المستوى الأول المشاهدات التي لا تطبق إدارة المخاطر أو تطبق إدارة مخاطر غير فعالة وتأخذ القيمة (صفر). ويُمثل المستوى الثاني المشاهدات التي تطبق إدارة مخاطر فعالة وتأخذ القيمة (1). وقد فرق الباحث بين هذين المستويين بأسلوبين مختلفين. إذ يعتمد الأسلوب الأول على العوامل الستة السابقة التي تُعبر عن فعالية إدارة المخاطر حيث تأخذ المشاهدة التي تحقق من 4 نقاط إلى 6 نقاط القيمة (1) كمؤشر على تطبيق إدارة مخاطر فعالة. وتأخذ المشاهدة التي تحقق أقل من 4 نقاط القيمة (صفر) كمؤشر على عدم تطبيق إدارة مخاطر، أو تطبيق إدارة مخاطر غير فعالة (Florio & Leoni 2016).

جدول رقم (4-13) الإحصاءات الوصفية التكرارية للتفرقة بين تطبيق إدارة المخاطر وفقاً لعوامل فعالية إدارة المخاطر

مشاهدات لا تطبق إدارة مخاطر		مشاهدات تطبق إدارة مخاطر غير فعالة		مشاهدات تطبق إدارة مخاطر فعالة		المتغير
71	العدد	19	العدد	18	العدد	effective ERM
65.7%	النسبة	17.6%	النسبة	16.7%	النسبة	

(\*) عدد المشاهدات 108 مشاهدة

ويعرض الجدول رقم (4-13) الإحصائيات الوصفية التكرارية لمتغير Effective ERM، حيث يتضح أن المشاهدات التي تطبق إدارة مخاطر فعالة كانت 18 مشاهدة بنسبة 16.7% من إجمالي المشاهدات، كما يتضح أن المشاهدات التي تطبق إدارة مخاطر غير فعالة 19 مشاهدة بنسبة 17.6%. وأن المشاهدات التي لا تطبق إدارة مخاطر 71 مشاهدة بنسبة 65.7%، وذلك وفقاً لهذا الأسلوب.

ويعتمد الأسلوب الثاني على التفرقة بين المشاهدات التي تطبق إدارة مخاطر فعالة، والمشاهدات التي تطبق إدارة مخاطر غير فعالة على الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على الأصول. وقد اعتبر الباحث أن الشركات التي تطبق إدارة مخاطر وتحقق معدل عائد على أصولها يفوق متوسط معدل العائد على الأصول في القطاع

الذي تنتمي إليه الشركة تطبق إدارة مخاطر فعالة. وقد اعتمد الباحث في ذلك على أن إدارة المخاطر الفعالة هي التي تحقق قيمة للشركة وأداءً مالياً مرتفعاً في نفس الوقت وفقاً لدراسة (Bartelsman 2012) .  
ويبين الجدول رقم (4-14) الإحصائيات الوصفية التكرارية للمتغير Effective ERM، حيث يتضح أن المشاهدات التي تطبق إدارة مخاطر فعالة قد بلغت 15 مشاهدة بنسبة 13.8% من إجمالي المشاهدات. بينما بلغت المشاهدات التي تطبق إدارة مخاطر غير فعالة 22 مشاهدة بنسبة 21.5%، والمشاهدات التي لا تطبق إدارة مخاطر بلغت 71 مشاهدة بنسبة 65.7%.

جدول رقم (4-14) بعض الإحصاءات الوصفية التكرارية للتفرقة بين تطبيق إدارة المخاطر وفقاً للأداء المالي للشركة

مشاهدات لا تطبق إدارة مخاطر		مشاهدات تطبق إدارة مخاطر غير فعالة		مشاهدات تطبق إدارة مخاطر فعالة		المتغير
71	العدد	22	العدد	15	العدد	Effective ERM
65.7%	النسبة	21.5%	النسبة	13.8%	النسبة	

(\* عدد المشاهدات 108 مشاهدة)

وقد اعتمد الباحث على نموذجي الإنحدار التاليين لإختبار أثر تطبيق إدارة مخاطر فعالة على جودة

التقارير المالية في ظل التفرقة بين إدارة المخاطر الفعالة وإدارة المخاطر غير الفعالة بالأسلوبين السابقين:

$$DA_{jt} = \beta_0 + \beta_1 \text{ effective ERM} + \beta_2 \text{ Size} + \beta_3 \text{ Inventory Turnover} + \beta_4 \text{ Audit} + \beta_5 \text{ Restatement} + \beta_6 \text{ MW} + \beta_7 \text{ Current Ratio} + \beta_8 \text{ Asset turnover} + \varepsilon_{jt} \quad (13)$$

$$DA_{jt} = \beta_0 + \beta_1 \text{ Effective ERM} + \beta_2 \text{ Size} + \beta_3 \text{ Inventory Turnover} + \beta_4 \text{ Audit} + \beta_5 \text{ Restatement} + \beta_6 \text{ MW} + \beta_7 \text{ Current Ratio} + \beta_8 \text{ Asset turnover} + \varepsilon_{jt} \quad (14)$$

حيث يُمثل effective ERM متغيراً وهمياً يأخذ القيمة (1) إذا كانت الشركة تطبق إدارة مخاطر فعالة وفقاً للأسلوب الأول (عوامل فعالية لجنة المخاطر) ، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك.

بينما يُمثل Effective ERM متغيراً وهمياً يأخذ القيمة (1) إذا كانت الشركة تطبق إدارة مخاطر فعالة وفقاً للأسلوب الثاني (الأداء المالي) ، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك.

جدول رقم ( 4-15) تحليل نتائج الإنحدار المتعدد للتفرقة بين تطبيق ( فعال ، وغير فعال)، وعدم تطبيق لإدارة المخاطر

المتغيرات	قيمة	وفقا لعوامل فعالية إدارة المخاطر نموذج (13)	وفقا للأداء المالي نموذج (14)
Effective ERM	sig	.009	.007
	cof	-.059	-.064
SIZE	sig	.008	.007
	cof	-.015	-.015
Inventory turnover	sig	.000	.000
	cof	.006	.006
Audit	sig	.000	.000
	cof	-.072	.004
Restatement	sig	.046	.037
	cof	.044	.043
MW	sig	.496	.307
	cof	-.011	-.016
Current ratio	sig	.037	.014
	cof	.011	.018
Assets turnover	sig	.074	.162
	cof	-.037	-.029
معامل التحديد المعدل R <sup>2</sup>		53.4%	53.7%
إحصائية F		12.150	12.274
مستوى معنوية النموذج ككل		.000	.000

(\* عدد المشاهدات 108 مشاهدة

$$DA_{jt} = \beta_0 + \beta_1 \text{ effective ERM} + \beta_2 \text{ Size} + \beta_3 \text{ Inventory Turnover} + \beta_4 \text{ Audit} + \beta_5 \text{ Restatement} + \beta_6 \text{ MW} + \beta_7 \text{ Current Ratio} + \beta_8 \text{ Asset turnover} + \epsilon_{jt} \quad (13)$$

$$DA_{jt} = \beta_0 + \beta_1 \text{ Effective ERM} + \beta_2 \text{ Size} + \beta_3 \text{ Inventory Turnover} + \beta_4 \text{ Audit} + \beta_5 \text{ Restatement} + \beta_6 \text{ MW} + \beta_7 \text{ Current Ratio} + \beta_8 \text{ Asset turnover} + \epsilon_{jt}$$

ويوضح الجدول (4-15) معنوية كلا النموذجين، بالإضافة إلى تقارب النتائج بينهما حيث بلغ معامل التحديد المعدل R<sup>2</sup> 53.4% و 53.7% في ظل الأسلوبين على التوالي، بما يشير إلى أن المتغير المستقل ومتغيرات الرقابة يفسران حوالي 53.4% ، و 53.7% على التوالي من التغير في إجمالي الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية. كما يتضح من معاملات الإنحدار أن مستوى معنوية معامل المتغير Effective ERM  $\beta_1$ ، والذي يُمثل تطبيق إدارة مخاطر فعالة أقل من مستوى المعنوية المقبول 5% في كلا النموذجين بما يشير إلى معنوية هذا المتغير. كما يظهر الجدول أن قيمة معامل ( $\beta_1$ ) كانت -.059 -.064.

في النموذجين على التوالي ، مما يعنى وجود تأثير سلبي ومعنوى لفعالية إدارة المخاطر على المتغير التابع ( الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية).

كما يظهر الجدول وجود تأثير سلبي ولكن غير معنوى للمتغير MW ، والذي يُمثل الشركات التي لديها ضعف في الرقابة الداخلية ( إصدار مراقب الحسابات لرأي متحفظ) على المتغير التابع (الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية ). كما تظهر النتائج أيضا وجود تأثير سلبي ولكن غير معنوى للمتغير Assets Turnover، والذي يُمثل معدل دوران الأصول على المتغير التابع (الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية ). أما باقي المتغيرات فقد كانت معنوية، حيث يوجد تأثير سلبي لكل من حجم الشركة ، ووجود مكتب مراجعة دولي على المتغير التابع (الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية )، بينما يوجد تأثير ايجابي لكل من معدل دوران المخزون، وإعادة إصدار القوائم المالية، ونسبة التداول على المتغير التابع (الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية ).

جدول (16-4) نتائج تحليل إختبار t للنفرة بين التطبيق الفعال وغير الفعال لإدارة المخاطر على جودة التقارير المالية

مستوى المعنوية	متوسط العينة		إحصائية T	أسلوب تحديد الفعالية
	شركات تطبق إدارة مخاطر فعالة	شركات لا تطبق إدارة مخاطر فعالة		
.003	.002	.100	3.092	العوامل الست للفعالية
.005	.014	.090	2.877	الأداء المالي

وبرغم إختلاف عدد المشاهدات التي تطبق إدارة مخاطر فعالة في ظل الأسلوبين، حيث كانت 18 مشاهدة و 15 مشاهدة كما ظهر في الجدولين (4-13) و (4-14) على التوالي، إلا أن النتائج تكاد تكون متقاربة، بما يشير إلى أن الأسلوبين يصلحان لقياس فعالية إدارة المخاطر .

وللنفرة بين أثر التطبيق الفعال من ناحية، والتطبيق غير الفعال وعدم تطبيق إدارة مخاطر على جودة التقارير المالية من ناحية أخرى، تم استخدام إختبار t في هذا الصدد. إذ يتضح من جدول رقم (4-16) وجود فرق معنوى بين الشركات التي تطبق إدارة مخاطر فعالة والشركات التي تطبق إدارة مخاطر غير فعالة ( أو الشركات التي لا تطبق إدارة مخاطر) . كما يظهر من الجدول (4-16) أن مستوى المعنوية يساوى 0.03. و 0.05. وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول 5% بما يشير إلى وجود فرق معنوى في كلا النموذجين بين أثر تطبيق إدارة مخاطر فعالة على جودة التقارير المالية من جانب، وأثر عدم تطبيق إدارة مخاطر (أو تطبيق إدارة مخاطر غير فعالة) على جودة التقارير المالية من جانب آخر.

جدول (17-4) نتائج تحليل مان ويتنى للتفرقة بين التطبيق الفعال وغير الفعال لإدارة المخاطر على جودة التقارير المالية

		متوسط الرتب		أسلوب تحديد الفعالية
مستوى المعنوية	Z	شركات تطبق إدارة مخاطر (فعال)	شركات لا تطبق إدارة مخاطر فعالة	
.000	5.309-	18.72	61.66	مكونات الفعالية
.000	-5.210	15.4	60.81	الأداء المالي

ولتدعيم ماسبق تم إجراء إختبار مان ويتنى اللامعلمي لتوضيح الإختلاف بين المجموعتين السابقتين كما يتضح من الجدول رقم (17-4) . ويظهر الجدول أن مستوى المعنوية يساوى 0.000 و 0.000 على التوالي وهو أقل من مستوى المعنوية المقبول 5% بما يشير إلى وجود فرق معنوى في كلا النموذجين بين أثر تطبيق إدارة مخاطر فعالة على جودة التقارير المالية من جانب، وأثر عدم تطبيق إدارة مخاطر (أو تطبيق إدارة مخاطر غير فعالة) على جودة التقارير المالية من جانب آخر.

## خلاصة الفصل

تناول الباحث في هذا الفصل نتائج الدراسة التطبيقية وإختبار فرضي البحث، حيث تم التعرض لتحليل نتائج إختبار الفرض الأول والخاص بعلاقة تطبيق إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية. وقد توصل الباحث إلى وجود تأثير **ايجابي ومعنوي** لتطبيق إدارة المخاطر كآلية داخلية لحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية ( بمعنى وجود تأثير سلبي لتطبيق إدارة المخاطر على الاستحقاقات الإختيارية)، حيث تبين للباحث أن الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية تنخفض في الشركات المطبقة لإدارة المخاطر . وبعبارة أخرى تزيد جودة الأرباح، وبالتالي جودة التقارير المالية في هذه الشركات بالمقارنة بالشركات التي لاتطبق إدارة المخاطر، بما يُشير إلى **قبول الفرض الأول** في صورته البديلة والذي يعني وجود أثر ايجابي لتطبيق إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية .

وفيما يتعلق بأثر متغيرات الرقابة على جودة التقارير المالية، توصل الباحث إلى وجود **تأثير ايجابي ومعنوي** لكل من حجم الشركة، ووجود مكتب مراجعة دولي من بين الأربعة الكبار ( يقوم بمراجعة قوائمها المالية)، على جودة التقارير المالية ( مقاسة بالاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لها) . كما توصلت الدراسة أيضا إلى وجود تأثير **سلبي ومعنوي** لكل من معدل دوران المخزون، وتعديل القوائم المالية، ونسبة التداول على جودة التقارير المالية. كما تم التوصل إلى وجود تأثير ايجابي ولكن غير معنوي للضعف الجوهري في الرقابة الداخلية (إبداء رأي متحفظ لمراقب الحسابات) على جودة التقارير المالية. أيضا أظهرت النتائج أيضا وجود تأثير ايجابي ومعنوي لمعدل دوران الأصول على جودة التقارير المالية، وإن كانت هذه العلاقة غير معنوية عند تعيين مدير مخاطر.

كما تناول الباحث تحليل نتائج إختبار الفرض الثاني، والذي يتعلق بأثر تطبيق إدارة مخاطر فعالة على جودة التقارير المالية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير **ايجابي ومعنوي** لتطبيق إدارة مخاطر فعالة كآلية داخلية لحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، بما يشير إلى **قبول الفرض الثاني** في صورته البديلة والذي يعني وجود أثر ايجابي لتطبيق إدارة مخاطر فعالة على جودة التقارير المالية .

كما قام الباحث بدراسة تأثير كل عامل من العوامل الستة المكونة لإدارة مخاطر فعالة على جودة التقارير المالية كل على حدة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الخبرة المالية لدى أعضاء لجنة المخاطر تُعد أهم عنصر يؤثر على فعالية إدارة المخاطر، ثم يأتي حجم لجنة المخاطر في المرتبة الثانية، يليه الإلتزام بدليل الحوكمة، فاستقلال لجنة المخاطر، ثم مدى الإفصاح عن المخاطر المالية وغير المالية، ثم قوة لجنة المخاطر. كما

أظهرت النتائج وجود تأثير ايجابي ومعنوي للعوامل الأربعة الأولى للفعالية على جودة التقارير المالية، بينما يكون هذا التأثير ايجابياً ولكنه غير معنوي بالنسبة لتأثير الإفصاح عن المخاطر المالية وغير المالية، وقوة لجنة المخاطر على جودة التقارير المالية.

كما قام الباحث بالتفرقة بين أثر تطبيق إدارة المخاطر الفعالة، وإدارة المخاطر غير الفعالة، وعدم تطبيق إدارة المخاطر وأثر ذلك على جودة التقارير المالية مقاسة بالاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لها. وقد تم ذلك باستخدام أسلوبين مختلفين، حيث اعتمد الباحث في الأسلوب الأول على تحديد عوامل تعبر عن فعالية إدارة المخاطر (حجم لجنة المخاطر، استقلالها، خبرتها المالية، قوتها، التزامها بدليل الحوكمة، الإفصاح عن المخاطر المالية وغير المالية)، حيث تأخذ كل مشاهدة قيمة تتراوح بين القيمة ( صفر) والقيمة (6) كمؤشر على فعاليتها . إذ تأخذ الشركة التي لا تطبق إدارة مخاطر القيمة ( صفر)، وتأخذ الشركة التي تطبق إدارة مخاطر غير فعالة قيمة تتراوح بين القيمة (1) والقيمة (3)، وتأخذ الشركة التي تطبق إدارة مخاطر فعالة قيمة تتراوح بين القيمة (4) والقيمة (6) . وقد توصل الباحث إلى وجود فرق معنوي بين الشركات المطبقة لإدارة مخاطر فعالة من ناحية، والشركات المطبقة لإدارة مخاطر غير فعالة، أو الشركات غير المطبقة لإدارة المخاطر من ناحية أخرى، وذلك من حيث التأثير على جودة التقارير المالية .

واعتمد الباحث في الأسلوب الثاني على الأداء المالي للشركة مقاساً بمعدل العائد على الأصول، حيث اعتبر الباحث أن الشركات المطبقة لإدارة مخاطر وتحقق معدل عائد على أصولها يفوق متوسط معدل العائد على الأصول في القطاع الذي تنتمي إليه الشركة تعتبر مطبقة لإدارة مخاطر فعالة. وقد توصل الباحث إلى وجود فرق معنوي بين الشركات المطبقة لإدارة مخاطر فعالة من ناحية، والشركات غير المطبقة لإدارة المخاطر أو المطبقة لإدارة مخاطر غير فعالة من ناحية أخرى، وذلك من حيث تأثيرها على جودة التقارير المالية .

## الفصل الخامس

### الخلاصة والتوصيات

#### مقدمة

يتناول الباحث في هذا الفصل خلاصة البحث، وأهم النتائج التي توصل إليها. كما يتم عرض أهم التوصيات التي يمكن أن تكون ذات جدوى إذا ما تم تطبيقها في الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية. كما يتناول أيضا المساهمة العلمية للبحث، وكذلك مجالات البحث المقترحة .

#### 1-5 خلاصة البحث

أدى اعتماد الشركات في السنوات الأخيرة على معلومات محاسبية لا تُعبر بصدق وعدالة عن الوضع المالي الحقيقي لها إلى فشل العديد من هذه الشركات، وخاصة بعد قيامها بإتخاذ بعض القرارات المالية الخاطئة مثل زيادة قروض الرهن العقاري. وقد ترتب على ذلك تزايد الإهتمام بآليات حوكمة الشركات، وخاصة إدارة المخاطر بمفهومها الحديث كآلية داخلية للحوكمة وركن رئيسي من أركانها.

وقد بين البحث الحالي مدى تعدد الدراسات المحاسبية التي تناولت العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية، والتي تعتبر حوكمة الشركات بآلياتها الداخلية والخارجية من أهم هذه العوامل تأثيراً على جودة هذه التقارير. وبرغم تعدد وتنوع الدراسات التي تناولت أثر آليات الحوكمة على جودة التقارير المالية، إلا أن إدارة المخاطر بمفهومها الحديث كآلية داخلية للحوكمة لم تزل الإهتمام الكافي من قبل الباحثين كأحد العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية. لذا تناول البحث الحالي هذه العلاقة من خلال إجراء دراسة تطبيقية على عينة من شركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية .

وفي سبيل تحقيق هدف البحث ، اشتملت الدراسة بشقيها النظرى والعملى على خمسة فصول. إذ تناول **الفصل الأول** الإطار العام للبحث. وتعرض **الفصل الثانى** للإطار النظرى للبحث وإشتقاق فرضي البحث، وذلك بداية من التطور التاريخي لإدارة المخاطر من الستينات وتركيزها على التأمين فقط مروراً بالسبعينات واعتمادها على مدخل فردى لإدارة المخاطر، وإنهاءً بالتعامل مع المخاطر من منطلق شامل يطلق عليه إدارة مخاطر المشروع . وقد ركزت الدراسات السابقة على ثلاثة إتجاهات، حيث تناول **الإتجاه الأول** محددات تطبيق إدارة المخاطر، وركز **الإتجاه الثانى** على أثر تطبيق إدارة المخاطر على الأداء المالي للشركة، بينما إهتم **الإتجاه**



**الثالث** بتطبيق إدارة المخاطر الفعالة وأهم المعايير والإصدارات المتعلقة بها، وأهم المقاييس المستخدمة لقياس فعالية تطبيق إدارة مخاطر فعالة .

كما تناول البحث استعراضاً لبعض الدراسات التي إهتمت بجودة التقارير المالية، حيث تبين من هذه الدراسات عدم إتفاقها على مفهوم واحد لجودة التقارير المالية. إذ تناولها البعض تحت مسمى جودة المعلومات المحاسبية، وتناولها البعض الآخر تحت مسمى جودة معايير المحاسبة، في حين تناولها معظم الدراسات تحت مسمى جودة الأرباح، وتناولها بعض الدراسات تحت مسمى جودة المحاسبة. وقد ركزت هذه الدراسات على ثلاثة أبعاد. إذ يُمثل **البعد الأول** أثر خصائص مجلس الإدارة ( تكوينه، حجمه، استقلاله، خبرته المالية) على جودة التقارير المالية. ويُمثل **البعد الثاني** أثر خصائص هيكل الملكية ( الملكية المؤسسية، كبار الملاك، الملكية الإدارية) على جودة التقارير المالية . أما **البعد الثالث** فيُمثل أثر خصائص لجنة المراجعة ( حجمها، تكوينها، خبرتها المالية) على جودة التقارير المالية. بالإضافة إلى ذلك تم تناول أهم المقاييس المستخدمة لقياس جودة التقارير المالية.

كما تناول الباحث أهم الدراسات التي ركزت على العلاقة بين إدارة المخاطر كآلية داخلية للحوكمة وجودة التقارير المالية. إذ تم عرض الإفصاح عن المخاطر كآلية لإدارة المخاطر وأثر ذلك على جودة التقارير المالية. كما تم تناول أثر التحفظ المحاسبي كآلية لإدارة المخاطر على جودة التقارير المالية. أيضاً تم عرض علاقة إدارة المخاطر بالرقابة الداخلية وأثر ذلك على جودة التقارير المالية. وقد إتضح للباحث قلة الدراسات التي تناولت أثر تطبيق إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية. لذلك تم إشتقاق الفرض الأول من البحث في صورته البديلة وهو " **يؤثر تطبيق إدارة المخاطر ايجابياً على جودة التقارير المالية** " .

وقد ركز الباحث في الفرض الأول من البحث على إختبار تأثير تطبيق إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية دون معرفة أو تحديد الفعالية في عملية تطبيق إدارة المخاطر. وتوقع الباحث أن الشركات التي تطبق إدارة مخاطر فعالة تتحسن فيها جودة التقارير المالية بشكل أكبر من تلك الشركات التي تطبق إدارة مخاطر غير فعالة ، أو التي لا تطبق إدارة مخاطر من الأساس. وبالتالي كان الفرض الثاني في صورته البديلة هو " **يزيد التأثير الإيجابي لتطبيق إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية في الشركات التي تطبق إدارة مخاطر فعالة عن الشركات التي تطبق إدارة مخاطر غير فعالة** " .

وتناول **الفصل الثالث** منهجية البحث والدراسة التطبيقية لإختبار فرضي البحث. وفي سبيل تحقيق ذلك تناول الباحث مجتمع وعينة الدراسة، ومصادر البيانات، ومتغيرات ونماذج الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة. وقد تم الاعتماد على تحليل الإنحدار المتعدد لقياس أثر **تطبيق إدارة المخاطر** على جودة التقارير

المالية ، حيث تم قياس المتغير المستقل، والذي يُمثل تطبيق إدارة المخاطر بمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة تطبيق الشركة لإدارة للمخاطر ( سواء أكان لديها مدير للمخاطر أو لديها لجنة إدارة مخاطر )، والقيمة (صفر) في حالة عدم تطبيق الشركة لإدارة المخاطر. بينما يُمثل المتغير التابع جودة التقارير المالية، والذي تم قياسه من خلال الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية وفقا لدراسة Dechow et al. (1995) .

كما اعتمد الباحث على مجموعة من المتغيرات الرقابية، والتي تُمثل أهم المتغيرات التي تم استخدامها من قبل العديد من الدراسات السابقة. وتتمثل هذه المتغيرات في حجم الشركة، ومعدل دوران المخزون، ومكتب المراجعة ، وتعديل القوائم المالية، والضعف الجوهري في الرقابة الداخلية ( متمثلة في وجود رأى متحفظ لمراقب الحسابات)، ونسبة التداول، ومعدل دوران الأصول، وطبيعة الصناعة .

وقد تم استخدام تحليل الإنحدار المتعدد لقياس أثر **تطبيق إدارة مخاطر فعالة** على جودة التقارير المالية، حيث تم قياس **المتغير المستقل**، والذي يُمثل درجة فعالية إدارة المخاطر من خلال تكوين مؤشر لإدارة المخاطر كمحصلة لتأثير ستة عوامل هي حجم لجنة المخاطر، واستقلالها، والخبرة المالية لأعضائها، وقوتها، والتزامها بدليل حوكمة الشركات، ومدى الإفصاح عن المخاطر المالية وغير المالية. بينما تم قياس المتغير التابع، والذي يُمثل جودة التقارير المالية من خلال الاستحقاقات الإختيارية كما سبق مع استخدام نفس متغيرات الرقابة. كما تم استخدام تحليل الإنحدار المتعدد لقياس أثر **عوامل فعالية إدارة المخاطر** على جودة التقارير المالية. وقد تم قياس **المتغير المستقل**، والذي يُمثل كل عامل من عوامل الفعالية بمتغير وهمي.

وتناول الباحث في **الفصل الرابع** تحليل نتائج الدراسة التطبيقية وإختبار فرضي البحث، من خلال أربعة أقسام ، حيث عرض **القسم الأول** تحليل نتائج إختبار الفرض الأول من البحث، والذي ركز على أثر تطبيق إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية. إذ توصلت الدراسة إلى وجود تأثير **إيجابي ومعنوي** لتطبيق إدارة المخاطر كآلية داخلية لحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، حيث أظهرت النتائج أن الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية تنخفض في الشركات المطبقة لإدارة المخاطر، أو بمعنى آخر تزيد جودة التقارير المالية في هذه الشركات بالمقارنة بالشركات التي لاتطبق إدارة المخاطر. ويشير ذلك إلى قبول **الفرض الأول** في صورته البديلة والخاص بأنه يوجد أثر إيجابي لتطبيق إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية

وفيما يتعلق بأثر متغيرات الرقابة على جودة التقارير المالية، توصل الباحث إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من حجم الشركة، ووجود مكتب مراجعة دولي من بين الأربعة الكبار على جودة التقارير المالية. كما تم التوصل أيضاً إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي لكل من معدل دوران المخزون، وتعديل القوائم المالية، ونسبة التداول على جودة التقارير المالية. أيضاً تم التوصل إلى وجود تأثير إيجابي ولكن غير معنوي لوجود ضعف جوهري في الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية. بينما لم يتوصل الباحث إلى وجود تأثير معنوي لمعدل دوران الأصول على جودة التقارير المالية في ظل تعيين مدير للمخاطر، في حين كان التأثير إيجابياً ومعنوياً في ظل وجود لجنة مخاطر.

وتناول القسم الثاني من الفصل الرابع تحليل نتائج إختبار الفرض الثاني من البحث والمتعلق بأثر تطبيق إدارة مخاطر فعالة على جودة التقارير المالية. وقد توصل الباحث إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لتطبيق إدارة مخاطر فعالة كآلية داخلية لحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، بما يشير إلى قبول الفرض الثاني في صورته البديلة والخاص بأنه يزيد التأثير الإيجابي لتطبيق إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية في الشركات التي تطبق إدارة مخاطر فعالة عن الشركات التي تطبق إدارة مخاطر غير فعالة .

وتعرض القسم الثالث إلى إختبار تأثير كل عامل من العوامل الستة المكونة لفعالية إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية كل على حدة . وقد توصلت الدراسة إلى أن الخبرة المالية لدى أعضاء لجنة المخاطر تُعد أهم عنصر يؤثر على فعالية إدارة المخاطر ، ويأتي حجم لجنة المخاطر في المرتبة الثانية، يليه الإلتزام بدليل الحوكمة، ثم استقلال لجنة المخاطر، ثم مدى الإفصاح عن المخاطر المالية وغير المالية، ثم قوة لجنة المخاطر. وقد أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي ومعنوي للأربعة عوامل الأولى للفعالية على جودة التقارير المالية ، بينما كان هذا التأثير إيجابياً ولكن غير معنوي بالنسبة لكل من الإفصاح عن المخاطر المالية وغير المالية ، وقوة لجنة المخاطر .

وتناول القسم الرابع كيفية التفرقة بين أثر تطبيق إدارة المخاطر الفعالة، وإدارة المخاطر غير الفعالة، وعدم تطبيق إدارة مخاطر أساساً وأثر ذلك على جودة التقارير المالية. وقد فرق الباحث بين الشركات التي تطبق إدارة مخاطر فعالة والشركات التي تطبق إدارة مخاطر غير فعالة بأسلوبين مختلفين، حيث اعتمد في الأسلوب الأول على تحديد عوامل تُعبر عن فعالية إدارة المخاطر (حجم لجنة المخاطر ، واستقلالها، وخبرتها المالية، وقوتها، وإلتزامها بدليل الحوكمة المصري، والإفصاح عن المخاطر المالية وغير المالية) . إذ يُعطى لكل مشاهدة قيمة تتراوح بين القيمة ( صفر) والقيمة (6) كمؤشر على فعاليتها، حيث تأخذ الشركة التي لا تطبق إدارة مخاطر

القيمة ( صفر)، وتأخذ الشركة التي تطبق إدارة مخاطر غير فعالة قيمة تتراوح بين القيمة (1) والقيمة (3) ، في حين تأخذ الشركة التي تطبق إدارة مخاطر فعالة قيمة من (4) إلى (6) . وقد توصلت الدراسة إلى وجود فرق معنوي بين الشركات المطبقة لإدارة مخاطر فعالة، والشركات غير المطبقة لإدارة مخاطر فعالة من ناحية أخرى، أو الشركات غير المطبقة لإدارة المخاطر من الأساس، وذلك من حيث التأثير على جودة التقارير المالية.

بينما اعتمد في الأسلوب الثاني على الأداء المالي للشركة مقاساً بمعدل العائد على الأصول ، حيث اعتبر الباحث أن الشركات المطبقة لإدارة مخاطر وتحقق معدل عائد على أصولها يفوق متوسط معدل العائد على الأصول في القطاع الذي تنتمي إليه الشركة مطبقة لإدارة مخاطر فعالة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود فرق معنوي بين الشركات المطبقة لإدارة مخاطر فعالة، والشركات غير المطبقة لإدارة المخاطر أو المطبقة لإدارة مخاطر غير فعالة من ناحية أخرى، وذلك من حيث تأثيرها على جودة التقارير المالية .

## 2-5 نتائج البحث

توصل الباحث في هذا البحث إلى بعض النتائج ذات الأهمية في كلا المجالين النظري والعملى. فقد تبين من تحليل الدراسات السابقة أن هناك إيجاباً متزايداً في الدول المختلفة نحو تطبيق إدارة المخاطر بمفهومها الحديث ، وخاصة بعد الكوارث والأزمات المالية الأخيرة التي تعرض لها العديد من الدول . إذ تم تناول إدارة المخاطر بمفهومها الحديث في العديد من المجالات سواء في مجال التمويل، أو في مجال المحاسبة والمراجعة.

وتناول معظم الدراسات في مجال التمويل محددات تطبيق إدارة المخاطر في أي شركة وهي حجم الشركة، وربحيتها، ومدى اعتمادها على الديون لتمويل أصولها، ونوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، ومعدل دوران المبيعات بها، وتعدد القطاعات التي تعمل بها الشركة، وبعض خصائص الحوكمة كاستقلال مجلس الإدارة ، وهيكل الملكية، ووجود مدير للمخاطر. كما ركز بعض الدراسات أيضاً على أثر تطبيق إدارة المخاطر على الأداء المالي للشركة. وقد كانت النتائج متباينة ومتفاوتة، حيث توصل البعض إلى وجود تأثير إيجابي لتطبيق إدارة المخاطر على الأداء المالي للشركة، بينما توصل البعض الآخر إلى وجود تأثير سلبي لتطبيق إدارة المخاطر على الأداء المالي للشركة. في حين لم يتوصل البعض إلى وجود تأثير معنوي لتطبيق إدارة المخاطر على الأداء المالي للشركة.

وإهتم العديد من الدول، والمنظمات، والدراسات بمفهوم إدارة المخاطر المتكاملة أو الفعالة، والذي إنعكس في شكل إصدارات لجنة COSO، ومعيار إدارة المخاطر في إستراليا ونيوزيلندا، وبريطانيا، والمعيار الدولي ISO 31000. كما قام بعض الدراسات بتحديد العوامل التي تساعد على التطبيق الفعال والناجح لإدارة المخاطر.

وقد ركز معظم الدراسات في مجال المحاسبة المالية على بعض آليات إدارة المخاطر، حيث ركز معظم الدراسات على الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية، سواء كان الإفصاح عن أنواع المخاطر (مالية، غير مالية)، أو أنواع الإفصاح عن المخاطر (كمية، وصفية)، أو مكان الإفصاح عنها سواء في صلب القوائم المالية أو بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية، أو العوامل المؤثرة على درجة الإفصاح عن المخاطر (حجم الشركة، طبيعة النشاط، القيد في البورصة،..إلخ) كما تبين للباحث أنه في مصر يتم الإفصاح عن المخاطر في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، سواء بالنسبة للمخاطر المالية (خطر السوق، وخطر الائتمان، وخطر السيولة)، أو مخاطر رأس المال للمحافظة على استمرارية الشركة في المستقبل، أو المخاطر السياسية، والاقتصادية، والتنظيمية. وبالتالي يتم الإفصاح عن الأدوات المالية ومخاطرها فقط دون أنواع المخاطر الأخرى.

وتعرض العديد من الدراسات لأثر التحفظ المحاسبي كألية من آليات إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية. وقد تباينت نتائج تلك الدراسات، حيث توصل بعضها إلى وجود أثر إيجابي للتحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية، بينما توصل البعض الآخر إلى وجود أثر سلبي للتحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية، في حين لم يتوصل بعض الدراسات إلى وجود أثر معنوي للتحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية).

وركز بعض الدراسات في مجال المراجعة على أثر الرقابة الداخلية كألية لإدارة المخاطر على جودة التقارير المالية. وقد توصل بعض الدراسات إلى أن الإفصاح عن الضعف الجوهرى في نظام الرقابة الداخلية للشركة ككل يؤثر سلبياً على جودة التقارير المالية، وذلك بخلاف الإفصاح عن ضعف الرقابة الداخلية لحساب معين من حسابات الشركة. كما أظهرت بعض الدراسات أن الإفصاح عن القصور في الرقابة الداخلية يؤثر سلبياً على جودة التقارير المالية، حيث أن القصور الجوهرى في نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى أخطاء متعمدة.

وتناول عدد قليل من الدراسات أثر تطبيق إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية، حيث إختبرت إحدى الدراسات هذا الأثر من خلال توزيع قائمة استقصاء على ما أسمته ثالث الحوكمة (المديرون الماليون، والمراجعون الخارجيون، وأعضاء لجنة المراجعة) لاستطلاع آرائهم فيما يتعلق بأثر تطبيق إدارة المخاطر على

جودة التقارير المالية. وقد أوضح المشاركون في هذه الدراسة وجود أثر إيجابي لتطبيق إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية. بينما تناولت دراسة أخرى أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وفقاً للقانون الألماني KTG على جودة التقارير المالية. وقد توصلت تلك الدراسة إلى أن الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر لهما تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية. كما تناول عدد قليل من الدراسات أثر فعالية إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية. وقد تناولت إحدى هذه الدراسات أثر تطبيق إدارة مخاطر فعالة على إدارة الأرباح، حيث توصلت إلى أن تطبيق إدارة مخاطر فعالة يحد من عملية إدارة الأرباح كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية. كما تناولت دراسة أخرى أثر جودة الرقابة الداخلية كجزء من إدارة المخاطر الفعالة على جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية، وتوصلت إلى وجود أثر إيجابي لتطبيق إدارة مخاطر فعالة على جودة التقارير المالية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة الحالية أن 10.2% فقط من عينة الدراسة يطبقون إدارة المخاطر من خلال تعيين مدير مخاطر. كما بينت النتائج أن 34.3% فقط من عينة الدراسة لديهم لجنة مخاطر كما إتضح ذلك من قبل جدول (4-5). وقد أظهرت نتائج اختبار فرض الدراسة الأول وجود تأثير إيجابي ومعنوي لتطبيق إدارة المخاطر سواء أكان لدى الشركات مدير للمخاطر، أو لديها لجنة مخاطر كآلية داخلية لحوكمة الشركات، على جودة التقارير المالية، حيث تبين للباحث أن الاستحقاقات الإختيارية كمؤشر عكسي لجودة التقارير المالية تنخفض في الشركات المطبقة لإدارة المخاطر، أو بمعنى آخر تزيد جودة الأرباح، وبالتالي جودة التقارير المالية في هذه الشركات بالمقارنة بالشركات التي لا تطبق إدارة المخاطر.

وفيما يتعلق بأثر متغيرات الرقابة على جودة التقارير المالية، توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من حجم الشركة، ووجود مكتب مراجعة دولي من الأربعة الكبار على جودة التقارير المالية. كما بينت النتائج وجود أثر سلبي ومعنوي لكل من معدل دوران المخزون، وتعديل القوائم المالية، ونسبة التداول على جودة التقارير المالية. من ناحية أخرى، أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي ولكن غير معنوي للضعف الجوهري في الرقابة الداخلية (إبداء رأي متحفظ لمراقب الحسابات) على جودة التقارير المالية. كما أظهرت النتائج أيضاً وجود أثر إيجابي ومعنوي لمعدل دوران الأصول على جودة التقارير المالية في ظل وجود لجنة مخاطر، ولكن كانت هذه العلاقة غير معنوية في ظل تعيين مدير مخاطر. وقد قام الباحث بإدراج طبيعة الصناعة كمتغير رقابي من خلال تقسيم عينة الدراسة إلى ثلاثة قطاعات هي القطاع الصناعي، والقطاع الخدمي، والقطاع الاستهلاكي، حيث تختلف طبيعة الصناعة من حيث درجة وأنواع المخاطر التي تتعرض لها مما يؤثر جوهرياً على جودة التقارير المالية.

كما توصلت الدراسة إلى أن 69.4% من عينة الدراسة إما أنها لا تطبق إدارة المخاطر أو لا تطبق إدارة فعالة للمخاطر، وأن 13.9% من عينة الدراسة لديهم ضعف في فعالية تطبيق إدارة المخاطر، وأن 16.37% فقط من عينة الدراسة تطبق إدارة مخاطر فعالة كما ظهر من قبل بجدول (B10-4). وأظهرت نتائج إختبار فرض الدراسة الثانى وجود أثر إيجابي ومعنوى لتطبيق إدارة مخاطر فعالة كآلية داخلية لحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية ، وذلك بعد تكوين مؤشر لدرجة فعالية إدارة المخاطر مكون من ستة متغيرات (هي حجم لجنة المخاطر، والخبرة المالية للجنة المخاطر، وقوة لجنة المخاطر، واستقلال لجنة المخاطر، والتزام لجنة المخاطر بدليل حوكمة الشركات المصرى من خلال تقديم دورى لمجلس الإدارة، والإفصاح عن المخاطر المالية وغير المالية) .

كما بينت نتائج إختبار أثر كل عامل من عوامل فعالية إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية، أن 25.9% من عينة الدراسة لديهم لجنة مخاطر كبيرة الحجم (يزيد عدد أعضائها عن ثلاثة أعضاء)، و19.4% من عينة الدراسة لديهم لجنة مخاطر مستقلة ( يزيد عدد أعضائها المستقلين عن 50% من حجم اللجنة)، و19.4% من عينة الدراسة أيضا لديهم لجنة مخاطر لدى أعضائها خبرة مالية ومحاسبية، و13.9% لديهم لجنة مخاطر قوية (تزيد نسبة عدد أعضائها عن 50% من عدد أعضاء مجلس الإدارة)، و15.7% لديهم لجنة مخاطر ملتزمة بدليل الحوكمة (من خلال إعداد تقرير دورى لمجلس الإدارة عن المخاطر التي تتعرض لها الشركة)، و15.7% من عينة الدراسة تفصح عن مخاطر مالية ومخاطر غير مالية .

وقد توصلت الدراسة إلى أن الخبرة المالية لدى أعضاء لجنة المخاطر تُعد أهم عنصر يؤثر على فعالية إدارة المخاطر، بينما يكون هذا التأثير غير معنوي بالنسبة للإفصاح عن المخاطر المالية وغير المالية، وقوة لجنة المخاطر.

كما قام الباحث أيضا بالترفة بين أثر تطبيق إدارة مخاطر فعالة، وإدارة مخاطر غير فعالة، وعدم تطبيق إدارة للمخاطر وأثر ذلك على جودة التقارير المالية. وقد توصل الباحث إلى وجود فرق معنوى بين الشركات المطبقة لإدارة مخاطر فعالة من ناحية، والشركات غير المطبقة لإدارة مخاطر، أو الشركات غير المطبقة لإدارة مخاطر من ناحية أخرى، وذلك من حيث التأثير على جودة التقارير المالية .



### 3-5 توصيات البحث

بعد أن عرض الباحث خلاصة البحث ونتائجه بشقيه النظري والعملي ، يوصى الباحث بما يلي :

- قيام هيئة الرقابة المالية المصرية بوضع قواعد ملزمة للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية تقوم بموجبها بإنشاء لجنة مخاطر تابعة لمجلس الإدارة يكون من اختصاصها المتابعة والإشراف على عملية إدارة المخاطر في الشركة.
- وضع قواعد تلزم الشركات المقيدة بالبورصة بالإفصاح عن المخاطر المالية وغير المالية التي تتعرض لها الشركة في تقرير منفصل مثل تقرير لجنة المراجعة ويكون مكملاً للتقارير المالية.
- إنشاء إدارة للمخاطر سواء مستقلة أو تابعة للإدارة المالية في كل شركة مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية ، بالإضافة إلى إنشاء قاعدة بيانات عبر الإنترنت لكل شركة مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، أو من خلال البورصة المصرية، أو هيئة الرقابة المالية المصرية، تقوم الشركة من خلالها بالإفصاح عن نظام الحوكمة لديها بما فيه لجنة المخاطر، وعدد أعضائها، وتكوينها، وعدد اجتماعاتها، ... إلخ.
- إلزام بورصة الأوراق المالية المصرية الشركات بالقيام بالإفصاح عن نظام الحوكمة بالنسبة للشركات المقيدة لديها بشكل يشمل أبعاد وقواعد الحوكمة سواء خصائص مجلس الإدارة، أو خصائص لجنة المراجعة، أو خصائص لجنة المخاطر، أو خصائص هيكل الملكية، .... إلخ. كما يرى الباحث ضرورة ربط إدارة المخاطر بالأهداف الاستراتيجية للشركة، وبالأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة ( الاقتصادية ، الاجتماعية ، البيئية ).
- إجراء المزيد من الأبحاث في البيئة المصرية لإخنيار أثر تطبيق إدارة المخاطر على كفاءة سوق الأوراق المالية، وكفاءة سوق الدين، وجودة التقارير المالية سواء للمؤسسات المالية أو المؤسسات غير المالية، وخاصة بعد وقوع أحداث يناير من عام 2011 مع قياس جودة التقارير المالية بأكثر من مقياس.

### 4-5 المساهمة العلمية للبحث

تقدم هذه الدراسة عدة مساهمات من خلال ما قدمته من استعراض نظري للدراسات السابقة، ومن خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة عملياً. إذ تساهم هذه الدراسة في إثراء البحث المحاسبي كأول دراسة في مصر (على حد علم الباحث) تختبر أثر تطبيق إدارة المخاطر كآلية داخلية لحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية. كما تساهم هذه الدراسة في كونها من أهم الدراسات التي إختبرت أثر فعالية تطبيق إدارة المخاطر (من خلال تكوين مؤشر يعتمد على فعالية لجنة المخاطر ) على جودة التقارير المالية بشكل يختلف في ثلاثة أجزاء



منه عن دراسة (Kommunuri et al. (2014) ، والتي تُعد الدراسة الوحيدة (على حد علم الباحث) التي قامت بقياس فعالية إدارة المخاطر من خلال فعالية لجنة المخاطر. ويتمثل الإختلاف الأول في اعتماد الباحث على ستة متغيرات تكون فعالية إدارة المخاطر بدلاً من الاعتماد على خمسة متغيرات كما في دراسة Kommunuri وزملائه، وذلك بإضافة متغير سادس هو الإفصاح عن المخاطر المالية وغير المالية. بينما يتمثل الإختلاف الثاني في إختبار الباحث لأثر فعالية تطبيق إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية، في حين إختبر Kommunuri وزملاؤه أثر فعالية تطبيق إدارة المخاطر على الأداء المالي للشركة. ويتمثل الإختلاف الثالث في إختبار الباحث لإثر كل عامل من عوامل فعالية إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية، بينما اكتفي Kommunuri وزملائه بتكوين مؤشر من هذه العوامل .

كما تساهم الدراسة في التفرقة بين فعالية تطبيق وعدم فعالية تطبيق إدارة المخاطر بأسلوبين، أحدهما يتوافق مع دراسة (Florio & Leoni (2016 من خلال الاعتماد على عوامل فعالية إدارة المخاطر. أما الآخر فيعتمد على تحديد فعالية تطبيق إدارة المخاطر، وذلك من خلال إعتبار الشركة التي تطبق إدارة مخاطر وتحقق معدل عائد على أصولها يفوق معدل العائد في القطاع الذي تنتمي إليه الشركة تعتبر فعالة في تطبيق إدارة المخاطر.

كما تساهم هذه الدراسة أيضا في إثراء البحث المحاسبي من خلال الربط بين التمويل والمحاسبة على المستوى البحثي، حيث أن معظم الدراسات التي تناولت إدارة المخاطر كانت في مجال التمويل بينما تناول عدد قليل العلاقة بين إدارة المخاطر وجودة التقارير المالية في مجال المحاسبة .

## 5-5 مجالات البحث المقترحة

نظراً لأهمية موضوع إدارة المخاطر كأحد أهم الآليات الداخلية لحوكمة الشركات، ونظراً لحدود البحث التي قيدت الباحث من تناول عدة نقاط ذات أهمية سواء كان أداء الشركة أو قيمتها ، أو جودة تقاريرها المالية، يرى الباحث أن هناك عدة مجالات لأبحاث مستقبلية يمكن اقتراحها، وتتمثل هذه المجالات في إختبار أثر الإفصاح عن المخاطر على جودة التقارير المالية في سوق الأوراق المالية في مصر. وإختبار أثر الإفصاح عن المخاطر أيضا على كل من أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية وعلى تكلفة الدين، وعلى الأداء المالي للشركة .

كما يقترح الباحث أيضا القيام بالمزيد من الدراسات الميدانية والتطبيقية لإختبار أثر تطبيق إدارة المخاطر كآلية داخلية لحوكمة الشركات على كل من قيمة الشركة ، وتكلفة الدين ، والحد من خطر الإفلاس، وعلى استقرار سوق الأوراق المالية المصري، ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية في التقارير المالية للشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية .

كما يقترح الباحث إمكانية دراسة أثر الرقابة الداخلية كأحد آليات إدارة المخاطر على الأداء المالي في الشركات المصرية المقيدة ببورصة الأوراق المالية. كما يمكن إجراء المزيد من الأبحاث لإختبار أثر تطبيق إدارة المخاطر على جودة عملية المراجعة الخارجية، ودراسة العلاقة بين تطبيق إدارة المخاطر ودور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر في الشركة .

## مراجع البحث

### أولاً : المراجع العربية

- أبو الخير، مدثر طه. (٢٠٠٧). " أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة القوائم المالية: دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول "، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة جامعة طنطا ، العدد الأول ، ص 1-60.
- الدسوقي، وليد فتحي (2012). "تطبيق منهجيات إدارة المخاطر على الاتفاقيات التجارية " *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة* ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، العدد الثالث ، ص 219-268.
- الهيئة العامة للرقابة المالية (2015) معايير المحاسبة المصرية. منشور في [https://www.efsa.gov.eg/jtags/efsa\\_ar/158-a.pdf](https://www.efsa.gov.eg/jtags/efsa_ar/158-a.pdf).
- تقرير مجلس إدارة شركة جلوبال تليكوم (2013) . "تقرير مجلس إدارة شركة جلوبال تليكوم عن السنة المنتهية 31 ديسمبر 2013. منشور في شركة مصر لنشر المعلومات. 1-46.
- طاحون، محمد عبد الحميد. (2003). "المشكلات المحاسبية في إعداد القوائم المالية المستقبلية ". *مجلة البحوث العلمية- كلية التجارة جامعة الإسكندرية* . العدد الثاني - المجلد الأربعون ، ص 1-66
- عبد الله ، ياسر محمد (2015). "أثر تطوير المحتوى المعلوماتي لإفصاح الشركات المقيدة في البورصة المصرية عن المخاطر قرارى الاستثمار في الأسهم ومنح الائتمان- دراسة تجريبية " *رسالة دكتوراة غير منشورة - كلية التجارة جامعة الإسكندرية*.
- عبيد، إبراهيم السيد (2007). الإفصاح عن المخاطر والتحديات التي تتعرض لها الشركة في التقارير المالية المنشورة - إطار مقترح ودراسة ميدانية . *المؤتمر السابع لكلية التجارة جامعة الإسكندرية*.
- عمران، صلاح محمد(2015). "حوكمة الشركات ومشكلات الوكالة ( حالة الإفصاح عن معلومات إدارة المخاطر ) : دراسة تحليلية ميدانية". *المجلة العلمية - كلية التجارة جامعة أسيوط* . العدد 59 ، ص 33-80.
- مركز المديرين المصري التابع لوزارة الاستثمار(2005) " دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية". منشور في <http://www.eiod.org> : 1-19.
- مركز المديرين المصري التابع لوزارة الاستثمار(2011) " دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية". منشور في <http://www.eiod.org> : 1-26.
- مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية (2016) " الدليل المصرى لحوكمة الشركات " . منشور في <http://www.eiod.org> : الإصدار الثالث، 1-48.
- مليجي، مجدى مليجي عبد الحكيم (2014). "أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية ، دراسة نظرية تطبيقية". *جامعة سلمان بن عبد العزيز. منشور في* <http://www.bu.edu.eg>
- نوفل، حسن صبرى (2015). "إدارة المخاطر المصرفية " : *مجلة الاقتصاد والمحاسبة* ، كلية التجارة جامعة بنى سويف ، العدد 658، ص 25-29.

- Abdelghany, K. (2005). Disclosure of market risk or accounting measures of risk: An empirical study. *Managerial Auditing Journal*. 20(8): 867-875.
- Abdoli, M. R., and R . Royae. (2012). Board monitoring and earnings quality: An empirical study in Iran. *African Journal of Business Management* 6(11): 4179-4184.
- Adams, A., S. Fries and R. Simnett. (2011). The journey towards integrative reporting. *Accountant's Digest* (May). Issue 558:1-41.
- Agrawal, A. and S. Chadha. (2005). Corporate governance and accounting scandals. *Journal of Law and Economics*. 371-406.
- Agustina, L., and N . Baroroh. (2016). The Relationship between enterprise risk management (ERM) and firm value mediated through the financial performance. Available at . <http://buscompress.com/journal-home.html>. 5(1):128-138.
- Alipour, S ., K . Rabiee., and M. lipour.(2013). Relations between unconditional and conditional accounting conservatism with bankruptcy risk in companies listed in Tehran stock exchange. *International Research Journal of Applied and Basic Sciences*. 4 (10): 3649-3657.
- Alkdai, H. K. H., and M. M .Hanefah. (2012). Board of directors' characteristics and value relevance of accounting information in Malaysian Shariah-compliant companies: A panel data analysis. *Economics and Finance Review*. 2(6) : 31 - 44.
- Altuntas, M., T. R. Berry-Stölzle., and R. E. Hoyt. (2011). Implementation of enterprise risk management: Evidence from the German property-liability insurance industry. *The Geneva Papers on Risk and Insurance-Issues and Practice*, 36(3): 414-439.
- Alves, S. M. G. (2011). The effect of the board structure on earnings management: Evidence from Portugal. *Journal of Financial Reporting & Accounting*. 9 (2), 141-160.
- Alviniussen, A., and H. Jankensgård. (2009). Enterprise risk budgeting - bringing risk management into the financial planning process . *Journal of Applied Finance*, Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=1426023>.

- Ashbaugh-Skaife, H., D. W. Collins., Jr, W. R. Kinney and R . LaFond. (2008). The effect of SOX internal control deficiencies and their remediation on accrual quality. ***The Accounting Review***. 83(1): 217-250.
- Azizah and M.N. Islam.(2014). Do risk management, internal control and corporate reputation positively impact on firm value? A panel data econometric analysis and policy implications. ***Available at www.globalilluminators.org***.12-28.
- Balachandran, S., and P .Mohanram. (2010). Is the decline in the value relevance of accounting driven by increased conservatism? ***Review of Accounting Studies***. 16(2): 272-301.
- Ball, R. and L. Shivakumar .(2008). Earnings quality at initial public offerings ***Journal of Accounting & Economics***. 45: 324-349.
- Ball, R. and L. Shivakumar. (2005). Earning quality in UK private firms: Comparative loss recognition timeliness.***Journal of Accounting and Economics***.39(1) : 83-128.
- Ball, R., S. P. Kothari, and A. Robin (2000). The effect of international institutional factors on properties of accounting earnings. ***Journal of Accounting and Economics*** .29(1):1-51.
- Ball, R., S.P. Kothari and V.V. Nikolaev. (2013). On estimating conditional conservatism. ***The Accounting Review*** .88 (3): 755-787.
- Ballesta, P. and E. Meca. (2007). Ownership structure, discretionary accruals and the informativeness of earnings. ***Corporate Governance: An International Review*** 15 (4): 677-691.
- Balsam, S., J. Krishnan. and J. Yang.(2003). Auditor industry specialization and earnings quality.***Auditing: A Journal of Practice & Theory***. 22( 2): 71-97.
- Bandyopadhyay, S., C. Chen,. A. Huang, and R. Jha. (2010). Accounting conservatism and the temporal trends in current earnings' ability to predict future cash flows versus future earnings: Evidence on the trade-off between relevance and reliability. ***Contemporary Accounting Research***, 27(2): 413-460.
- Bartelsman,B.(2012).Enterprise risk management and firm performance: A Dutch Perspective.Universiteit van Amsterdam. Available at ***http://dare.uva.nl/document/478394***.1-58.

- Barth, M. E., W. R. Landsman, and M. H. Lang (2008). International accounting standards and accounting quality. *Journal of Accounting Research* 46(3): 467–498.
- Barton, T. L., W. G Shenkir., and P. L Walker. (2002). Making enterprise risk management pay off. *Prentice Hall, Upper Saddle River, NJ*.
- Basu, S. (1997). The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings. *Journal of Accounting & Economics*. 24(1): 3–37
- Beasley, M. S., B. C. Branson, and B. V. Hancock. (2010). Current state of enterprise risk oversight and market perceptions of COSO's ERM framework. *COSO's 2010 Report on ERM*. Available at [.www.coso.com](http://www.coso.com).
- Beasley, M., D. Pagach, and R. Warr. (2008). Information conveyed in hiring announcements of senior executives overseeing enterprise-wide risk management, *Journal of Accounting, Auditing and Finance* 23(3): 311–332.
- Beasley, M., R. Clune, and D. Hermanson. (2005). Enterprise risk management: An empirical analysis of factors associated with the extent of implementation. *Journal of Accounting and Public Policy* .24(6): 521–531.
- Beaver, W. H. and S. G. Ryan (2005). Conditional and unconditional conservatism: Concepts and modeling. *Review of Accounting Studies*. 10(2): 269–309.
- Bédard, J. (2006). Sarbanes Oxley internal control requirements and earnings quality. Available at [.www.ssrn.com](http://www.ssrn.com).
- Belhadj, R .,A Omrane, and B. Regaieg. (2016). The Effects of Governance Mechanisms On the Financial Information Quality. *Communications of the IBIMA*. <http://www.ibimapublishing.com/journals/CIBIMA/cibima.html>.1–17.
- Bhattacharya, U., H. Daouk, and M. Welker (2003). The world price of earnings opacity. *Accounting Review* .78(3): 641–678.
- Biddle, G. and G. Hilary. (2006). Accounting quality and firm-level capital investment. *The Accounting Review*. 81 (5):963–982.
- Biddle,G., M, Ma , and F. Song.(2013).The risk management role of accounting conservatism for operating cash flows.Available at [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com) .1–46.
- Bradbury, M., Y. Mak, and S.Tan. (2006). Board characteristics, audit committee characteristics and abnormal accruals. *Pacific Accounting Review*. 18(2): 47–68.

- Brochet,F., A. Jagolinzer , and E. Ried.(2013). Mandatory IFRS adoption and financial statement comparability. ***Contemporary Accounting Research*** . 30( 4 ): 1373–1400.
- Brown,N., C. Pott, and A. Wompener.(2008).The effect of internal control regulation on earnings quality: Evidence from Germany. ***Available at. www.irim.eur.nl.***
- Brown,N., C. Pott, and A. Wompener.(2014).The effect of internal control and risk management regulation on earnings quality: Evidence from Germany. ***J.Account.Public Policy***.33(1):1–31.
- Bt Isa, C. R.,T.H. Salinah , and Z.Suria . (2014). Review of enterprise risk management (ERM) literature. ***In International Conference on Technology and Business Management***. 24– 26.
- Burgstahler, D. C. and I. D. Dichev (1997). Earnings management to avoid earnings decreases and losses. ***Journal of Accounting and Economics***.24(1): 99–126
- Burgstahler, D. C., L. Hail, and C. Leuz (2006). The importance of reporting incentives: Earnings management in European private and public firms. ***The Accounting Review*** .81(5):983–1016.
- Cabedo , J and J. Tirado.(2004 ) . The disclosure of risk in financial statements ***Accounting Forum***.28(2): 181–20.
- Castanheira,N., L. Rodrigues, and R. Craig.(2010). Factors associated with the adoption of risk internal auditing. ***Managerial Auditing Journal***. 25 (1) : 79–98.
- Casualty Actuarial Society,(2003). Enterprise risk management committee, overview of enterprise risk management. Available at ***http://www.casact.org/research/erm.***
- Chen, L. H., D. Folsom, , W. Paek, and H. Sami. (2014). Accounting conservatism, earnings persistence, and pricing multiples on earnings. ***Accounting Horizons***. 28(2):233–260.
- Chen, Q., T. Hemmer, and Y. Zhang. (2007). On the relation between conservatism in accounting standards and incentives for earnings management. ***Journal of Accounting Research***.45(3): 541–565.
- Cheung E., E. Evans, and S. Wright. (2010). An historical review of quality in financial reporting in Australia. ***Pacific Accounting Review***. 22(2) : 147 – 169.



- Cohen J ., G. Krishnamoorthy and A. Wright .(2014). Enterprise risk management and the financial reporting process: The experience of audit committee members,CFO,and external auditors. *www.ssrn.com*.
- Cohen, D. A. (2008). Does information risk really matter? An analysis of the determinants and economic consequences of financial reporting quality. *Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics*.15(2): 69-90.
- Collins, D. W., E. L. Maydew, and I. S. Weiss. (1997). Changes in the value-relevance of earnings and book values over the past forty years. *Journal of Accounting & Economics*.24(1): 39-67.
- COSO,(1992). Internal control – integrated framework .available at <http://www.coso.org>.
- COSO,(2004) .Enterprise risk management – integrated framework," *Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission*, New York.
- COSO,(2009). Strengthening enterprise risk management for Strategic Advantage, available at <http://www.coso.org>.
- COSO,(2013).The updated COSO internal control framework. *Risk & Business Consulting. internal Audit*.
- D'Arcy, S. P., and J. C. Brogan. (2001). Enterprise risk management. *Journal of Risk Management of Korea*. 12(1): 207-228.
- Dabari, I. J., and S. Z Saidin. (2015). Determinants Influencing the Implementation of Enterprise risk management in the Nigerian banking sector . *International Journal of Asian Social Science*. 5(12): 740-754
- DeAngelo, L. E. (1986). Accounting numbers as market valuation substitutes: A study of management buyouts of public stockholders. *The Accounting Review* .61(3): 400-421
- Dechow, P, M., G. S, Richard, and P. S, Amy (1995). Detecting earnings management. *Accounting Review* 70(2): 193-225.
- Dechow, P. M. (1994). Accounting earnings and cash flows as measures of firm performance: The role of accounting accruals. *Journal of accounting and economics*. 18(1): 3-42.



- Dechow, P. M. and C. M. Schrand (2004). Earnings quality. *The Research Foundation of CFA Institute*. Available at <http://www.cfapubs.org/doi/pdf/10.2470/rf.v2004.n3.3927>.
- Dechow, P. M. and I. D. Dichev (2002). The Quality of accruals and earnings: The role of accrual estimation errors. *Accounting Review* .77: 35–59.
- Dechow, P. M., W. Ge, C. R. Larson, and R. G. Sloan (2011). Predicting material accounting misstatements. *Contemporary Accounting Research* 28(1): 17–82.
- Dechow, P., W. Ge, and C. Schrand (2010). Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences. *Journal of Accounting and Economics* 50(2): 344–401.
- Deumes , R.(2008). Corporate risk reporting . *Journal of Business Communication* 2:120–157.
- Dichev, I. D., and V. W. Tang,. (2009). Earnings volatility and earnings predictability. *Journal of accounting and Economics*. 47(1): 160–181.
- Dimitropoulos, P. and D. Asteriou. (2010). The Effect of board composition on the informativeness and quality of annual earnings: Empirical evidence from Greece. *Research in International Business and Finance*.24: 190–205
- Doyle,J., W. Ge, and S. McVay.(2007). Accruals quality and internal control over financial reporting. *The Accounting Review*. 82: 1141–1170.
- Ebaid, E. (2013). Corporate governance and investors' perceptions of earnings quality: Egyptian perspective. *Corporate Governance. The international journal of business in society*. 13(3): 261–273.
- Fadun, O. S. (2013). Risk management and risk management failure: Lessons for business enterprises. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*.3(2): 225–241
- Fairfield, P. M., and T. L. Yohn. (2001). Using asset turnover and profit margin to forecast changes in profitability. *Review of Accounting Studies*. 6(4): 371–385.
- Financial Accounting Standards Board (FASB). (2010). **Statement of Financial Accounting Concepts No. 8, Conceptual framework for financial reporting.** <http://www.fasb.org/cs/BlobServer?blobcol>.

- Florio, C., and G. Leoni. (2016). Enterprise risk management and firm performance: The Italian case. *The British Accounting Review*.1-19.
- Francis, J., P. Olsson, and K. Schipper (2006). Earnings quality. *foundations and trends in accounting*. 1(4):259-340.
- Francis, J., R. Lafond, P. Olsson, and K. Schipper (2005). The market pricing of accruals quality. *Journal of Accounting and Economics* 39: 295-327.
- Francis, J., R. LaFond., P. M. Olsson, and K. Schipper (2004). Costs of equity and earnings attributes. *The Accounting Review* .79(4): 967-1010.
- Gaio,C.(2009). The relative importance of firm and country characteristics for earnings quality around the world. *European Accounting Review*. 693-739.
- Gates, S. (2006). Incorporating strategic risk into enterprise risk management: A survey of current corporate practice. *Journal of Applied Corporate Finance*.18(4):81-90.
- Gates,S., J. Nicolas, and P. Walker.(2012) Enterprise risk management: A process for enhanced management and improved performance. *Management Accounting Quarterly*. 13(3):28-38
- Gigler, F., C. Kanodia., H. Sapa, and R. Venugopalan. (2009).Accounting conservatism and the efficiency of debt contracts. *Journal of Accounting Research*. 47(3): 767-797.
- Givoly, D. and C Hayn.( 2000). The changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative? *Journal of Accounting and Economics*. 29: 287-320.
- Golshan, N. M., and S. A Rasid.(2012).Determinants of enterprise risk management adoption: An empirical analysis of Malaysian public listed firms, *International Journal of Social and Human Sciences*. 6: 119-126.
- Gordon, L., M. Loeb, and C. Tseng. (2009). Enterprise risk management and firm performance:A contingency perspective, *Journal of Accounting and Public Policy*. 28(4): 301-327.
- Grace, M. F., J. T. Leverty., R. D. Phillips, and P. Shimpi. (2013), The value of investing in enterprise risk management. *Journal of Risk and Insurance*. doi: 10.1111/jori.12022.1-29.

- Guay, W., and R. Verrecchia. (2006). Discussion of an economic framework for conservative accounting and Bushman and Piotroski. *Journal of Accounting & Economics*.42(1/2): 149–165.
- Habib, A., and I. Azim. (2008). Corporate governance and the value relevance of accounting information: Evidence from Australia. *Accounting Research Journal*. 21 (2): 167–194.
- Hair, J. F., W. C. Black., B. J. Babin, and R. E. Anderson. (2010). Multivariate data analysis. *Pearson Prentice Hall*. 7th Edition.
- Hamilton, J., C. Ruddock., D. Stokes, and S. Taylor.(2005). Audit partner rotation, earnings quality and earnings conservatism. *Accounting and Audit Quality Research Program* . 1–43.
- Hashim, H. A., and S. S. Devi, (2012). Institutional monitoring and earnings quality in Malaysia. *Procedia–Social and Behavioral Sciences*. 65: 419–426.
- Hayn, C. (1995). The information content of losses. *Journal of Accounting and Economics*. 20(2): 125–154.
- Healy, P. M. (1985). The effect of bonus schemes on accounting decisions. *Journal of Accounting and Economics*. 7(1–3): 85–107.
- Heidarpoor, F., and F. Shahrivar. (2015). Unsystematic Risk and Internal Control Quality Impact on the Earning Quality by using Volatility Profits Index in Tehran Stock Exchange. *Indian Journal of Science and Technology*. 8(11):1–6.
- Heirany, F., A. Sadrabadi., F. Mehrjordi.(2013). investigating the effect of corporate governance mechanisms on the quality of accounting profit . *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance, and Management Sciences*. 3(3):15–328.
- Herly, M. (2015). Empirical studies of earnings quality. *Institut for Økonomi, Aarhus Universitet*. [http://pure.au.dk/portal/files/86076177/MarieHerly\\_PhD\\_thesis.pdf](http://pure.au.dk/portal/files/86076177/MarieHerly_PhD_thesis.pdf)
- Hodder, L., L. Koonce , and M. McAnally .(2001). SEC market risk disclosure Implications for judgment and decision making . *Accounting Horizons* .15:49–70.

- Holtz, L., and S, Neto. (2014). Effects of board of directors' characteristics on the quality of accounting information in Brazil. *Revista Contabilidade & Finanças*. 25(66): 255–266.
- Houque, M., T. Zijl, K. Dunstan, and W. Karim. (2012). The effect of IFRS adoption and investor protection on earnings quality around the world. *The International Journal of Accounting*. 47(3). 333–355.
- Hoyt, R and A. Liebenberg. (2011). The value of enterprise risk management, *Journal of Risk and Insurance*. 78(4): 795–822.
- Hoyt, R, and A. Liebenberg. (2008). The value of enterprise risk management: Evidence from the U.S. insurance industry, society of actuaries, ERM monograph paper. *available at <http://www.soa.org>*. 1–22.
- ICAEW (1997) Financial reporting of risk: *Proposals for a statement of business risk, London*.
- ICAEW (2002) No Surprises: Working for Better risk Reporting. *ICAEW, London*.
- IFAC (2011). Global survey on risk management and internal control results, analysis, and proposed next steps. *Published by the Professional Accountants in Business Committee*.
- Imhoff, E., (2003). Accounting quality, auditing, and corporate governance. *Accounting Horizons*. (Supplement): 117–128
- International Integrated Reporting Committee (IIRC). (2011). Towards integrated reporting: *Communicating value in the 21st Century*. <http://integratedreporting.org/wp-content/>
- Ismail, T. H., and R. Elbolok. (2011). Do conditional and unconditional conservatism impact earnings quality and stock prices in Egypt?. *Research Journal of Finance and Accounting*. 2(12); 7–22.
- ISO 31000. (2009). Risk Management . *principles and guideline ISO 31000* .
- ISO 31010. (2009). Risk Management . Risk management — Risk assessment techniques. *Available at: [www.iso.org](http://www.iso.org)*.
- ISO 73 (2009) *Risk management—Vocabulary*. *Available at: [www.iso.org](http://www.iso.org)*.
- Jackson, S., and X. Liu. (2010). The allowance for uncollectible accounts, conservatism, and earnings management. *Journal of Accounting Research*. 48(3). 565–601.

- Jansson ,A ., R. Jonsson, and C. Koch. (2013).Has the introduction of IFRS improved accounting quality ?A comparative study of five countries.Available at [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com) .1-48.
- Jorion and GARP,(2010). Financial risk manager handbook + test bank: FRM Part I / Part 2. (**Global Association of Risk Professionals**), **John Wiley & Sons**. ISBN: 978-0-470-90401-5
- Kaplan, R. S., and A. Mikes. (2012). Managing risks: a new framework, **Harvard Business Review**. 90(6):48-54.
- Kent, P., J. Routledge, and J. Stewart (2010). Innate and discretionary accruals quality and corporate governance. **Accounting and Finance**. 50(1): 171-171.
- Kevin, K. and W. Vicki. (2008). Earnings quality and future capital investment: evidence from discretionary accruals. Haas School of Business University of California at Berkeley, McDonough School of Business Georgetown University, on Line **Avialible at: www.ssrn.com**.
- Khan, Heyrani and Golestani. (2013).Impact of conservatism on the accounting information quality and decision making of the shareholders and the firms listed on the Tehran stock exchange .**International Journal of Academic Research in Accounting** .3(3): 186-197.
- Khani S., F. Makarani, and A. Zabihi.(2013). The relationship between accounting conservatism and bankruptcy risk: Evidence from Iran. **World of Science Journal**. 1:183-190.
- Kim, M., and W. Kross. (2005). The ability of earnings to predict future operating cash flows has been increasing-not decreasing. **Journal of Accounting Research**. 43(5): 753-780.
- Kinney, W. (2000). Research opportunities in internal control quality and quality assurance. **Auditing: A Journal of Practice &Theory** .19: 83-90.
- Klai, N. and A. Omri .( 2011). Corporate governance and financial reporting quality: The case of Tunisian firms. **International Business Research**. 4(1): 158-166
- Kleffner, A. E., R. B. Lee, and B. McGannon. (2003). The effect of corporate governance on the use of enterprise risk management: Evidence from Canada.**Risk Management and Insurance Review**. 6(1): 53-73.

- Kochetova–Kozloski, N., and W. F. Messier. (2011). Strategic analysis and auditor risk judgments. *Auditing: A Journal of Practice and Theory*. 30: 149–171.
- Kommunuri, J., L. Jandug and G. Vesty .(2014). Risk management , board effectiveness and firm value : Evidence from S& P/ ASX200 companies. **Available at [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com)**.
- Kordlouie, H., F. Mohammadi, N. Naghshineh, and M. Tozandejani .(2014). Role of accounting conservatism on the quality of financial statements". *International Journal of Business and Management*. 9(1):129–139.
- Korosec, B., and R. Horvat . (2005). Risk reporting in corporate annual reports. *Economic and Business Review for Central and South–Eastern Europe*. 7(3): 217–237.
- Kothari, S. P., A. J. Leone, and C. E. Wasley (2005). Performance matched discretionary accrual measures. *Journal of Accounting and Economics* 39(1), 163–197.
- Kravet, T., and V. Muslu. (2011). Informativeness of risk disclosures in corporate annual reports. **Available at [www.SSRN.com](http://www.SSRN.com)**.
- Lai, F. W., and F. A. Samad. (2010). Enterprise risk management framework and the empirical determinants of its implementation. *International Conference on Business and Economics Research* .340–344.
- Lajili, K., and D. Zéghal. (2005). A content analysis of risk management disclosures in Canadian annual reports. *Canadian Journal of Administrative Sciences*. 22(2): 125–142.
- Lam, J. (2000). Enterprise–Wide Risk Management and the role of the chief risk officer. **Available at <http://www.Erisk.com>**
- Lang, M., J. S. Raedy, and M. H. Yetman (2003). How representative are firms that are cross–listed in the United States? An analysis of accounting quality. *Journal of Accounting Research* .41(2):363–386.
- Lang, M., J. S. Raedy, and W. Wilson (2006). Earnings management and cross listing: Are reconciled earnings comparable to US earnings? *Journal of Accounting and Economics* .42(1–2): 255–255.
- Lawrence, A., R. Sloan, and Y. Sun. (2013). Non–discretionary conservatism: Evidence and implications. *Journal of Accounting and Economics* .56: 112–133.



- Leuz, C., D. Nanda, and P. D. Wysocki (2003). Earnings management and investor protection: An international comparison. *Journal of Financial Economics*. 69(3): 505–527.
- Lev, B., and P. Zarowin. (1999). The boundaries of financial reporting and how to extend them (Digest Summary). *Journal of Accounting research*. 37(2):353–385.
- Liebenberg, A. P., and R. E. Hoyt. (2003). The determinants of enterprise risk management: Evidence from the appointment of chief risk officers. *Risk Management and Insurance Review*. 6(1): 37–52.
- Lin, Y. M., C. C Liu, and Y. F. Kuo. (2013). Enterprise Risk Management, Earnings Management, and Value Relevance of Earnings. *Review of Accounting and Auditing Studies*. 3(1): 81–116.
- Linsely , P and P. Shrives.(2005) . Examining risk reporting in UK public companies . *The Journal of Risk Finance*. 6 :292–304 .
- Linsley, P. M., P. Shrives, and M. Crumpton. (2006). Risk disclosure: An exploratory study of UK and Canadian banks. *Journal of Banking Regulation*. 7(3): 268–282 .
- Makomaski,J. (2008). So what exactly is ERM? .*Risk Management*. 55(4):80–81.
- Manab, N. A., I., Kassim, and M. R, Hussin. (2010). Enterprise-wide risk management (EWRM) practices: Between corporate governance compliance and value. *International Review of Business Research Papers*. 6(2): 239–252.
- Mark, M. and T. Rebecca. (2010). Corporate governance and the quality of financial disclosures. *International Business & Economics Research Journal* .103–110.
- McNally, S. and V. Tophoff, (2014). Leveraging effective risk management and internal control. *Strategic Finance*. 29–36.
- McNichols, M. F. (2002). Discussion of quality of accruals and earnings: The role of accrual estimation errors. *The Accounting Review*.77: 61–69.
- McShane, M. K., A. Nair, and E. Rustambekov.(2011). Does enterprise risk management increase firm value? *Journal of Accounting, Auditing & Finance*.26(4): 641–658.
- Meier, H. H., S. G. Tomaszewski , and R. Tobing .(1995). Political risk assessment and disclosure in annual financial reports: The case of the Persian gulf war. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*. 4(1): 49–68.

- Moradi, M., M. Salehi., and M. Najari. (2012). A Study of the Effective Variables on Earning Management: Iranian Evidence. *Research Journal of Applied Sciences, Engineering and Technology*. 4(17): 3088–3094.
- Moradzadehfard, M., M. Lotfi, and M. Fathi .(2011).The effect of conservative accounting on reducing the stock price crash risk ( Case study: Companies listed in Tehran Stock Exchange) .*Middle–East Journal of Scientific Research* .10:743–748.
- Neri, L. (2010). The informative capacity of risk disclosure: Evidence from Italian stock market. *Available at www.ssrn.com*.
- Nikolaev , V.(2015), Identifying accounting quality. *Available at. http://ssrn.com*
- .14–28.
- Niu, F. F. (2006). Corporate governance and the quality of accounting earnings: a Canadian perspective. *International Journal of Managerial Finance*.2(4): 302–327.
- NZS, A. (2004). 4360, Australian/New Zealand Standard–Risk Management. *ISBN 0–7337–5904–1.1–38*.
- OECD (2009). Corporate Governance and the Financial Crisis: Key Findings and Main Messages.*Available at. www.oecd.org*. 1–60.
- Paananen ,M.(2008). The IFRS adoption’s effect on accounting quality in SwedenMari . *Available at www.ssrn.com* . 1–27.
- Pagach, D., and R. Warr. (2007). An empirical investigation of the characteristics of firms adopting enterprise risk management.*Available at. http://mgt.ncsu.edu/documents/Risk\_officer\_hazard\_JBF.pdf* .1–31.
- Pagach, D., and R. Warr (2011). The characteristics of firms that hire chief risk officers. *Journal of Risk and Insurance*.78(1):185–211.
- Pagach, D., and R. Warr. (2010). The effects of enterprise risk management on firm performance. *Working Paper, North Carolina State University, Raleigh*.  
*www.ssrn.com*.
- Paiva c. and Lourenço.(2010). Determinants of accounting quality: empirical evidence from the European union after IFRS adoption.*isabel.lourenco@iscte.pt*.  
1–19.



- Patterson,T.(2016). 5 Tips for Developing a Successful Enterprise Risk Management Program .**Available at <http://blog.aicpa.org>.**
- Ping, T and R Muthuveloo.(2015). The Impact of Enterprise Risk Management on Firm Performance:Evidence from Malaysia. **Canadian Center of Science and Education**. 11(22): 149–159.
- Rajab, B., and M. Handley–Schachler. (2009). Corporate risk disclosure by UK firms: trends and determinants. **World Review of Entrepreneurship, Management and Sustainable Development**. 5(3): 224–243.
- Ramlee, R., and N. Ahmad .(2015). Panel data analysis on the effect of establishing the enterprise risk management on firms’ performances.**Proceeding of 4<sup>th</sup> European Business Research Conference**. 1–10.
- Ranong, P. N. (2009). Critical success factors for effective risk management procedures in financial industries: A study from the perspectives of the financial institutions in Thailand (**Doctoral dissertation, Umeå University. Umeå School of Business**). Available at <http://www.diva-ortal.org/smash/get/diva>.
- Razali, A. R., A. S. Yazid, and I. M. Tahir. (2011). The determinants of enterprise risk management (ERM) practices in Malaysian public listed companies. **Journal of Social and Development Sciences**. 1(5): 202–207.
- Reuters.T.(2010).Practical guidance: seven steps for effective risk management.**available at [www. thomsonreuters.com](http://www.thomsonreuters.com).**
- Roulstone , D.(1999). Effect of SEC financial reporting release No.48 on derivatives and market risk disclosure.**Accounting Horizons** . 13: 343–363 .
- Roychowdhury, S. (2006). Earnings management through real activities manipulation. **Journal of accounting and economics**. 42(3): 335–370.
- Ruch, G. W., and G. K. Taylor, (2014). The effects of accounting conservatism on financial statements and financial statement users: A review of the literature. **Available at SSRN 1931732**.
- Saeidi, P., S. Sofian, and S. Rasid. (2014). A proposed model of the relationship between enterprise risk management and firm performance.**International Journal of Information Processing and Management**. 5(2):70–80.

- Saleem, S., and Z, Abideen. (2011). Do effective risk management affect organizational performance. *European Journal of Business and Management*. 3(3): 258–268.
- Sarens, G., and J. Christopher. (2010). The association between corporate governance guidelines and risk management and internal control practices: Evidence from a comparative study. *Managerial Auditing Journal*. 25(4):288–308.
- Schipper, K. and L. Vincent. (2003). Earning quality. *Accounting Horizons* . 17: 79–110.
- Schneider, G. P., A. Sheikh, and K. A. Simione. (2012). Holistic risk management: An expanded role for internal auditors. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*.16(1): 25–33.
- Securities and Exchange Commission (SEC) (1999–2000), Annual Report, 1999–2000, *available at: www.sec.gov/annual.html*
- Shafique, O., N. Hussain, and M. Taimoor. (2013). Differences in the risk management practices of Islamic versus conventional financial institutions in Pakistan: An empirical study. *The Journal of Risk Finance*.14(2): 179–196.
- Shamimul,H.,O.Normah.(2016).How do we assess the quality of corporate financial reporting?A methodological issue.*The IEB International Journal Of Finance*.13:2–17.
- Shortreed, J., J. Fraser, and G. Purdy. (2011). The future role of internal audit in (enterprise) risk management. *available at http://broadleaf.com.au*.1–13.
- Soderstrom, N and K. Sun.(2007) . IFRS adoption and accounting quality : *A Review European Accounting Review*. 16 ( 16): 675–702.
- Song,G ., and S. Kemp.(2013).Does the existence of an enterprise risk management (ERM) program influence the existence of material weakness in internal control over financial reporting? *Global Association of Risk Professionals*. 1–39.
- Stubben, S. R. (2010). Discretionary revenues as a measure of earnings management. *The Accounting Review* .85(2): 695–717.

- Thompson , J.(1997). SOP 94-6 addresses the need for improved disclosure of significant risks and uncertainties. *The National Public Accountant* , 42:34-39.
- Thuelin , E., S. Henneron , and P. Tourn .(2006). Risk regulation and financial disclosure : An investigation based on corporate communication in French traded companies. *Corporate Communication*. 11:303-331 .
- Van Beest, F., G. Braam, and S. Boelens. (2009). Quality of financial reporting: measuring qualitative characteristics. Available at <http://www.ru.nl/nice/workingpapers>. 09-108.
- Verleun, M., G. Georgios,. S. Loannis, and Z.V. Konstantions. (2011). The Sarbanes - Oxley act and accounting quality:A comprehensive examination. *The International Journal of Economics and Finance* .3 (5): 49-54.
- Watts, R. L. (2003). Conservatism in accounting part I: Explanations and implications. *Accounting Horizons*. 17(3): 207-221.
- Xio and Min .(2011). The quality of financial reporting in China: An examination from an accounting restatement perspective China. *Journal of Accounting Research*. 4(4) : 167-196.
- Yazid, A. S., M. R. Hussin and A. R, Razali. (2009). An empirical study of Risk Management best practices in public limited companies in Malaysia. *The Journal of Risk Management and Insurance*. 13:1-22.

## ملاحق البحث

ملحق (1) الإختبارات الوصفية لنموذج جونز المعدل لقياس جودة التقارير المالية

### Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
TAt / At-1	108	-.6650000	.5810000	.038777778	.1484433454
1/At-1	108	.0000000	.0000231	.000002015	.0000036297
[(ΔREVt- ΔRECT / At-1	108	-.5800000	.9500000	.018037037	.1400054689
PPE/At-1	108	.0020000	.930010	.520444444	.4218828808
Valid N (listwise)	108				

ملحق (2) تحليل التباين بين متغيرات نموذج جونز المعدل لقياس جودة التقارير المالية

### Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.346 <sup>a</sup>	.120	.094	.1412617565	2.033

a. Predictors: (Constant), PPE/At-1, [(ΔREVt- ΔRECT / At-1, 1/At-1

### ANOVA<sup>a</sup>

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	.282	3	.094	4.719	.004 <sup>b</sup>
Residual	2.075	104	.020		
Total	2.358	107			

a. Dependent Variable: TAt / At-1

b. Predictors: (Constant), PPE/At-1, [(ΔREVt- ΔRECT / At-1, 1/At-1

### Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov <sup>a</sup>			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Unstandardized Residual	.142	108	.200	.882	108	.352

a. Lilliefors Significance Correction

ملحق (3) نتائج تحليل الإنحدار لنموذج جونز المعدل لقياس جودة التقارير المالية

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Tolerance	VIF
		B	Std. Error	Beta				
1	(Constant)	.051	.022		2.308	.023		
	1/At-1	10164.860	3940.910	.249	2.579	.011	.911	1.097
	[( $\Delta$ REVt- $\Delta$ RECEt / At-1	.245	.099	.231	2.472	.015	.966	1.035
	PPE/At-1	-.072	.034	-.205	-2.150	.034	.933	1.072

ملحق (4) الإحصاء الوصفية لمتغيرات الدراسة

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Discretionary Accruals	108	.0003177	.7584438	.086939806	.1084722578
Size	108	10.68	18.37	14.1260	1.48426
Inventory Turnover	108	.0000000	40.2680000	5.043527778	7.1543395085
Material Weakness in internal Control	108	0	1	.31	.467
restatement	108	0	1	.16	.366
Big4 Audit	108	0	1	.39	.490
Current Ratio	108	.0910	7.5430	1.883620	1.3919968
Assets Turnover	108	.02	1.94	.4982	.37496
Chief risk officer	108	.00	1.00	.1019	.30386
Risk committee	108	.00	1.00	.3426	.47679
committee size	108	0	1	.26	.440
Committee independence	108	0	1	.19	.398
committee experience	108	0	1	.19	.398
committee strength	108	0	1	.14	.347
committee commitment	108	0	1	.16	.366
Risk disclosure	108	0	1	.16	.366
ERM Degree	108	.00	5.00	1.1019	1.71273
Effectiveness ERM	108	.00	1.00	.1667	.37442
Aff_ERM	108	0	1	.14	.347
Valid N (listwise)	108				

ملحق (5) الإحصاء الوصفي التكراري لمتغيرات الدراسة

**Material Weakness in internal Control**

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	not MW in internal control	74	68.5	68.5	68.5
	MW in internal control	34	31.5	31.5	100.0
	Total	108	100.0	100.0	

**restatement**

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Not restatement	91	84.3	84.3	84.3
	restatement	17	15.7	15.7	100.0
	Total	108	100.0	100.0	

**Big4 Audit**

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Not audit big4	66	61.1	61.1	61.1
	Audit big 4	42	38.9	38.9	100.0
	Total	108	100.0	100.0	

**Chief risk officer**

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	97	89.8	89.8	89.8
	1.00	11	10.2	10.2	100.0
	Total	108	100.0	100.0	

**Risk committe**

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	71	65.7	65.7	65.7
	1.00	37	34.3	34.3	100.0
	Total	108	100.0	100.0	

**committee size**

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	80	74.1	74.1	74.1
	1	28	25.9	25.9	100.0
	Total	108	100.0	100.0	

**committee independence**

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	87	80.6	80.6	80.6
	1	21	19.4	19.4	100.0
	Total	108	100.0	100.0	

**committee experience**

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	87	80.6	80.6	80.6
	1	21	19.4	19.4	100.0
	Total	108	100.0	100.0	

**committee strength**

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	93	86.1	86.1	86.1
	1	15	13.9	13.9	100.0
	Total	108	100.0	100.0	

**committee commitment**

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	91	84.3	84.3	84.3
	1	17	15.7	15.7	100.0
	Total	108	100.0	100.0	

**risk disclosure**

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	91	84.3	84.3	84.3
	1	17	15.7	15.7	100.0
	Total	108	100.0	100.0	

**ERM Degree**

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	71	65.7	65.7	65.7
	1.00	4	3.7	3.7	69.4
	2.00	9	8.3	8.3	77.8
	3.00	6	5.6	5.6	83.3
	4.00	11	10.2	10.2	93.5
	5.00	7	6.5	6.5	100.0
		Total	108	100.0	100.0

**Effectiveness ERM**

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	not effective	90	83.3	83.3	83.3
	effective erm	18	16.7	16.7	100.0
	Total	108	100.0	100.0	

**Aff\_ERM**

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	not effective	93	86.1	86.1	86.1
	effective erm	15	13.9	13.9	100.0
	Total	108	100.0	100.0	

**Ind\_1**

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Not Service Sector	75	69.4	69.4	69.4
	Service Sector	33	30.6	30.6	100.0
	Total	108	100.0	100.0	

**Ind\_2**

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Not industrial sector	57	52.8	52.8	52.8
	Industrials sector	51	47.2	47.2	100.0
	Total	108	100.0	100.0	

**Ind\_3**

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Not Consumer sector	84	84.0	79.6	79.6
	Consumer sector	24	22.2	22.2	100.0
	Total	108	100.0	100.0	



ملحق (6) معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

Correlations

		Discretionary Accruals	Chief risk officer	Risk committe	Size
Discretionary Accruals	Pearson Correlation	1	-.213*	-.462**	-.092
	Sig. (2-tailed)		.027	.000	.343
	N	108	108	108	108
Chief risk officer	Pearson Correlation	-.213*	1	.466**	.034
	Sig. (2-tailed)	.027		.000	.725
	N	108	108	108	108
Risk committe	Pearson Correlation	-.462**	.466**	1	.029
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.764
	N	108	108	108	108
Size	Pearson Correlation	-.092	.034	.029	1
	Sig. (2-tailed)	.343	.725	.764	
	N	108	108	108	108
Inventory Turnover	Pearson Correlation	.372**	-.107	-.226*	.406**
	Sig. (2-tailed)	.000	.270	.019	.000
	N	108	108	108	108
Material Weakness in internal Control	Pearson Correlation	-.033	.035	.099	.100
	Sig. (2-tailed)	.735	.716	.309	.304
	N	108	108	108	108
restatement	Pearson Correlation	.223*	.107	-.098	-.138
	Sig. (2-tailed)	.020	.272	.314	.155
	N	108	108	108	108
Big4 Audit	Pearson Correlation	-.386**	-.017	.345**	-.049
	Sig. (2-tailed)	.000	.858	.000	.614
	N	108	108	108	108
Current Ratio	Pearson Correlation	.227*	-.008	-.070	-.022
	Sig. (2-tailed)	.018	.931	.474	.821
	N	108	108	108	108
Assets Turnover	Pearson Correlation	-.012	-.099	-.185	.150
	Sig. (2-tailed)	.899	.308	.055	.122
	N	108	108	108	108
Ind_1	Pearson Correlation	.098	-.223*	-.479**	-.081
	Sig. (2-tailed)	.313	.020	.000	.407
	N	108	108	108	108
Ind_2	Pearson Correlation	-.225*	.049	.060	.064
	Sig. (2-tailed)	.019	.612	.539	.511
	N	108	108	108	108

Ind_3	Pearson Correlation	-.076	.210*	.507**	.007
	Sig. (2-tailed)	.434	.029	.000	.941
	N	108	108	108	108

### Correlations

		Inventory Turnover	Material Weakness in internal Control	restatement	Big4 Audit
Discretionary Accruals	Pearson Correlation	.372**	-.033	.223*	-.386**
	Sig. (2-tailed)	.000	.735	.020	.000
	N	108	108	108	108
Chief risk officer	Pearson Correlation	-.107	.035	.107	-.017
	Sig. (2-tailed)	.270	.716	.272	.858
	N	108	108	108	108
Risk committee	Pearson Correlation	-.226*	.099	-.098	.345**
	Sig. (2-tailed)	.019	.309	.314	.000
	N	108	108	108	108
Size	Pearson Correlation	.406**	.100	-.138	-.049
	Sig. (2-tailed)	.000	.304	.155	.614
	N	108	108	108	108
Inventory Turnover	Pearson Correlation	1	.105	-.016	-.049
	Sig. (2-tailed)		.279	.873	.617
	N	108	108	108	108
Material Weakness in internal Control	Pearson Correlation	.105	1	.035	-.091
	Sig. (2-tailed)	.279		.715	.350
	N	108	108	108	108
restatement	Pearson Correlation	-.016	.035	1	-.084
	Sig. (2-tailed)	.873	.715		.387
	N	108	108	108	108
Big4 Audit	Pearson Correlation	-.049	-.091	-.084	1
	Sig. (2-tailed)	.617	.350	.387	
	N	108	108	108	108
Current Ratio	Pearson Correlation	-.117	-.065	.046	-.134
	Sig. (2-tailed)	.227	.501	.635	.168
	N	108	108	108	108
Assets Turnover	Pearson Correlation	.300**	.063	-.105	-.060
	Sig. (2-tailed)	.002	.516	.279	.536
	N	108	108	108	108

Ind_1	Pearson Correlation	.175	-.060	.155	-.117
	Sig. (2-tailed)	.070	.537	.110	.229
	N	108	108	108	108
Ind_2	Pearson Correlation	-.221*	-.042	-.103	-.032
	Sig. (2-tailed)	.021	.665	.288	.745
	N	108	108	108	108
Ind_3	Pearson Correlation	-.067	.103	-.092	.210*
	Sig. (2-tailed)	.491	.290	.342	.029
	N	108	108	108	108

### Correlations

		Current Ratio	Assets Turnover	Ind_1	Ind_2	Ind_3
Discretionary Accruals	Pearson Correlation	.227*	-.012	.098	-.225*	-.076
	Sig. (2-tailed)	.018	.899	.313	.019	.434
	N	108	108	108	108	108
Chief risk officer	Pearson Correlation	-.008	-.099	-.223*	.049	.210*
	Sig. (2-tailed)	.931	.308	.020	.612	.029
	N	108	108	108	108	108
Risk committee	Pearson Correlation	-.070	-.185	-.479**	.060	.507**
	Sig. (2-tailed)	.474	.055	.000	.539	.000
	N	108	108	108	108	108
Size	Pearson Correlation	-.022	.150	-.081	.064	.007
	Sig. (2-tailed)	.821	.122	.407	.511	.941
	N	108	108	108	108	108
Inventory Turnover	Pearson Correlation	-.117	.300**	.175	-.221*	-.067
	Sig. (2-tailed)	.227	.002	.070	.021	.491
	N	108	108	108	108	108
Material Weakness in internal Control	Pearson Correlation	-.065	.063	-.060	-.042	.103
	Sig. (2-tailed)	.501	.516	.537	.665	.290
	N	108	108	108	108	108
restatement	Pearson Correlation	.046	-.105	.155	-.103	-.092
	Sig. (2-tailed)	.635	.279	.110	.288	.342
	N	108	108	108	108	108

Big4 Audit	Pearson					
	Correlation	-.134	-.060	-.117	-.032	.210*
	Sig. (2-tailed)	.168	.536	.229	.745	.029
	N	108	108	108	108	108
Current Ratio	Pearson	1				
	Correlation		-.042	-.047	.082	-.124
	Sig. (2-tailed)		.668	.627	.399	.199
	N	108	108	108	108	108
Assets Turnover	Pearson		1			
	Correlation	-.042		.127	-.040	-.113
	Sig. (2-tailed)	.668		.190	.683	.244
	N	108	108	108	108	108
Ind_1	Pearson			1		
	Correlation	-.047	.127		-.587**	-.335**
	Sig. (2-tailed)	.627	.190		.000	.000
	N	108	108	108	108	108
Ind_2	Pearson				1	
	Correlation	.082	-.040	-.587**		-.478**
	Sig. (2-tailed)	.399	.683	.000		.000
	N	108	108	108	108	108
Ind_3	Pearson					1
	Correlation	-.124	-.113	-.335**	-.478**	
	Sig. (2-tailed)	.199	.244	.000	.000	
	N	108	108	108	108	108

\*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

\*\*. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

### ملحق (7) نتائج تحليل الإندادار لأثر تطبيق إدارة مخاطر (تعيين مدير للمخاطر) على جودة التقارير المالية

**Model Summary<sup>b</sup>**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.767 <sup>a</sup>	.588	.541	.0734696109	1.593

a. Predictors: (Constant), Ind\_3, Size, Current Ratio, Material Weakness in internal Control, restatement, Assets Turnover, Chief risk officer, Big4 Audit, Ind\_1, Inventory Turnover, Ind\_2

b. Dependent Variable: Discretionary Accruals

ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.741	11	.067	12.476	.000 <sup>b</sup>
	Residual	.518	96	.005		
	Total	1.259	107			

a. Dependent Variable: Discretionary Accruals

b. Predictors: (Constant), Ind\_3, Size, Current Ratio, Material Weakness in internal Control, restatement, Assets Turnover, Chief risk officer, Big4 Audit, Ind\_1, Inventory Turnover, Ind\_2

Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.489	.083		5.909	.000
	Chief risk officer	-.073	.025	-.204	-2.942	.004
	Size	-.016	.005	-.214	-2.861	.005
	Inventory Turnover	.006	.001	.388	4.653	.000
	Material Weakness in internal Control	-.021	.016	-.090	-1.347	.181
	restatement	.045	.020	.153	2.217	.029
	Big4 Audit	-.080	.015	-.359	-5.244	.000
	Current Ratio	.013	.005	.161	2.348	.021
	Assets Turnover	-.032	.020	-.110	-1.580	.117
	Ind_1	-.188	.040	-.804	-4.656	.000
	Ind_2	-.192	.042	-.890	-4.590	.000
	Ind_3	-.159	.045	-.595	-3.548	.001

a. Dependent Variable: Discretionary Accruals

ملحق (8) نتائج تحليل الإندادار لأثر تطبيق إدارة مخاطر (وجود لجنة مخاطر) على جودة التقارير المالية

Model Summary<sup>b</sup>

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.803 <sup>a</sup>	.645	.604	.0682408331	1.548

a. Predictors: (Constant), Risk committee, Size, Current Ratio, Ind\_2, Material Weakness in internal Control, restatement, Assets Turnover, Big4 Audit, Inventory Turnover, Ind\_3, Ind\_1

b. Dependent Variable: Discretionary Accruals

ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.812	11	.074	15.850	.000 <sup>b</sup>
	Residual	.447	96	.005		
	Total	1.259	107			

a. Dependent Variable: Discretionary Accruals

b. Predictors: (Constant), Risk committe, Size, Current Ratio, Ind\_2, Material Weakness in internal Control, restatement, Assets Turnover, Big4 Audit, Inventory Turnover, Ind\_3, Ind\_1

Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.490	.077		6.372	.000
	Size	-.014	.005	-.196	-2.820	.006
	Inventory Turnover	.005	.001	.340	4.344	.000
	Material Weakness in internal Control	-.013	.015	-.057	-.905	.368
	restatement	.036	.019	.122	1.930	.057
	Big4 Audit	-.055	.015	-.248	-3.739	.000
	Current Ratio	.012	.005	.156	2.446	.016
	Assets Turnover	-.038	.019	-.131	-2.016	.047
	Ind_1	-.205	.038	-.876	-5.435	.000
	Ind_2	-.189	.039	-.873	-4.849	.000
	Ind_3	-.129	.042	-.480	-3.032	.003
	Risk committe	-.094	.019	-.413	-5.031	.000

a. Dependent Variable: Discretionary Accruals

## ملحق (9) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر فعالية تطبيق إدارة مخاطر على جودة التقارير المالية

## Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.790 <sup>a</sup>	.625	.582	.0701501369

a. Predictors: (Constant), Degree ERM, restatement, Current Ratio, Size, Ind\_2, Material Weakness in internal Control, Assets Turnover, Big4 Audit, Inventory Turnover, Ind\_3, Ind\_1

ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.787	11	.072	14.531	.000 <sup>b</sup>
	Residual	.472	96	.005		
	Total	1.259	107			

a. Dependent Variable: Discretionary Accruals

b. Predictors: (Constant), Degree ERM, restatement, Current Ratio, Size, Ind\_2, Material Weakness in internal Control, Assets Turnover, Big4 Audit, Inventory Turnover, Ind\_3, Ind\_1

Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.493	.079		6.237	.000
	Size	-.015	.005	-.206	-2.889	.005
	Inventory Turnover	.005	.001	.354	4.411	.000
	Material Weakness in internal Control	-.006	.015	-.024	-.362	.718
	restatement	.043	.019	.145	2.225	.028
	Big4 Audit	-.061	.015	-.275	-4.092	.000
	Current Ratio	.012	.005	.152	2.325	.022
	Assets Turnover	-.041	.019	-.140	-2.085	.040
	Ind_1	-.199	.039	-.851	-5.145	.000
	Ind_2	-.190	.040	-.877	-4.738	.000
	Ind_3	-.139	.043	-.520	-3.212	.002
	Degree ERM	-.022	.005	-.350	-4.336	.000

a. Dependent Variable: Discretionary Accruals

ملحق (10) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر حجم لجنة المخاطر ( كأحد عوامل فعالية إدارة المخاطر ) على جودة التقارير المالية

## Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.784 <sup>a</sup>	.615	.571	.0710372703

a. Predictors: (Constant), size committee, restatement, Current Ratio, Ind\_2, Size, Material Weakness in internal Control, Assets Turnover, Big4 Audit, Inventory Turnover, Ind\_3, Ind\_1

ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.775	11	.070	13.953	.000 <sup>b</sup>
	Residual	.484	96	.005		
	Total	1.259	107			

a. Dependent Variable: Discretionary Accruals

b. Predictors: (Constant), committee size, restatement, Current Ratio, Ind\_2, Size, Material Weakness in internal Control, Assets Turnover, Big4 Audit, Inventory Turnover, Ind\_3, Ind\_1

Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.511	.080		6.388	.000
	Size	-.017	.005	-.231	-3.197	.002
	Inventory Turnover	.006	.001	.366	4.526	.000
	Material Weakness in internal Control	-.004	.016	-.017	-.246	.806
	restatement	.039	.020	.133	2.010	.047
	Big4 Audit	-.063	.015	-.286	-4.213	.000
	Current Ratio	.013	.005	.167	2.515	.014
	Assets Turnover	-.041	.020	-.140	-2.062	.042
	Ind_1	-.195	.039	-.833	-4.983	.000
	Ind_2	-.190	.041	-.879	-4.688	.000
	Ind_3	-.143	.044	-.533	-3.253	.002
	committee size	-.078	.020	-.318	-3.993	.000

a. Dependent Variable: Discretionary Accruals

ملحق (11) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر استقلال لجنة المخاطر ( كأحد عوامل فعالية إدارة المخاطر ) على جودة التقارير المالية

## Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.755 <sup>a</sup>	.570	.521	.0750832051

a. Predictors: (Constant), committee independence, Material Weakness in internal Control, restatement, Current Ratio, Ind\_2, Assets Turnover, Size, Big4 Audit, Inventory Turnover, Ind\_3, Ind\_1



ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.718	11	.065	11.575	.000 <sup>b</sup>
	Residual	.541	96	.006		
	Total	1.259	107			

a. Dependent Variable: Discretionary Accruals

b. Predictors: (Constant), independence committee, Material Weakness in internal Control, restatement, Current Ratio, Ind\_2, Assets Turnover, Size, Big4 Audit, Inventory Turnover, Ind\_3, Ind\_1

Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.476	.085		5.582	.000
	Size	-.014	.006	-.197	-2.533	.013
	Inventory Turnover	.006	.001	.376	4.376	.000
	Material Weakness in internal Control	-.021	.016	-.090	-1.318	.191
	restatement	.039	.021	.133	1.899	.061
	Big4 Audit	-.069	.016	-.312	-4.348	.000
	Current Ratio	.012	.005	.155	2.200	.030
	Assets Turnover	-.031	.021	-.108	-1.514	.133
	Ind_1	-.192	.041	-.821	-4.639	.000
	Ind_2	-.198	.043	-.916	-4.629	.000
	Ind_3	-.165	.046	-.617	-3.604	.000
	committee independence	-.043	.021	-.158	-2.051	.043

a. Dependent Variable: Discretionary Accruals

ملحق (12) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر الخبرة المالية للجنة المخاطر ( كأحد عوامل فعالية إدارة المخاطر على جودة التقارير المالية )

## Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.788 <sup>a</sup>	.622	.578	.0704514588

a. Predictors: (Constant), committee experience, Ind\_2, Size, Current Ratio, restatement, Big4 Audit, Material Weakness in internal Control, Assets Turnover, Inventory Turnover, Ind\_3, Ind\_1

ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.782	11	.071	14.332	.000 <sup>b</sup>
	Residual	.476	96	.005		
	Total	1.259	107			

a. Dependent Variable: Discretionary Accruals

b. Predictors: (Constant), committee experience, Ind\_2, Size, Current Ratio, restatement, Big4 Audit, Material Weakness in internal Control, Assets Turnover, Inventory Turnover, Ind\_3, Ind\_1

Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.522	.080		6.564	.000
	Size	-.017	.005	-.239	-3.344	.001
	Inventory Turnover	.006	.001	.379	4.739	.000
	Material Weakness in internal Control	-.006	.015	-.027	-.416	.678
	restatement	.044	.019	.149	2.269	.026
	Big4 Audit	-.073	.015	-.331	-5.035	.000
	Current Ratio	.012	.005	.152	2.306	.023
	Assets Turnover	-.043	.020	-.149	-2.202	.030
	Ind_1	-.192	.039	-.820	-4.949	.000
	Ind_2	-.191	.040	-.882	-4.748	.000
	Ind_3	-.138	.044	-.514	-3.155	.002
	committee experience	-.088	.021	-.321	-4.221	.000

a. Dependent Variable: Discretionary Accruals

ملحق (13) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر قوة لجنة المخاطر ( كأحد عوامل فعالية إدارة المخاطر ) على جودة التقارير المالية

## Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.748 <sup>a</sup>	.560	.509	.0759816150

a. Predictors: (Constant), committee strength, Size, Current Ratio, Ind\_2, Assets Turnover, restatement, Material Weakness in internal Control, Big4 Audit, Inventory Turnover, Ind\_3, Ind\_1

b.

ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.705	11	.064	11.098	.000 <sup>b</sup>
	Residual	.554	96	.006		
	Total	1.259	107			

a. Dependent Variable: Discretionary Accruals

b. Predictors: (Constant), strong committee, Size, Current Ratio, Ind\_2, Assets Turnover, restatement, Material Weakness in internal Control, Big4 Audit, Inventory Turnover, Ind\_3, Ind\_1

Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.494	.086		5.765	.000
	Size	-.016	.006	-.223	-2.893	.005
	Inventory Turnover	.006	.001	.391	4.522	.000
	Material Weakness in internal Control	-.016	.017	-.069	-.975	.332
	restatement	.042	.021	.141	1.963	.052
	Big4 Audit	-.069	.017	-.311	-4.151	.000
	Current Ratio	.013	.006	.162	2.283	.025
	Assets Turnover	-.030	.021	-.104	-1.441	.153
	Ind_1	-.188	.042	-.804	-4.496	.000
	Ind_2	-.196	.043	-.909	-4.536	.000
	Ind_3	-.169	.046	-.631	-3.647	.000
	Committee strength	-.034	.025	-.107	-1.361	.177

a. Dependent Variable: Discretionary Accruals

ملحق (14) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر التزام لجنة المخاطر بدليل الحوكمة ( كأحد عوامل فعالية إدارة المخاطر ) على جودة التقارير المالية

## Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.774 <sup>a</sup>	.600	.554	.0724577548

a. Predictors: (Constant), committee commitment, Current Ratio, restatement, Ind\_2, Big4 Audit, Size, Material Weakness in internal Control, Assets Turnover, Inventory Turnover, Ind\_3, Ind\_1

ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.755	11	.069	13.073	.000 <sup>b</sup>
	Residual	.504	96	.005		
	Total	1.259	107			

a. Dependent Variable: Discretionary Accruals

b. Predictors: (Constant), commitment risk committee, Current Ratio, restatement, Ind\_2, Big4 Audit, Size, Material Weakness in internal Control, Assets Turnover, Inventory Turnover, Ind\_3, Ind\_1

Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.487	.082		5.958	.000
	Size	-.015	.005	-.210	-2.844	.005
	Inventory Turnover	.006	.001	.395	4.813	.000
	Material Weakness in internal Control	-.015	.016	-.063	-.942	.349
	restatement	.036	.020	.121	1.798	.075
	Big4 Audit	-.079	.015	-.356	-5.269	.000
	Current Ratio	.013	.005	.167	2.473	.015
	Assets Turnover	-.038	.020	-.130	-1.881	.063
	Ind_1	-.188	.040	-.803	-4.714	.000
	Ind_2	-.190	.041	-.877	-4.586	.000
	Ind_3	-.153	.044	-.570	-3.435	.001
	committee commitment	-.071	.021	-.240	-3.406	.001

a. Dependent Variable: Discretionary Accruals

ملحق (15) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر الإفصاح عن المخاطر ( كأحد عوامل فعالية إدارة المخاطر ) على جودة التقارير المالية

## Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.750 <sup>a</sup>	.563	.513	.0757229380

a. Predictors: (Constant), risk disclosure, Size, Current Ratio, Material Weakness in internal Control, Ind\_2, Assets Turnover, restatement, Big4 Audit, Inventory Turnover, Ind\_3, Ind\_1

ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.709	11	.064	11.233	.000 <sup>b</sup>
	Residual	.550	96	.006		
	Total	1.259	107			

a. Dependent Variable: Discretionary Accruals

b. Predictors: (Constant), disclouser risk management, Size, Current Ratio, Material Weakness in internal Control, Ind\_2, Assets Turnover, restatement, Big4 Audit, Inventory Turnover, Ind\_3, Ind\_1

Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.505	.085		5.919	.000
	Size	-.017	.006	-.227	-2.949	.004
	Inventory Turnover	.006	.001	.386	4.472	.000
	Material Weakness in internal Control	-.018	.016	-.078	-1.127	.262
	restatement	.033	.021	.113	1.603	.112
	Big4 Audit	-.072	.016	-.325	-4.536	.000
	Current Ratio	.012	.006	.157	2.209	.030
	Assets Turnover	-.032	.021	-.109	-1.516	.133
	Ind_1	-.191	.042	-.813	-4.559	.000
	Ind_2	-.198	.043	-.917	-4.596	.000
	Ind_3	-.172	.046	-.640	-3.727	.000
	Risk disclosure	-.035	.022	-.117	-1.588	.116

a. Dependent Variable: Discretionary Accruals

ملحق (16) نتائج تحليل الإنحدار المتعدد للفرقة بين أثر تطبيق إدارة مخاطر فعالة ، وغير فعالة (وفقا لعوامل فعالية إدارة المخاطر) على جودة التقارير المالية

## Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.763 <sup>a</sup>	.582	.534	.0740416408

a. Predictors: (Constant), Effectiveness ERM, Ind\_2, Size, Current Ratio, restatement, Big4 Audit, Assets Turnover, Material Weakness in internal Control, Inventory Turnover, Ind\_3, Ind\_1

ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.733	11	.067	12.150	.000 <sup>b</sup>
	Residual	.526	96	.005		
	Total	1.259	107			

a. Dependent Variable: Discretionary Accruals

b. Predictors: (Constant), Effectiveness ERM, Ind\_2, Size, Current Ratio, restatement, Big4 Audit, Assets Turnover, Material Weakness in internal Control, Inventory Turnover, Ind\_3, Ind\_1

Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.487	.083		5.833	.000
	Size	-.015	.006	-.207	-2.731	.008
	Inventory Turnover	.006	.001	.374	4.432	.000
	Material Weakness in internal Control	-.011	.016	-.048	-.683	.496
	restatement	.044	.021	.148	2.135	.035
	Big4 Audit	-.072	.015	-.326	-4.699	.000
	Current Ratio	.011	.005	.147	2.112	.037
	Assets Turnover	-.037	.021	-.128	-1.805	.074
	Ind_1	-.192	.041	-.819	-4.700	.000
	Ind_2	-.196	.042	-.907	-4.648	.000
	Ind_3	-.161	.045	-.601	-3.557	.001
	Effectiveness ERM	-.059	.022	-.203	-2.655	.009

a. Dependent Variable: Discretionary Accruals

ملحق (17) نتائج تحليل الإنحدار المتعدد لأثر تطبيق إدارة مخاطر فعالة (وفقاً للأداء المالي للشركة) على جودة التقارير المالية

## Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.764 <sup>a</sup>	.584	.537	.0738230378

a. Predictors: (Constant), Aff\_ERM, Current Ratio, restatement, Assets Turnover, Ind\_2, Material Weakness in internal Control, Size, Big4 Audit, Inventory Turnover, Ind\_3, Ind\_1

ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.736	11	.067	12.274	.000 <sup>b</sup>
	Residual	.523	96	.005		
	Total	1.259	107			

a. Dependent Variable: Discretionary Accruals

b. Predictors: (Constant), Aff\_ERM, Current Ratio, restatement, Assets Turnover, Ind\_2, Material Weakness in internal Control, Size, Big4 Audit, Inventory Turnover, Ind\_3, Ind\_1

Coefficients<sup>a</sup>

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.475	.084		5.689	.000
	Size	-.015	.006	-.207	-2.753	.007
	Inventory Turnover	.006	.001	.382	4.553	.000
	Material Weakness in internal Control	-.016	.016	-.070	-1.026	.307
	restatement	.043	.020	.146	2.113	.037
	Big4 Audit	-.071	.015	-.322	-4.645	.000
	Current Ratio	.014	.005	.177	2.555	.012
	Assets Turnover	-.029	.020	-.099	-1.408	.162
	Ind_1	-.188	.041	-.802	-4.624	.000
	Ind_2	-.194	.042	-.899	-4.618	.000
	Ind_3	-.152	.046	-.568	-3.339	.001
	Aff_ERM	-.064	.023	-.206	-2.767	.007

a. Dependent Variable: Discretionary Accruals

ملحق (18) تحليل إختبار t للتفرقة بين علاقة إدارة المخاطر الفعالة وغير الفعالة بالنسبة لجودة التقارير المالية ( وفقاً لعوامل فعالية لجنة المخاطر )

## Independent Samples Test

Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
							Lower	Upper

Discretionary Accruals	Equal variance assumed	8.867	.004	3.092	106	.003	.0833345009	.0269499548	.0299035944	.1367654075
	Equal variance not assumed			6.778	96.932	.000	.0833345009	.0122951586	.0589317969	.1077372049

ملحق (19) تحليل إختبار t للتفرقة بين علاقة إدارة المخاطر الفعالة وغير الفعالة بالنسبة لجودة التقارير المالية ( وفقاً للأداء المالي )

#### Independent Samples Test

	Levene's Test for Equality of Variances	t-test for Equality of Means								
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
Discretionary Accruals	Equal variance assumed	7.329	.008	2.877	106	.005	.0840224226	.0292048990	.0261208698	.1419239754
	Equal variance not assumed			6.987	101.120	.000	.0840224226	.0120261738	.0601660724	.1078787728

ملحق (20) تحليل مان ويتنى اللامعلمي للشركات المطبقة وغير المطبقة لإدارة المخاطر بالاعتماد على عوامل فعالية إدارة المخاطر

#### Mann-Whitney Test

##### Ranks

	Effectiveness ERM	N	Mean Rank	Sum of Ranks
Discretionary Accruals	not effective	90	61.66	5549.00
	effective erm	18	18.72	337.00
	Total	108		



**Test Statistics<sup>a</sup>**

	Discretionary Accruals
Mann-Whitney U	166.000
Wilcoxon W	337.000
Z	-5.309
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000

a. Grouping Variable: Effectiveness ERM

ملحق (21) تحليل مان ويتني اللامعلمي للشركات المطبقة وغير المطبقة لإدارة المخاطر بالاعتماد على الأداء المالي للشركة

### Mann-Whitney Test

**Ranks**

	Aff_ERM	N	Mean Rank	Sum of Ranks
Discretionary Accruals	not effective	93	60.81	5655.00
	effective erm	15	15.40	231.00
	Total	108		

**Test Statistics<sup>a</sup>**

	Discretionary Accruals
Mann-Whitney U	111.000
Wilcoxon W	231.000
Z	-5.210
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000

a. Grouping Variable: Aff\_ERM